المستقبل العربي



267



الثقافة الجديدة

رئيس التحرير : د . غانم حمدون

المواد المنشورة تعبر عن آراء اصحابها

267

العددان ١٢ك١ ـ ١٩٩٥/ ١ ك٢ ـ ١٩٩٦

فهرست العدد

ادب وفن

لوحة الغلاف الامامي للفنان صادق طعمة (القنص بالحمام)

لوحة الغلاف الاخير للفنان سعد علي

(التفاحة) او/ (امراة في خريف هولندة المحبوبة)

ملف العدد

الدولة.. السلطات.. الدستور

في ملف هذا العدد تواصل «الثقافة الجديدة» اهتمامها بمسائل الدولة، مركّزة هذه المرة على امور الدستور باعتباره الاطار العام الذي يحكم عمل سلطات الدولة، ويحدد المبادىء العامة لصياغة مختلف القوانين. فعند تحرر المجتمع من نير الحكم الاستبدادي والدكتاتورية، تبرز الاهمية الاستثنائية للدستور في الممارسة الديمقراطية الحقة.

لذلك نأمل بقاء هذا الموضوع مدار اهتمام الباحثين والساسة الطامحين الى بديل ديمقراطي لعراقنا الذي لم ينعم بدستور ديمقراطي تقره جمعية تأسيسية منبثقة عن انتخابات عامة في اطار الحريات والتعددية...

نبدأ الملف بفصل جديد من كتاب الباحث فالح عبد الجبار الذي صدر مؤخرا، وفيه يتابع تحوّل دولة الحزب الى دولة الحزب/ الاسرة ويحلل آليات التحكم بالسلطات الثلاث في ظل الدكتاتورية الحالية ودستورها .

اما الشوون الدستورية لعراق الغد فتناولها اثنان من اساتذة القانون السابقين: يعرض د. رياض الزهيري مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث بصفته ركنا اساسيا لا غنى عنه في دستور الدولة الديمقراطية، ثم يطرح الكاتب مقترحاته لتجسيد هذا المبدأ في دستور البديل الديمقراطي المنشود. اما د. نوري طالباني فيعالج المسائل الدستورية الخاصة باقليم

كردستان العراق، ويرى ان تشريع دستور الاقليم بات خطوة ملحة منذ اقرار البرلمان الاقليمي للنظام الفدرالي ضمن العراق الموحد. ثم يستعرض الباحث الملابسات التي حالت دون مناقشة المشروع الذي بادر لاعداده. واذ تصاعد الصراع على السلطة بين الحزبين الحاكمين الى حد الاقتتال الدامي ليضيف الى الشعب الكردي نكبة جديدة، على يد ابنائه هذه المرة، فان الممارسة الديمقراطية في الاقليم تعرضت للدمار، حتى امسى الحديث عن تشريع دستور اشبه بالترف الفكري. فهل تتمخض جولة من جولات المفاوضات المتكررة بينهما عن عودة السلام الى ربوع كردستان فتتاح الفرصة لتشريع دستورها وسيادة القانون؟

ختام الملف بحث في سوسيولوجيا القانون الدستوري ومعاينة لدستور العهد الملكي وفق هذا المنظور، وهو للاستاذ الراحل د. طلعت الشيباني، احد ابرز الحقوقيين والاقتصاديين الرواد في التيار الديمقراطي. وكان البحث قد نشر بكتيب في بغداد عام ١٩٥٤، نعيد نشره اعتزازا بمفكر ومناضل في سبيل الديمقراطية. فقد تولى رئاسة اللجنة العليا للمثقفين في «جبهة الاتحاد الوطني» عام ١٩٥٧ ووزارة التخطيط بعد ثورة ١٤ تموز الى ان اعتُقل اثر انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣. وبعد ما شهد العالم من تقدم علمي وتحولات في التطبيق، قد يختلف قارىء اليوم مع هذه او تلك من طروحات الراحل الشيباني لكن بحثه يظل ذا قيمة منهجية ومعرفية ويضيء جوانب هامة من اوضاع مجتمعنا وانعكاساتها السياسية في العهد الملكي.

كانون الاول ١٩٩٥

من دولة الحزب الواحد الى دولة الحزب/ الاسرة*

فالح عبد الجبار

ان معاينة نمو الدولة في العراق، خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٩٢، تقودنا في اطار منطلقات هذه الدراسة، اي دراسة علاقة الدولة بالمجتمع المدني، الى القول ان زحف الدولة على ميادين المجتمع المدني في الفترة اعلاه تشكل استمرارا للميل القديم ولكن بوتيرة اشد. نجم هذا الاشتداد عن عوامل عدة، منها ما اشرنا اليه من حاجة الدولة المركزية الى عناصر تلاحم تتجاوز هشاشة النخب العسكرية والعسكرية ـ المدنية، المعرضة لانقسامات سريعة، ومنها ايضا الانشطارات الاجتماعية والاثنية والدينية في المجتمع المدني، والتي تشكل عامل تحدٍ للدولة ذاتها بمعناها كدولة قومية nation - state، (اي كدولة مركزية) ومنها ايضا حدة التحديات الخارجية (ايران، اسرائيل).

ولا ريب في ان هذه الحاجة ولدت النزوع الى السيطرة على الثروة النفطية، مثلما ان السيطرة على هذه الثروة وفّر للنخبة الحاكمة ادوات تعزز انماء الدولة وتقويتها. ان زحف الدولة بدأ، اول ما بدأ، على ميادين انتاج الثروة: النفط، وانتقل، تباعا، الى ميدان الصناعة، التجارة، الزراعة(١). بموزاة ذلك تواصل زحف الدولة على ميدان انتاج وتوزيع الثقافة:

* الفصل الرابع من كتاب انجز الباحث تاليفه في نيسان الماضي ثم صدر مؤخرا عن «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية في القاهرة» تحت عنوان «الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق» وذلك ضمن بحوث «مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي» الذي ينظمه المركز المذكور. وكانت معايير وبنية البحوث قد تقررت جماعيا. وقد نشرت خاتمة البحث في العدد ٢٦٢ من ث ج والفصل الثاني في العدد ٢٦٦.

تأميم المدارس والمعاهد (القضاء على القطاع الخاص) مجانية التعليم، تأميم الصحافة، توسيع اجهزة الاعلام.

اقترن الميلان بزحف ثالث، هو زحف الدولة على ميدان التنظيمات الاجتماعية: النقابات العمالية، الجمعيات، الحياة الحزبية، الخ. في مجرى هذا الزحف كانت تتم، في داخل الدولة، عمليتان متمازجتان نحو سيطرة جماعة قرابية من قرية العوجة، وهي عربية/سنية من الناحية الاثنية والمذهبية، ونمو سيطرة الحزب الواحد. ان هذه العملية مرت، تقريبيا، بثلاثة اطوار:

١ ـ ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣: مرحلة التشارك. سيطرة الحزب. تنازع عسكري ـ مدني. فرض السيطرة المدنية على العسكرية.. خلق جيل جديد من العسكر في اطار ما يعرف بالجيش العقائدي.

٢ ـ ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩: مرحلة نمو السيطرة القرابية بلا منازع.

٣ ـ مرحلة نمو السيطرة العائلية (عائلة الرئيس مباشرة: ـ اشقاؤه، ابناؤه، ابناء عمومته، انسباؤه) كنواة قيادة للجماعية القرابية الاكبر.

ان تمركز القرار بيد النخبة العائلية، وتمركز مفاصل السلطة بيد الجماعية القرابية الاوسع، وهيمنة الحزب على الدولة كلها، انما جرى على خلفية خلل كامل في العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويتمثل ذلك في امور سبق ان المحنا اليها الماحا في الفصلين الثاني والثالث، وهي:

١ ـ تحول الدولة الى اكبر مالك/ ومنتج، في ميادين الصناعة والتجارة، والمصارف (المؤممة كليا).

٢ ـ استيعاب الدولة لاكبر نسبة من قوة العمل الوطنية.

٣ ـ استقلالية الدولة في مواردها عن المجتمع المدني استقلالا تاما.

ان الطابع المميز لهذه السيرورات يفرض علينا نبذ التوصيفات الايديولوجية لجوهر هذا النظام، والتحفظ ايضا على التعيينات الاكاديمية التقليدية. نحن بازاء دولة جديدة، دولة كلانية، دولة حزب واحد ودولة جماعة قرابية، وهي دولة تسلطية بلا مراء، ورأسمالية بالمعنى الماركسي ـ الفيبري لهذه الكلمة.

يشكل تنميط الدولة حقلا شائكا في ميدان الفكر السياسي/ السوسيولوجي. فمعايير التنميط تتنوع وتختلط الى حد يتعذر معه فصل التوصيف العلمي عن الهجاء السياسي، اذ تطلق على الدولة في العراق نعوت شتى في مختلف الدراسات السياسية والسوسيولوجية والاقتصادية، فهي دولة فاشية(٢)، او تسلطية (٣) authoritarian، او دولة الحزب الواحد، او دولة رأسمالية

البيروقراطية (٤) او حتى دولة الرأسمالية الوطنية، او التابعة. تنطلق هذه المفاهيم وغيرها من معايير متباينة تقوم على النمذجة السوسيولوجية لاشكال الشرعية، او اشكال التنظيم، وتعيين الهوية الاجتماعية للفئة الحاكمة، او طابع نمط الانتاج المسيطر. ان هذه التعيينات، بمقدار ما لا تندرج في ادب الهجاء السياسي، تخدم في انارة جوانب وخصائص معينة في طابع الدولة. فالنظرة التاريخية ـ المقارنة قد تقود الى مماثلة، في جوانب، مع النموذج الالماني (الفاشية)، او النموذج السوفيتي (الاشتراكية)، سواء تم توصيف هذا او ذاك بانه نظام الحزب الواحد، او النظام الشمولي.

اما المقاربة الاقتصادية، فانها تصور تفاعلات الدولة بالفئات والطبقات الاجتماعية المهيمنة، او التي يفترض انها مهيمنة، متجاوزة الحقل السياسي/ التنظيمي والاجتماعي.

ان تعيين طبيعة الدولة في مجتمع معين، يعتمد برأينا، على عدة معايير مركبة، تعتمد على شكلها التنظيمي، ونمط شرعيتها، وطابع نخبتها الحاكمة، ونمط الاقتصاد الذي تعتمده. في مجال تنميط هذه الدولة نقترح تعبير: دولة الحزب/ الاسرة الواحدية التسلطية، تمييزا لها عن دولة النخبة العسكرية/ التسلطية، او دولة الاسرة الواحدة/ التسلطية.

نمو الجماعة القرابية

شكل الصعود الثاني للحزب الى السلطة عام ١٩٦٨ تكرارا كلاسيكيا لصعوده الاول عام ١٩٦٣: انقلاب يعتمد على حفنة من الضباط، من خارج الحزب ومن داخله. الواقع ان الفئة الاولى هي التي تولت العملية الفعلية للاستيلاء على السلطة(٥) هذا التحالف العسكري/ المدني سيعطي للعسكريين مركز الثقل في اول مجلس لقيادة الثورة، فهم يحتلون ١٠٠٪ من عضوية اعلى هيئة مقررة.

وسيكون التوازن العسكري/ المدني واحدا من اهم محاور الصراع في بلد يعاني من سيطرة مستديمة للعسكر، وفي حزب يتميز بحساسية خاصة تجاه عسكرييه بالذات: اعتماد شبه مطلق عليهم في اختراق معاقل السلطة والاستيلاء عليها، وقلق شبه متصل ازاء احتمال ان يمتطي« ثلاث ضباط او اربعة دبابة» ليستولوا على السلطة ،حسب تعبير الرئيس العراقي صدام حسين(٦).

اول تحول في التوازن العددي بين الطرفين جاء بعد ازاحة الحليفين الاغربين، عبد

الرزاق النايف، وابراهيم الداوود، وقرار دمج القيادة القطرية بمجلس قيادة الثورة، في الفتـرة تشـرين الثـاني ١٩٦٩ ـ ١٩٧١، واقـصـاء اثنين من ابرز الوجـوه العسكرية. ويلاحظ مجيد خدوري ان العهد الحالي هو اول عهد بعد ١٩٥٨ يرغم العسكر على الركوع تماما لسلطة المدنيين. (٧). وارتكزت هذه العملية على ضخ اعضاء الحزب في المؤسسة العسكرية، عبر اعداد دورات عسكرية سريعة، ولمّ شمل الضباط الحزبيين السابقين لخلق ماسمي بـ «الجيش العقائدي» ومما ساعد على ذلك نمو للحزب من بضع مئات عام ١٩٦٨ الى عشرات الالاف.

ان هذا النمو الهائل اتاح لقيادة الحزب المدنية ان تتوفر على قدرات بشرية وتنظيمية هائلة، سمحت باحكام السيطرة على اهم مفاتيح الدولة، خاصة مؤسسات الامن والقوات المسلحة. وكان التغلغل والاشراف يمتدان من قاعدة هرم اجهزة الدولة الى قمة هذا الهرم في بناء متواز ومتداخل. وينتهي التنظيمان (الحزبي والحكومي) الى قمة هرم واحد حيث قيادة الدولة هي قيادة الحزب، وقيادة الحزب هي قيادة الدولة.

وبوصول الجهاز الحزبي الـ٥,١ مليون عام ١٩٨١ (اي بنسبة ١ الى ١٠ من السكان تقريبا) تكون عملية «التبعيث» قد بلغت مدياتها القصوى. لن ندخل في عوامل هذا النمو، وجوانبه الطوعية والقسرية(٨)، حسبنا في هذا الشأن النظر الى جوانبه ذات الصلة بتكوين وبلورة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. ان ميل الاحزاب للنمو يؤدي الى تمركز الموارد والقرار في يد فئة محددة تتحكم، عن طريقه، بشتى مؤسسات الدولة.

وتتمثل هيكلية تغلغل الحزب الحاكم في الدولة والمجتمع بوجود سبعة مكاتب تابعة لقيادته القطرية تختصّ بالقطاعات التالية:

١ ـ المكتب العسكري: الجيش، الامن، الشرطة، الاستخبارات العسكرية

٢ ـ المكتب الاعلامي: الصحافة، الاذاعة، التلفزيون.

٣ ـ المكتب العمالي: اتحاد النقابات العام ونقابات العمال في القطاع الخاص والقطاع العام (قبل تحويل عمالة القطاع الحكومي الى موظفين)

٤ ـ المكتب الفلاحي: الجمعيات الفلاحية، التعاونيات الزراعية

٥ ـ المكتب الطلابي: الاتحاد العام للطلاب (في الثانويات، المعاهد، الجامعات)

٦ ـ مكتب المنظمات المهنية: الاتحاد العام للنساء، نقابات المهنيين: الاطباء، المهندسين، المحامين...الخ

٧ ـ مكتب العلاقات مع احزب.

ان المنظمات الحزبية في (١) و (٢) و (٥) تهيمن على اجهزة الدولة: الجيش، الاعلام، مؤسسات التعليم. اما المنظمات الحزبية (٣) و (٤) و (٥) و (٦) فتتولى مهمة السيطرة على منظمات المجتمع المدني. (نتناول ذلك في الفصل الخامس).
تعمل الهيئات الحزبية في نظام مراتبي شديد التمركز.
فالقيادة القطرية تشرف على الفروع، والفرع يشرف على الشُعب، والشعبة تشرف على الفرق، والفرقة على خلايا الانصار بالمستوى الاول والثاني، ثم هناك المؤيدون واخيرا اصدقاء الحزب.
ولتقدير حجم انتشار الحزب، حسبنا النظر الى المنظمات الرديفة وسط الاطفال والفتيان والشباب.(...) بيد ان دمج الحزب بالدولة، وهيمنة الحزب على المؤسسة العسكرية، عن طريق الاشراف عليها عبر المكتب العسكري التابع للقيادة القطرية، او عن طريق التخريج السريع للضباط العسكريين، ابقى مسألة السيطرة على جهاز السيطرة مفتوحة تماما، ومقلقة تماما، في نظر الطاقم القيادي من الصف الاول. وان مركزة الحزب، موازدا وقرارا، لا يحل المشكلة، بل يخلق مشكلة جديدة: الميول المضادة لهذا التمركز.
كان الحزب يرى الى دولته بمنظار حساسية خاصة، حساسية تقوم على الريبة. فالثقافة السياسية في البلد هي ثقافة انقلابات، او ثقافة استيلاء عنيف على السلطة، وثقافة صراعات دامية بين كتل شتى على مواقع السلطة والنفوذ. ان الاعتماد على شبكة العلاقات الحزبية (الايديولوجية/ االتنظيمية) للحفاظ على تماسك النخبة الحاكمة اثبت انه غير كاف، او انه نزوع غير عملي (تجربة انشقاق ١٩٦٣ و الانشقاقات المتكررة بعدها)، من هنا ميل اكبر الكتل القرابية (المجموعة التكريتية) الى الركون للولاءات المحلية الصغيرة. ان الانعطاف القوي الى الركون اساسا الى العلاقات القرابية اشتد عام ١٩٧٣ إثر تمرد ناظم كزار، مدير الامن العام، لقد شدد هذا المنطق الميل الكامن في الحزب: التحول من شبكة العلاقات الحزبية، الى شبكة العلاقات القرابية، واعطاء الاولوية لهذه الثانية.
ونلاحظ ان الحضور القرابي (التكريتي) كان قويا منذ البداية في مجلس قيادة الثورة، (وبدرجة اقل) في قيادة الحزب، وسجل اول ظهور بارز له في المكتب العسكري عام ١٩٧٠:كان المكتب العسكري يخضع مباشرة للرئيس احمد حسن البكر (البيجات)، وضم في اوقات متباينة شخصيات من الوسط القرابي نفسه، بينهم: كامل ياسين (البيجات)، فاضل البراك (البو ناصر)، عبد الرحمن الدوري (الدور)، عدنان شريف.(البو ناصر) ، عدنان خير الله طلفاح (بيجات). لكن

المعقل الاهم لهذه المجموعة هو الجهاز الخاص. اقيمت منذ عام ١٩٦٨ ازدواجية في المؤسسة الامنية/ العسكرية، وذلك بانشاء جهاز خاص للحزب سمي مكتب العلاقات العامة الذي اعطي صلاحيات عامة تقف به فوق كل الاجهزة العسكرية والامنية الاخرى، بما في ذلك المكتب العسكري نفسه. وتولى صدام حسين نفسه مسؤولية هذا الجهاز. ويؤكد حنا بطاطو ان مركز نفوذ صدام حسين، ايام كان نائبا ناجم عن علاقاته القرابية بالرئيس وغيرها وناجم ايضا عن: سيطرته على اجهزة الامن الداخلي والاستخبارات العسكرية من خلال سيطرته على مكتب الامن التابع للحزب وهو جهاز امن فوق اجهزة الامن(٩).

وفي شهادة هامة يقول السيد صلاح عمر العلي (وزير سابق وعضو مجلس قيادة ثورة سابق) انه «بدأت دلائل اعتماد الاقارب محل الحزبيين تظهر من خلال اجهزة الحماية الشخصية لصدام والبكر وذلك بعد اسابيع من استلام السلطة»(١٠).

ويؤكد العلي ان البكر عرض مسؤولية اجهزة الامن على قياديين اخرين اول الامر. فرفض عبد الخالق السامرائي هذا التكليف باعتبار ان مهمة الامن «وسخة»، كما رفض العلي نفسه هذا المنصب حين عرض عليه، وهنا تطوع صدام حسين لاخذ المهمة التي استنكف الاثنان عنها. لقد كان ثقل الجماعة القرابية ماثلا كما اشرنا منذ بداية عام ١٩٦٨، سواء في الجناح العسكري للحزب، ام في جناحه المدني.

ففي اول مجلس لقيادة الثورة كان هناك ٣ من تكريت، من مجموع ٧، وفي مجلس قيادة الثورة الثاني ٦ تكريتيين من مجموع ١٥ (١١). ويرجع هذا الثقل برأي بطاطو الى الوزن المميز لجماعة الضباط من تكريت في المؤسسة العسكرية وهذا يرجع بدوره الى عوامل متعددة: التصفيات المستمرة لكتل الضباط المتصارعة من انصار العهد الملكي، ومن كتل الموصل والرمادي (سرح ٣٠٠٠ ضابط في هذه الصراعات بين ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨)، والصراع بين الجناح المدني للحزب والجناح العسكري الذي اندلع عام ١٩٦٣».

لقد كانت النخبة المدنية للحزب خلال ٦١ ـ ١٩٦٣ شيعية (٦ من ٨) والنخبة العسكرية سنية تكريتية كليا (٩ من ٩)، وحصل انفصال وتصادم بين الاثنين في انقلاب تشرين ١٩٦٣. وابتداء من عام ١٩٦٦ انتقل مركز الثقل القيادي العسكري/المدني الى نواة عشيرة البو ناصر التكريتية ممثلة بثنائي البكر/صدام.

وسار نفوذ الجماعة القرابية داخل الحزب والدولة من شكله الاول البسيط الذي بدأ بهيئة ارهاصات خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣، ليأخذ ابعادا متنامية.

لقد تركزت مجالات النفوذ القرابي بادىء الامر من بعض المواقع في المكتب

العسكري، وفي اجهزة الحماية الشخصية، الا انها سرعان ما تكثفت بعد ١٩٧٣ في اجـهـزة الامن والمخابرات، وقـوات الحمـاية الخـاصـة، والقـوات المسلحـة والصناعات العسكرية. ويؤكد بطاطو، مثـلا، انهم احتلوامنذ البداية أهم مناصب الحزب والدولة: الدفاع، امن بغداد،قيادة القوة الجوية، قاعدة الحبانية، اللواء المدرع الحرس الجمهوري،وقد غطي هذا الصعود بستار ايديولوجي كثيف، قدم صـورة حكم النخـبـة باسم الحـزب، رغم ان الواقع، كـمـا لاحظ بطاطو منذ السبعينات، هو العكس: «لن يكون من باب الاشتطاط القول ان التكريتيين يحكمون بواسطة الحزب، اكـثـر من كـون الحـزب يحكم بواسطة التكريتيين»(١٢). تنامي الميل لتجاوز الجماعة القرابية الاوسع الى الجماعة القرابية الاضيق بعد اقصاء البكر (١٩٧٩)، واكتـسب هذا الميل اقـصى اشكاله المتطرفـة بعـد حـرب الخليج ١٩٩١،كما يلي:

صدام حسين: الامين العام للحزب، والقائد العام للقوات المسلحة، رئيس مجلس الامن القومي.

علي حسين المجيد (ابن عم الرئيس): وزير الدفاع

وطبان ابراهيم (اخ نصف شقيق للرئيس) : وزير الداخلية

حسين كامل (صهر الرئيس وابن اخ وزير الدفاع): وزير التصنيع العسكري

قصي صدام (ابن الرئيس): مسؤول مكتب الامن القومي

صدام كامل (صهر الرئيس، شقيق وزير التصنيع العسكري): مسؤول جهاز الحماية

سبعاوي ابراهيم (اخ نصف شقيق للرئيس): مديرالامن العام

برزان ابراهيم (اخ نصف شقيق للرئيس) مستشار خاص الرئيس

عدي صـدام (ابن الرئيس): يتـولى مـسـؤوليات ومـواقع في ميادين الرياضة والثقافة والاعلام

ان القران الفريد لنظام الحزب الواحد بنظام الاسرة الواحدة يفضي، كما اشرنا، الى اندماج التمركز/التراتب البيروقراطي بالتمركز/التراتب البطرياركي.

لا ريب في ان ذلك يضفي على النخبة الحاكمة تماسكا شديدا، ويكسبها قوة استثنائية. الا ان ذلك ايضا يشكل عنصر ضيق لقاعدتها الاجتماعية، وهي تعوض عن هذا الضيق بتوسيع قاعدة الحزب، واستخدام ايديولوجيا شعبوية تجند الرموز والشعارات القومية والاشتراكية والدينية في سبيل خلق اوسع الولاءات(١٣).

اخيرا لا بد من الاشارة الى ان دور الجماعات القرابية (القبائل ، العشائر ، الاسر) في الحياة السياسية العراقية لم يدرس دراسة وافية حتى الان. ونكتفي هنا، بعدد من الملاحظات السريعة وهي ان العراق ظل، لفترة مديدة (حتى عا م ١٩٢٠) يغلب عليه الطابع القبلي(١٤)، نتيجة اختلال العلاقة بين المدينة من جهة والريف والبوادي، لصالح هذه الاخيرة. ونتيجة لتدفق القبائل من الجزيرة، من جهة اخرى. ان التوازن بين القبائل الرعوية (البدو /الرحل) والقبائل الزراعية (المستقرة) لم يتغير لصالح الاخيرة الا اواخر القرن الماضي وبداية القرن العشرين. وما ان استقرت القبائل لتتحول الى جماعات زراعية حتى بدأت الهجرة الى المدن بعوامل طرد من الارياف وعوامل جذب من المدن.

ان هذه العملية جرت في فترة جداً قصيرة، لم تتح الوقت الكافي لهضم عناصر الريف اجتماعيا وثقافيا . واحتفظت نظم القرابة، والثقافات المحلية، بقوة استمرارها ، ولعبت بهذه الصفة، دورا مهما في الحياة الاجتماعية والسياسية. ولنتذكر دور القبائل في ثورة العشرين، فقد كانت القوة المسلحة للتحدي. وبقيت العشائر، رغم ما طرأ عليها من تغير، الناخب الاجتماعي، والقاعدة السياسية الجماعية لعدد من شخصيات العهد الملكي، مثلما كانت اشكال التضامن القرابي المحدد لفعل الكتل الكثيرة المتصارعة من الضباط في العهد الجمهوري.

لقد كان العراق في بداية القرن ريفيا بوجود ٨٠٪ من سكانه في الارياف. اما اليوم فأن٧٢٪ من سكانه في المدن، بما يشكل تمدينا مكانيا لا ثقافيا. بتعبير اخر ان الريف يحتل المدينة من الداخل. وكلاهما يتغير في مجرى هذا التلاقح. ان انقلاب العلاقة بين الريف والمدينة، اقترن ايضا بتدهور مكانة كثرة من القبائل، وتدهور الحرف التي كانت تعتاش عليها البلدات الصغيرة: تكريت،عانه، هيت، الدور... الخ(١٥). لقد تحول ابناء هذه المدن الصغيرة الى الهجرة الى بغداد، واتيحت لبعضهم فرص الدخول الى الخدمة الحكومية، المدنية، او العسكرية، مستفيدين من هذه التوسطات القرابية او تلك، كما هو حال تكريت التي افادت من مولود مخلص، اول ضابط من تكريت يدخل الجيش التركي في مطلع هذا القرن، ويلعب دورا بارزا في العهد الملكي. ومنذ ذلك الحين بدأت رحلة الضباط من تكريت في مدارج الصعود.

ان اندماج النخب القرابية بالدولة، وتوفر الدولة على موارد مستقلة عن المجتمع المدني سهل اختراق الدولة لهذا الاخير، على الرغم من توفره على قوى اجتماعية/ تنظيمية درجت على المحافظة على استقلاليتها: الاكراد وقواهم

السياسية والمسلحة، الحزب الشيوعي وحركته الطلابية/العمالية، والمؤسسة الشيعية وحركاتها الاجتماعية والسياسية المعمدة باسم هوية مقدسة ما تني تترسخ.

لقد درج الادب السياسي على استخدام تعبير «التكارتة» دون تمييز، في حين سعينا الى استخدام تعبير الجماعةالقرابية عموما. مرد ذلك ان هناك تمايزا بين شتى الجماعات القاطنة في تكريت وجوارها. ان مركز النفوذ الاساسي يتمحور في عشيرة البو ناصر التي يتحدر منها الرئيس السابق البكر، والرئيس الحالي صدام حسين. وتتركز جماعة البو ناصر في قرية العوجة. وعليه فان سكان منطقة تكريت وجوارها ينقسمون الى عدة جماعات على النحو التالي:

١ ـ التكارتة (اهل تكريت) ومنهم صلاح عمر العلي طاهر يحيى حردان التكريتي.

٢ ـ الحديثيون وهم من سكنة تكريت وقد نزحوا من بلدة حديثة.

٣ ـ البو ناصر وهي عشيرة نزحت الى تكريت في فترة غير معلومة وتسكن في الاساس قرية العوجة جنوب شرقي تكريت، على ضفة دجلة.

لم نجد في كتاب القبائل العراقية للعزاوي اية اشارة الى ألبو ناصر. اما كتاب القبائل العراقية ليونس الشيخ ابراهيم (بغددا ١٩٨٩) فيذكر عشيرة باسم البو ناصر هاجرت من نجد. لكن التقارير السرية لدائرة الاستخبارات البريطانية حول عشائر العراق (انظر العشائر والسياسة، ترجمة. عبد الجليل الطاهر، ايران، قم ١٤١٣ هجرية ص ٣٩) تفيد ان عرب البيجات (وهم فخذ من البو ناصر) خليط من عشائر متعددة في جملتها «الدليم»، وهم مزارعون ينتسبون عن طريق المصاهرة الى آل شاوي.

ان التكارتة من جانب والبو ناصر من جانب اخر ينقسمون الى عدد من الافخاذ والعوائل:

١ ـ تكريت	٢ ـ البو ناصر
أ ـ البو خشمان	أ ـ البو اعمر
ب ـ الشيايشة	ب ـ البو خطاب
ج ـ البو ياسين	ج ـ البيجات (ومن الوجيه ندى الحسين والبكر)
	د ـ النقيب

ينتمي احمد حسن البكر الى البيجات ومنهم اخوال صدام حسين، اما ابناء عمومته فهم من بيت المجيد من فرع البو خطاب.

وينقل عبد الرزاق الحسني في كتابه «العراق قديما وحديثا» عن ابن جبير

الاندلسي ان تكريت كانت «مدينة كبيرة واسعة الارجاء فسيحة الساحة، حفيلة الاسواق، كثيرة المساجد، غاصة بالخلق.. ولها قلعة حصينة على الشط هي قلعتها المنيعة...» اما اليوم «فهي قرية اثرية كبيرة تشرف على نهردجلة في موضع يبعد ٧٦ كليو مترا عن سامراء شمالا، بيوتها قليلها ومرافقها عتيقة ونفوسها زهاء ٣٠٠٠ نسمة جل مهنتهم صنع الاكلاك وتسييرها بين بغداد والموصل اما الباقون فيمتهنون الزراعة..» (الحسني ص ٩١).

تضم منطقة تكريت، بعد تحويلها الى محافظة باسم محافظة صلاح الدين، قرابة ٨٠٠ الف نسمة، منهم ٣٠٠ ألف حضري، و٥٠٠ الف ريفي. ويتوزع الحضر على مدن وبلدات بارزة منها: سامراء ، تكريت، العوجة، الدور بيجي وغيرها .

ان الوزن النسبي لعشيرة البو ناصر ببيوتاتها العديدة غير معروف بالدقة ويقدر صلاح عمر العلي ان عددهم حوالي ٧٥٠٠ اواسط السبيعنات. وهناك افتراض بان مجموع افخاذ تكريت والعوجة لن يزيد في احسن الاحوال عن ٢٥ الفا . ولما كانت هذه الجماعة بطرياركية القيم فان النساء مستبعدات تماما عن الظهور في الحياة الاجتماعية، ناهيك عن المشاركة السياسية. وعليه فان وجود ١٢ ـ ١٣ الف نشط في اجهزةالدولة من هذه الجماعات ليس تقديرا بعيدا عن الواقع. وهناك مصاهرات ـ تحالفات تدرج الدوريين ، الجبور، الراويين وجماعات قرابية اخرى، في جهاز الدولة وبالاخص مفاصله الحساسة، (الامن، المخابرات والجيش) وان كانوا يحتلون المرتبة الثانية قياسا الى آل المجيد، فخذ رئيس الجمهورية.

ان وجود جماعة قرابية وتحالفات ـ مصاهرات مع هذه الجماعات، مقرونا بوجود حزب جماهيري منظم على اسس ايديولوجية ووفق هياكل حديثة، يدفعنا الى اقتراح مقاربة جديدة للعلاقات داخل الدولة / الحزب.

يرى (بيتر هاينه)، ان العراق لا يشذ عن الشرق الاوسط في شيوع نظام الراعي- العميل Patron - Client الذي يميز كامل العلاقات في الدولة والحزب. وهذا النظام حسب فهمه يقوم على العلاقة الشخصية بين التابع والمتبوع، حيث يقدم التابع الولاء والخدمات مقابل حصوله على الحماية والنقود. وان هذا النمط من العلائق الشخصية يختلف بنظره تماما او كليا عن العلاقات القانونية ـ Law – abiding في الجهاز البيروقراطي (الاداري) (١٦).

بتعبير اخر يرى (هاينه)، انسجاما مع مدرسة ڤيبر ـ جلنر (١٧) ان ثمة ثنائية ثقافية cultural تتقابل فيها العلاقات الشخصية (راعي ـ عميل) بازاء العلاقات اللاشخصية للنظام البيروقراطي ـ القانوني الحديث. ان هذين القطبين حسب هذا

الفهم ليسا في حالة تقابل، بل ايضا في حالة اقصاء متبادل، حيث حضور الواحد ينفي او يلغي الاخر. فاما هذا واما ذاك.
ونميل في هذه الدراسة الى التحفظ على هذه الثنائية القطبية. ان علاقات التبعية الشخصية لا تقتصر بالضرورة على الولاء مقابل الحماية، كعلاقات نفعية مباشرة، فهناك علاقات تبعية شخصية ناجمة عن القرابة، بما هي قرابة. زد على ذلك ان مقولة الولاء ـ النقود غير كافية لتعيين علاقة شائكة من هذا النوع. فماذا ينفع الحاكم ولاء مرؤوسيه اذا كانوا سيئي الاداء، او عاجزين عن اداء مهمات محددة، وينطلق الشيء ذاته على مفهوم الحماية، فهو رجراج وغير كاف.
لسنا بصدد انكار وجود علاقات تبعية شخصية بل بصدد التحفظ على اعطائها مضمونا واحدا فقط، او الاقتصار عليها وحدها. ونميل الى وجود انماط عديدة من العلاقات في حالة تداخل وتراكب ان جاز مثل هذا التعبير.ان الروابط في الدولة والحزب تختلف عن الروابط داخل الجماعة القرابية او بينها وبين الجماعات الاخرى. ان هذه الروابط تنقسم، في اجتهاد اولي، الى اربعة اصناف: روابط ادارية (داخل الدولة)، روابط حزبية في الجهاز الحزبي، روابط قرابية داخل العشيرة، روابط راعي ـ عميل، او تابع ـ متبوع (الولاء الشخصي).ان هذا التقسيم تجريدي يهدف الى تعيين مضمون كل علاقة بمعزل عن الاخرى رغم انها في الواقع شديدة التداخل

١ ـ ان الروابط في الدولة تقوم على التراتب البيروقراطي بما في ذلك من نظم مكافآت وارتقاء ورتب ومراتب ونظم عقوبات وضوابط عمل وهيكلية خضوع كامل للمراتب الاعلى وفق نظام تسلسل المراجع وتقسيم العمل والمهمات. ان هذا الخضوع يرتكز على علاقات سلعية ـ نقدية اي تقديم خدمات معينة مقابل مكافآت نقدية.

٢ ـ اما الروابط الحزبية الحديثة فانها تحمل الكثير من سمات الروابط الادارية لكنها لا ترتكز على علاقات خدمة ـ نقد (او ليس عليها وحدها) بل على علاقات ايديولوجية /سياسية. وهي تتضمن بدورها تقسيما للعمل وضوابط له، كما تتضمن نظام خضوع كامل للهيئات الدنيا الى الهيئات العليا وفق ضوابط تنظيمية ـ طوعية (مفهوم المركزية الديمقراطية)

٣ ـ تتسم الروابط القرابية بكونها تنطوي على تراتب هرمي طبيعي/اجتماعي (بايولوجي/ سوسيولوجي) يولد، عبر تبعية الابناء الى الاباء والاصغر سنا للاكبر سنا وفق نظام القيم القبلي، علاقات خضوع كاملة من الابناء للاباء ومن الاصغر

للاكبر سنا.

٤ ـ اخيرا تتوالد عن علاقات التابع/المتبوع (الراعي /العميل) عن توازن قوة تتمركز فيه سلطة النقود و/او سلطة العنف (= الحماية) عند طرف قادر على مبادلتها لقاء ولاء/ خدمات عند طرف اخر.

ان تداخل هذه الاشكال من الروابط يضفي على التراتب في الدولة والحزب طابعا خاصا ينطوي على مكامن قوة خاصة ومكامن ضعف خاصة بالمثل. وفي تقديرنا ان العلاقات (٢) و (٤) اقل جبروتا او اكثر هشاشة من العلاقات (١) و (٣).

ان مجرد التحام عدة انماط من اشكال التراتب والخضوع يولد مزيجا من الاجهزة التنفيذية على مستوى القمة في الاقل، مثلما ينتج مزيجا خاصا من القائد/الاب/الرئيس/الراعي.

السلطات الثلاث

تخضع ادارة الدولة والمجتمع لضوابط الدستور المؤقت الصادر عام ١٩٧٠ وتعديلاته اللاحقة. ويعد هذا الدستور المؤقت الثالث منذ عام ١٩٥٨. صيغ الدستور المؤقت الاول عقب الاطاحة بالملكية عام ١٩٥٨، وصيغ الثاني عقب اسقاط مسقطي الملكية عام ١٩٦٣، ودام هذا الاخير بدوام حكم الاخوين عارف ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨ خلافا لدستور ١٩٢٥(١٨) تمتاز هذه الدساتير الثلاثة بانها لا تنص على مبدأ الفصل بين السلطات، بل تجمع، ولاول مرة في التاريخ العراقي الحديث، السلطات التنفيذية والتشريعية بيد هيئة واحدة هي مجلس الوزراء (١٩٥٨ ـ ١٩٦٨)، ومجلس قيادة الثورة (١٩٦٨ ـ الان). صيغت الدساتير المؤقتة الثلاثة على يد جماعات اختصاص حكومية، ولم تخرج عن مجلس تأسيسي منتخب، خلافا لدستور عام ١٩٢٥ الذي كان ثمرة مجلس من هذا النوع. واحتلت السلطةالتنفيذية منذ عام ١٩٥٨ وحتى اليوم، مركز الثقل في الحياة السياسية، محتكرة حق التشريع والتنفيذ، ومستمدة التفويض من واقع وصولها الى السلطة، ومسوغة هذا الوصول باسم ايديولوجيا «ثورية».

السلطة التنفيذية

احتكر الحزب الحاكم الهيئة الاولى في الجهاز التنفيذي التشريعي، اسوة باحتكاره المطلق للقوات المسلحة واجهزة الامن. ولم يسمح لاي طرف، بدخول هذه

الهيئات منذ عام ١٩٧٠، رغم ان اطرافا سياسية اخرى اشركت في مجلس الوزراء في فترات مختلفة. وقد اعطي لهذا الاحتكار صفة قانونية حيث نصت المادة (٣٧) من الدستور المؤقت الصادر في ١٩ تموز ١٩٧٠ على اعطاء حزب السلطة الدور القيادي في الدولة والمجتمع، فيما نصت المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات، والتعديلات المضافة اليها، على تحريم العمل السياسي في القوات المسلحة وحصره بحزب السلطة(١٩).

ان تركز صلاحيات التشريع في مجلس قيادة الثورة، وتمركز القرار بيد رئيس هذا المجلس، يضفيان على هذه الهيئة طابعا شبه مطلق، مثلما يضفيان على شخص رئيسه هذا الطابع نفسه. يتولى مجلس قيادة الثورة الحكم بالمراسيم، التي تحمل اما قوانين جديدة، او قرارات تنفيذية، وترتكز جميعا على الصلاحيات المسندة الى رئيس مجلس قيادة الثورة بموجب الفقرة (آ) من المادة ٤٢ من الدستور المؤقت. وتحمل القوانين الجديدة ديباجة ثابتة تنص على الغاء كل ما يتعارض مع الاحكام الواردة فيه، حتى لو كانت مغايرة للقانون الاساسي، كما تنص على ان يتولى مجلس الوزراء تنفيذ القانون او القرار اياه.

وفيما يلي عينة شهرية من قوانين وقرارات مجلس قيادة الثورة مأخوذة عن منشورات وزارة العدل العراقية لشهر حزيران ١٩٨٧:

عدد القوانين ١٨ قانونا

عدد القرارات ٤٩ قرارا

هذين الرقمين تبرز اهميتهما حين نعرف المضمون الواسع لهذه القوانين التي تشمل مواضيع تتراوح بين اصدار اجازات وسطاء البيع، الى تغيير قوانين الخدمة العسكرية، ومن اجازات الموظفين، الى ميزانية الدولة وتوزيع الاراضي، وابرام الاتفاقات مع الدول الاجنبية.(...) وهي تعكس شدة تمركز القرار في الدولة، علما ان هذه الصورة تقتصر على جانب واحد من الاجهزة التنفيذية، ولا تشمل عمل مكتب الامن القومي الذي يشرف على سير جهاز المخابرات، والاستخبارات والامن العام، وتخضع للسيطرة المباشرة لرئيس مجلس الامن القومي.

ويتمتع رئيس مجلس قيادة الثورة بصلاحيات واسعة، فهو كما اسلفنا، رئيس الجمهورية ورئيس مكتب الامن القومي والقائد العام للقوات المسلحة، فضلا عن كونه امين سر قطر، اي زعيم الحزب الحاكم، اي انه يشرف على الدولة والحزب، فضلا عن العشيرة.

الجهاز التشريعي

غاب الوجود الجسدي للبرلمان عن الحياة السياسية منذ ثورة تموز عام ١٩٥٨، حتى حزيران ١٩٨٠. وبين هذين الفاصلين تمتد ٢٢ عاما من الحكم المباشر بالمراسيم وغياب الاشكال المؤسساتية الحديثة لتمثيل المصالح المتنوعة.

جرت محاولات محدودة لاستعادة الحياة البرلمانية المألوفة في عهد عبد الكريم قاسم ١٩٦٠ ـ ١٩٦١، حيث انشئت لجنة دستورية في منتصف ايار ١٩٦٠ لاعداد مشروع قانون الانتخابات، ثم طواه النسيان.

خلال الفترة الاولى من حكم الاخوين عارف، جرت مساع لمحاكاة التجربة الناصرية، اي اقامة برلمان موجه، يرتكز الى حزب واحد يجمع قوى «الشعب العامل»، اي انشاء «الاتحاد الاشتراكي» (١٩٦٤)، وفتح ابوابه لكل الاحزاب والقوى. اما في العهد العارفي الثاني (٦٦ ـ ١٩٦٨) فقد شهد محاولة محدودة على يد رئيس الوزراء المدني، ذي النزعة الليبرالية عبد الرحمن البزاز. الا ان نزوعه الليبرالي السياسي اصطدم بجدار مقاومة قوية من كتلة الضباط العليا التي ضغطت لاجل اقصائه، ونالت مبتغاها. ان فشل مسعى البزاز يعكس تصادم شكلين للشرعية المدنية/البرلمانية والعسكرية /النخبوية، وقوة العسكريين التي تتجلى عمليا في ان الميل الدائم اما للسيطرة على التعددية السياسية (قاسم وعارف) او وأدها تماما (عارف الثاني) من دون مقاومة تذكر.

بعد عام ١٩٦٨ ارسي غياب المؤسسات التشريعية/ التمثيلية على قاعدة جديدة: ايديولوجية/مؤسساتية. لقد نص الدستور المؤقت (المادة ٢٦) على ضمان حرية الرأي والاجتماع، وتأسيس الاحزاب، كما اشار الدستور الى «صيغة انشاء مجلس وطني عن طريق التعيين»(٢٠) في ختام الفترة الانتقالية .

حدد حزب السلطة مفهومه لنظام التمثيل/التشريع الحديث على انه يقوم على «مبادىء الديمقراطية الشعبية.. اي رفض الطريق الليبرالي.. ورفض دكتاتورية البروليتاريا» (٢١). ان هذا الخيار يعبر عن نبذ اكيد للنزعة البرلمانية/الدستورية، وازدرائها من منطلق اصولية ـ ثقافية (خصوصية العرب).

يوحي النص المقتبس اعلاه انه اعادة انتاج لفكرة الطريق الثالث المستقل عن الرأسمالية الليبرالية، والشيوعية المركزة، الا ان مفهوم «الديمقراطية الشعبية» مستمد من الرصيد الايديولوجي للستالينية (٢٢)، فكرا ومؤسسة. وستذهب صيغ محاكاة هذا النموذج الى مديات ابعد: الحزب القائد، الجبهات الشعبية، دولة

الشعب، التمثيل عبر المؤسسات الجماهيرية، لا الانتخابات.

يقوم المفهوم على اعتماد صيغ تمثيل «الجماهير الشعبية» عبر مؤسساتها: نقابات العمال، جمعيات الفلاحين، منظمات الطلبة والشباب، اتحاد النساء، اتحادات الكتاب والمهنيين، وبالطبع للحزب الحاكم، اما القوى الاخرى (الاحزاب) فتحصل على التمثيل عبر توزيع حصص من القيادة العليا للجبهة الوطنية التي يحتل فيها حزب السلطة مركز الثقل(٢٣). ان هذه الصيغة هي استنساخ للنموذج الستاليني في عدد من بلدان اوربا الشرقية، كما كان الحال في المانيا، والمجر وبلغاريا.

لقد ظل النظام يرفض فكرة الانتخابات كفكرة «برجوازية» و«ليبرالية»، ونجد هذه الاراء في السجال الفكري الذي دار بين الحزب الشيوعي العراقي والنظام خلال الفترة مارس - ابريل ١٩٧٨، حين طالب الاول بـ «انهاء الفترة الانتقالية» والتهيئة لانتخابات المجلس الوطني (٢٤). الواقع ان تلك كانت حركة المطالبة الثالثة بالديمقراطية، بعد المطالبة الاولى التي رفعها الحزب الشيوعي (القيادة المركزية) اثر اتصالات جرت به من جانب قيادة حزب السلطة في الايام الاولى لعام ١٩٦٨ (٢٥)، وبعد المطالبة الثانية التي حركها الحزب الديمقراطي الكردستاني في مطلع السبعينات. ونجد التفسير الرسمي لرفض فكرة الانتخابات منذ ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٨٠، في تقرير المؤتمر القطري التاسع للحزب نفسه يقول التقرير: «ان المسألة الديمقراطية هي من اكثر المسائل تعقيدا في العالم الثالث.. والعراق جزء من العالم الثالث... (وهو) من اكثر الاقطار العربية افتقارا الى التقاليد والممارسات الديمقراطية....» (ص٧٦) ويجمل التقرير اسباب تأخر «الصيغة الديمقراطية» بعدة عوامل هي:

١ - «ظروف المنطقة الشمالية اثناء التمرد وبعده» (يقصد الحرب مع الحركة الكردية ٧٤-١٩٧٥).

٢ - «العلاقات مع الحزب الشيوعي»

٣ - «الاوضاع العربية... بعد... كامب ديفيد»

ان اوضاع «الشمال»، كما يقول التقرير «اوضاع شاذة... فاثناء التمرد لم يكن ممكنا اجراء انتخابات ديمقراطية....» وبعده كان يجب «محو الاثار الخطيرة والمعقدة» لنفوذ الحركة الكردية. اما الحزب الشيوعي «فبسبب غموض العلاقة معه» اذ لم يكن «من الصحيح.. اعطاء منبر جديد يمكن ان تستخدمه قيادة الحزب الشيوعي للطعن بالحزب والثورة». (ص ٧٧و٧٨).

في كانون الثاني عام ١٩٧٩ دعا مجلس قيادة الثورة، في انعطافة مفاجئة، الى مناقشة قانون المجلس الوطني، ان مغزى اختيار عام ١٩٧٩ سيكون موضع تحليل مسهب في فصل لاحق، حسبنا الاشارة الى انه عام اكبر انشقاق داخل القيادة (اقصاء البكر) وعام اندلاع الثورة الايرانية. على خلفية ازمة داخلية وتنامي التحدي الخارجي (تأثيرات ايران) وجدت القيادة العراقية ان الوقت موائم لانشاء مجلس وطني عراقي.أقر القانون تشكيل مجلس وطني يتألف من ٢٥٠ نائبا (مقعد لكل ٥٠ الف عراقي) موزعين على ٥٦ دائرة انتخابية، يرافق ذلك انتخاب مجلس تشريعي لمنطقة الحكم الذاتي، حسب قانون الحكم الذاتي (٢٦) ونص القانون على ان يجري الترشيح بصورة فردية وجماعية، شريطة ان يؤمن المرشح باهداف ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ التي قادها الحزب، اي القبول ببرنامج واهداف الحزب الحاكم، وفقا للمادة ٢٦ من الدستور (٢٧).

وفي ضوء تحريم وحظر كل الاحزاب العلمانية والدينية، لم تحصل اية ترشيحات من خارج حزب السلطة ومنظماته المهنية والنقابية. اجريت اول انتخابات في ٢٠ حزيران ١٩٨٠، اما انتخابات المجلس التشريعي لكردستان فتمت في ايلول ١٩٨٠. حصل حزب السلطة، حسب الارقام الرسمية، على ٧٥٪ من المقاعد، وشغل نعيم حداد (شيعي) منصب رئيس المجلس الوطني، وهو ايضا عضو قيادة قطرية، وعضو مجلس قيادة الثورة بالتبعية، وحرمت من المشاركة كل قوى المعارضة. (٢٨).

اما انتخابات المجلس الوطني الثاني فجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٨٤، وشارك فيها حسب المعطيات الرسمية ٧ ملايين و ١٧١ الف مقترع. وحصل حزب السلطة على ٧٣٪ من الاصوات، واحتل ١٨٣ مقعدا من اصل ٢٥٠ مقعدا. واختير سعدون حمادي (شيعي ايضا) رئيسا للمجلس الوطني الثاني، وهو ايضا عضو قيادة قطرية ومجلس قيادة الثورة.اما المجلس الوطني الثالث، فكان مقررا انتخابه عام ١٩٨٨، وارجيء الاقتراع الى يوم ١نيسان ١٩٨٩. شارك في الانتخابات، حسب المعطيات الرسمية، ٨ ملايين ناخب، وحصل حزب السلطة على الاغلبية، واختير سعدي مهدي صالح رئيسا للمجلس، وهو ايضا شيعي وعضو قيادة قطرية.

لا يتمتع المجلس الوطني بأية صلاحيات تشريعية (٢٩)، فهذه الصلاحيات تتركز بيد مجلس قيادة الثورة. ويحظى المجلس بحرية مناقشة الاقتراحات والقوانين ورفع التوصيات الى مجلس قيادة الثورة الذي يصدر المراسيم التي تقوم بمنزلة التشريع الناسخ لما قبله.

ان المجلس الوطني يقع في منزلة التابع لمجلس قيادة الثورة من ناحية التدرج المراتبي في الدولة. ويصح القول نفسه اذا نظرنا الى الهيئتين من ناحية درجة تركز الاعضاء القياديين الحزبيين فيها: كل اعضاء القيادة القطرية هم اعضاء في مجلس قيادة الثورة، في حين لا يوجد في المجلس الوطني سوى عضو واحد من القيادة القطرية.

لم يشارك المجلس في اتخاذ او مناقشة قرارات سياسية خطيرة قبل تنفيذها، من قبيل اعلان الحرب على ايران، او احتلال الكويت، او اقرار الانسحاب.

ان المجلس الوطني لا يتمتع باية قيمة تذكر اذا ما نظرنا اليه من زاوية عملية صنع القرار، بيد ان اهمية المجلس تتركز في بناء شبكات قاعدية مع فئات واسعة تخدم بمثابة قنوات شعبية للحصول على منافع ومكاسب، مهما كانت ضيقة، وهذا شأن كل المنظمات الجماهيرية الحزبية. ولا ريب في ان وجود شيعي على رأس المجلس، وكون ٤٠٪ من اعضاء المجلس التشريعي هم من الشيعية(٣٠)، يزيد من اهمية شبكات الاستقطاب القاعدي في ظرف سياسي يتميز بخوض حرب مع دولة اسلامية/شيعية من جانب جيش يشكل الشيعة ٨٠٪ من قواعده(٣١).

وثمة تقييم مقارن، متوازن، يقدمه غسان سلامة (٣٢)، يرى ان «سلطة الاعيان» في النظام الملكي/البرلماني لم تكن «تمثل فئات المجتمع فعلا: كان النواب مدنيين، ملاكين، اغنياء في اكثريتهم الساحقة». لكن بعد «الثورات»: «تحسّن تمثيل الفئات الشعبية في .. المجلس والحكومة والحزب الحاكم». لكن انقلاب التمثيل الاجتماعي اقترن بانقلاب للادوار، ففي السابق نجد ان وظيفة النواب «كقناة للمجتمع المدني... كان مؤمّنا» اما ممثلو التمثيل الشعبي «فليس للمجتمع المدني... دور في اختيار هؤلاء الممثلين المزعومين الذين حصلوا على مواقعهم بفضل اختيار المجموعة الحاكمة لهم...»(٣٣)

السطة القضائية

يتميز الجهاز القضائي في العراق، على غرار السلطة التشريعية بثنائية واضحة، اي وجود نظامين قضائيين متوازيين ومنفصلين في آن يتمثل الاول بوجود "محكمة الثورة" والمحاكم الخاصة التي تنشأ بمرسوم، بينما يتمثل الثاني بمنظومة المحاكم المدنية.

(...) الواقع ان هذه الثنائية كانت ماثلة كامكانية في قوام المنظومة القانونية في العهد الملكي التي تجيز انشاء مجالس عرفية (محاكم عسكرية) في حالات

الطوارىء التي تواكب او تلي اوضاع الاضطراب الاجتماعي الشديد. الا انها كانت تُعد، في كل الاحوال ذات طابع استثنائي، اي مؤقت.
غير ان حالة الاستثناء اكتسبت ديمومتها بعد ثورة تموز ١٩٥٨.
(...) ويرتبط الجهاز القضائي، اداريا بوزارة العدل، ويتمتع باستقلالية مضمونة في الدستور وكان هذا الجهاز يتولى النظر في كل الدعاوى، بما فيها ما اصطلح عليه بـ «الجرائم السياسية». بيد ان هذه الوظيفة سُلخت عن النظام القضائي، واسندت عام ١٩٥٨ الى محكمة الشعب، والى المجالس العرفية، وهي محاكم عسكرية تحكم بموجب قانون الطوارىء. وبقيت كل النشاطات السياسية منذ ذلك الحين خارج اختصاص القضاء المدني.
على هذا النحو شددت النخب العسكرية الحاكمة بين ٥٨ ـ ١٩٦٨ قبضتها على النظام القضائي عبر انشاء نظام مواز خاضع لها مباشرة، وحرمان الخصوم السياسيين، افرادا وجماعات، من امكان اللجوء الى القضاء المدني(٣٤).
بعد عام ١٩٦٨، انشيء نظام قضائي مواز له صفة الثبات: محكمة الثورة.
تتميز هذه الهيئة شديدة الغموض بخضوعها مباشرة لمجلس قيادة الثورة الذي يتمتع بصلاحية تأسيسها والغائها، وصلاحية التصديق على قراراتها. وتتألف المحكمة من هيئة غير معلنة عدا الرئيس، وهو في العادة عضو في حزب السلطة وحقوقي من حيث المهنة.
لا يسمح للجمهور او اية هيئة اخرى بدخول قاعة المحكمة وحضور المرافعات باستثناء المتهم، ومحام تعينه المحكمة ويقتصر امتياز دخول المحكمة على ٤٠ ـ ٥٠ محاميا من اعضاء حزب السلطة الموثوقين لدى المحكمة(٣٥). وتعتبر الاحكام الصادرة عنها غير قابلة للاستئناف او النقض. اقتصر نشاط هذه المحكمة على النظر في قضايا امن الدولة، اي قضايا التجسس الخارجي والنشاط السياسي الداخلي المعارض. ثم توسعت دائرة القضايا المحالة الى محكمة الثورة لتشمل ما اصطلح على عليه بـ «قضايا الامن الاقتصادي»، ويمكن ان تشمل خروقات تبدأ من التلاعب بالاسعار وتزوير هوية، او تلقي رشوة، وصولا الى تهريب العملات.
ان التفاصيل المتعلقة بمحكمة الثورة شحيحة رغم نشرها في الجريدة الرسمية للدولة، اي جريدة «الوقائع العراقية». والمعروف ان هذه الجريدة تصدر في عدة طبعات (أ) و (ب) و (ج)، وما يطرح منها في الاسواق يحتوي على معلومات محدودة، اما النسخ التي تضم التفاصيل الموسعة فتوزع في طبعة محدودة تقتصر على كبار المسؤولين بمستوى وزاري او دون وزاري.

ان القليل الذي نعرفه عن عمل هذه المحكمة يترشح عن شهادات قليلة من بعض المتهمين الذين ادانتهم المحكمة في تهم خفيفة واصدرت بحقهم احكاما معتدلة بالسجن، استعادوا حريتهم بعدها بفضل عفو خاص شامل صدر بعد وقف الحرب مع ايران. ان هذه الشهادات تؤكد مايلي:

١ ـ ان المحكمة تعقد جلساتها سرا.

٢ ـ ان المحكمة هي التي تعين محامي الدفاع للمتهم.

٣ ـ ان الاحكام غير قابلة للاستئناف والنقض.

٤ ـ ان مجلس قيادة الثورة هو الجهة الوحيدة التي تصادق على القرارات.

٥ ـ ان الجرائم السياسية عقوبتها الاعدام.

ان القوانين التي تطبق عقوبة الاعدام على النشاط السياسي عديدة ومتشعبة. ان المادة (٢٠٠) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) الصادر عام ١٩٦٩ هي اشهر مادة قانونية في الاوساط السياسية المعارضة. تنص المادة في صيغتها الاولى على ما يلي: «يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات كل من جند او روج ايا من المذاهب التي ترمي الى تغيير مبادىء الدستور الاساسية او النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية او لتسييد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات، او للقضاء على طبقة اجتماعية او لقلب نظم الدولة الاساسية او الاقتصادية او لهدم اي نظام من النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية..». وجاءت تعديلات جديدة على المادة (٢٠٠) في عام ١٩٧٤، لتنص على انزال عقوبة الاعدام بـ:

« (١) كل من ينتمي الى حزب السلطة «اذا اخفى عن عمد انتماءاته وارتباطاته الحزبية والسياسية السابقة».

(٢) كل من انتمى وينتمي الى حزب السلطة «اذا ثبت انه يرتبط اثناء التزامه الحزبي بأية جهة حزبية او سياسية اخرى..»(٣٦).

وفي ٦ كانون الاول ١٩٧٦ اضيف تعديل اخر على المادة ٢٠٠، يقضي بالاعدام على اي عضو سابق لحزب السلطة «ثبتت علاقته بأية منظمة سياسية اخرى»(٣٧)

وفي عام ١٩٧٨، اضيفت فقرة اخرى الى المادة ٢٠٠ تنص على انزال «عقوبة الاعدام بكل من كسب الى اية جهة حزبية او سياسية شخصا له علاقة تنظيمية بالحزب او كسبه الى تلك الجهة حزبية او سياسية شخصا له علاقة تنظيمية بالحزب الحاكم او» كسبه الى تلك الجهة بعد انتهاء علاقته بالحزب بأي شكل من الاشكال»(٣٨).

في ٣ تموز ١٩٧٨ صدر قرار لمجلس قيادة الثورة لمعاقبة كل من استمال

عسكريا الى اي حزب غير الحزب الحاكم، ادناه نص القرار «(١) يعاقب بالاعدام، العسكري ورجل الشرطة من المتقاعدين او المتطوعين المسرحين من الخدمة او المنهين خدمتهم لاي سبب كان بعد ١٧ تموز ١٩٦٨، اذا ثبت انضمامه او عمله لحساب او لمصلحة اي حزب او جهة سياسية عدا السلطة»

(٢) تشمل الفقرة (١) من هذا القرار منتسبي رئاسة المخابرات العامة عند احالتهم على التقاعد او انهاء خدمتهم لاي سبب كان (٣٩).

وقد سجلت المنظمة العربية لحقوق الانسان ١٧ قرارا صادرا عن مجلس قيادة الثورة منذ عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨٧ تجيز عقوبة الاعدام في ٢٩ نوعا من الافعال المرتكبة (٤٠)

يصعب على الباحث ان يجد سبيله الى حقائق الهيئة الغامضة لـ«محكمة الثورة»، من ناحية عدد الذين دخلوا قفص الاتهام فيها، ونوعية التهم المسندة اليهم، والمواد القانونية التي تنطبق على هذه الحالات، ومدة مرافعات الادعاء، وسبل اثبات التهم، وطبيعة مرافعات الدفاع، ونسبة الذين حكم عليهم بالاعدام.

ان انشاء محكمة الثورة، و تشريع قوانين قصوى بحق الجرائم السياسية، ادى الى اضعاف مكانة النظام القضائي المدني، وتقويض الوعي القضائي الذي كانت نطفه الاولى قد ترسخت في الحياة الاجتماعية: حرمة المنازل، عدم تفتيشها الا بأذن قضائي، حرمة الافراد، حقهم في محاكمة علنية وفي الدفاع والاستئناف.

وتحتل محكمة الثورة في المخيلة الراهنة ذات المكانة التي كانت تحتلها الغول والسعلاة في الخيال الشعبي الغابر. فقد تحولت الى رمز للرعب، على غرار قصر النهاية ايام ناظم كزار، او نقرة السلمان، هذا السجن الصحراوي الرهيب في البادية الجنوبية. ويرى بعض الحقوقيين العراقيين ان هذه الهيئة تشبه في سطوتها محاكم التفتيش القروسطية.

بقيت هذه المحكمة قائمة حتى ١٥ ايار ١٩٩١، وهو تاريخ الغائها بموجب قرار من مجلس قيادة الثورة استجابة لجملة مطالب من المفاوضين الاكراد الذين كانوا وقتذاك في بغداد داعين الى حكم القانون والتعددية واستبدالها ببديل آخر هو محكمة امن الدولة (٤١).

ان حالات الاعدام الكيفي المباشر على يد اجهزة الامن والاجهزة الحزبية كانت شائعة خلال فترة الحرب العراقية ـ الايرانية، ويتطلب الخوض فيها بحثا مستقلا. ونحيل القارىء الى ملاحق الكتاب للاطلاع على عدد من الوثائق الرسمية المتصلة بهذا الامر (٤٢).

هوامش الفصل

(١) H Batatu, Old Social, op. cit, p. 1120

كذلك صباح الدرة، القطاع العام.

(٢) انظر زهير الجزائري، الفاشية، الفكرة والممارسة، دار بابل - بيروت ١٩٨٤ يحاول الجزائري تشريح هيمنة الحزب الواحد في العراق عبر مقارنة تاريخية مع النموذج الالماني

(٣) خلدون النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٣٥ - ١٣٦ انظر ايضا خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي

(٤) انظر. محمود عبد الفضيل. التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، بيروت ١٩٨٨. وعصام الخفاجي، الدولة والتطور الراسمالي في العراق، القاهرة ١٩٨٣

(٥) وهم العقيد عبد الرزاق النايف مدير الاستخبارات العسكرية، والعقيد ابراهيم الداوود، قائد قوات الحرس الجمهوري، والعقيد سعدون غيدان قائد اللواء العاشر المدرع وكلهم غير بعثيين. اما الضباط البعثيون فكانوا متقاعدين اصلا وهم احمد حسن البكر، صالح مهدي عماش، حردان التكريتي

(٦) Republic of Fear, p. 26 - 27.

(٧) Majeed Khaduri, Republican Iraq, New York 1969, p. 6 and 86.

حول اذلال العسكر في هذه الحقبة انظر ايضا.

May Chartonni - Dubarry, The Development of Internal Politics in Iraq from 1958 to The present day in: Iraq, Power and Society, Oxford 1993, p. 20 22 and passim.

(٨) هناك ادب غزير حول هذه المسالة مشتت على عدد واسع من المقالات والابحاث والتقارير المنشورة في ادبيات المعارضة، علاوة عى عدد من الدراسات الغربية، على سبيل المثال لا الحصر:

Peter Heine, Political Parties, Institutions and Administrative Structures, in Iraq, Power & Society, 6p. cit, p. 37 - 50.

Marion Farouk Sluglett & Peter Sluglett: Iraqi Bathism: Nationalism, Socialism and National Socialism, in CARDRI's Saddam's Iraq etc, London 1986, pp 89 107.

May Chartouni - Dubarry in: Iraq, power & Society, op. cit, p. 19 - 36.

(٩) H. Batatu, Old Social, & c. op. cit p. 1085.

(١٠) اكد السيد عمر العلي هذا الراي في مقابلة خاصة في لندن مطلع ١٩٩٤. ووردت ايضا مثبتة في نص منشور انظر دراسة زهير الجزائري في: الثقافة الجديدة، العدد ٦/١٩٩٣، ص ٥١

(١١) H. Batatu, op cit, Also, Iraq Since 1958, op. cit, p. 114 and 136.

(١٢) H. Batatu, Ibid, p. 1093.

(١٣) لم تُدرس التغيرات في الخطاب الايديولوجي للبعث العراقي دراسة كافية، باستثناء بعض الملاحظات العامة وهناك محاولات جديدة تخلص الى نشوء نزعة قومية عراقية تحاول تاسيس هوية وطنية عراقية بعيدا عن متطلبات ومعايير الايديولوجية العروبية. وبدل ان يكون العراق جزءا من العروبة، اي تابعا لها، صارت العروبة لا معنى لها بدون الانتماء العراقي. هذا الانقلاب جدير بالتامل، انظر مقالتي:

The Gulf War and Ideologies, The Double edged Sword of Islam, in The: Gulf War and the New World Order, 1991, London p. 211 - 218.

Amatzia Baram: Culture, History and Ideology in the Formtion of Ba thist

Iraq, 1968 - 89., Oxford, 1991.
- A. Baram, Mesopotamian Identity in Baathi Iraq. Middle Eastern Studies, 19, (4), Oct. (1983), pp. 26 - 55.
also: O. Bengio, Baathi Iraq in Search of Identity, Between Ideology and Praxis, Orient, 28 (4), 1987, pp. 511 - 8.

(١٤) حول غزوات العشائر المستمرة للمدن العراقية، بما في ذلك بغداد حتى عام ١٩٢٠، انظر. علي الوردي، لمحات اجتماعية، مصدر سبق ذكره، لا يكاد مجلد من المجلدات الخمسة الاولى لهذا السفر يخلو من معارك متصلة، يخوضها الولاة ضد القبائل العاصية على امتداد القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

(١٥) كانت هيت مثلا تختص بصناعة القوارب الشراعية، وتكريت بصناعة الاكلاك، وجاءت المواصلات الحديثة، وانتقال طرق التجارة لتقضي على هذه البلدات الصغيرة اسوة بغيرها من مدن الحرف الصغيرة.

(١٦) انظر: Sami Zubaida, Community, Class and Minorities in Iraqi Politics, in, The Iraqi Revolution of 1958, I.B. Tauris, 1991, p.197 210. also Sami Zubaida, Islam, the People and the State, London, 1989, pp. 121 - 82.
Peter Heine, Political Parties, Institutins and Administrative Structures, in Iraq, Power and Socity, op. cit, pp. 46 - 49.

(١٧) E. Gellner, Patrons and Clients, in E. Gellner and J. Waterbury, (eds.) Patrons and Clients, London, 1977, p. 3

(١٨) تنص المادة (٢٨) من دستور ١٩٢٥ على مبدا الفصل بين السلطات، ولا يجوز قبول تكليف اي وزارة من خارج المجلس النيابي الا على سبيل الاستثناء.

(١٩) صدر قانون تحريم العمل السياسي على الاحزاب الاخرى في الجيش بتاريخ ١٩٧١/١١/١٠. انظر تقرير المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث الحاكم، ص ٧٢.

(٢٠) وافق قطاع من قيادة الحزب الشيوعي على حل الحزب والدخول في هذا الاتحاد من اجل «بناء الاشتراكية». وقد ازيح هذا الجناح باعتباره اصلاحيا ويُعرف في الادبيات الحزبية باسم «خطاب». للمزيد حول هذه الفترة راجع:
- M. Khadduri, Republican Iraq, op. cit.
- Iraq Since, 1958, op. cit.

(٢٠) وثائق المؤتمر القطري التاسع، ص ٧٧.

(٢١) نفسه، ص ٧٩ - ٨٠.

(٢٢) ان دوافع تبني هذه الصيغ دون غيرها متشابكة: الحاجة لتسويغ نظام الحزب الواحد من منطلق «يساري» لمجابهة تحدي الحركة اليسارية الذي تمثله الحركة الشيوعية بجناحيها، وايضا بهدف نيل المقبولية لدى الاتحاد السوفييتي لتطمين حاجات التسلح، والحصول على الدعم في عملية تاميم النفط.

(٢٣) تاسست الجبهة عام ١٩٧٣ وانهارت نهائيا مطلع عام ١٩٧٩. وضمت اساسا الحزب الشيوعي وحزب البعث، علاوة على شخصيات مستقلة، واحزاب كردية هامشية تعيش برعاية الدولة.

(٢٤) تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، اذار ١٩٧٨.

(٢٥) H. Batatu, Old Social & c., op. cit, p. 1098

(٢٦) A. Baram: The June 1980 Election to the National Assembly in Iraq an experiment in controlled Democracy
Orient, 22,1981, pp. 393 - 400.
Iraq Since 1958, op. cit, p.279.

(٢٧) انظر نشرة: قضايا عراقية، لندن، العدد العاشر، سبتمبر ١٩٩٢، ص ١٢.

(٢٨) جاء في تقرير المؤتمر القطري التاسع «حُرم من الترشيح [للمجلس الوطني] اعضاء الحزب الشيوعي..

والمتنسبين للفئات السياسية العميلة والمعادية للثورة.. ومن كان عضواً في المجالس النيابية في العهد الملكي...» ص ٨٣

(٢٩) IRAQ, Power & Society, Oxford, 1993, p. 209.

(٣٠) A. Baram "The June 1980 Elections ..." Op.cit. p.393.

(٣١) انظر العقيد احمد الزبيدي حول تركيب القوات المسلحة العراقية في: الثقافة الجديدة، العدد ٢٣٧، سبتمبر ١٩٩١. حول القوات المسلحة ونسبة الشيعة فيها.

(٣٢) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٣٣) المرجع السابق نفسه.

(٣٤) ان الادبيات المتاحة عن النظام القضائي العراقي شحيحة جدا، وبخاصة ما يتعلق بالدستور والنظام القضائي العسكري والخاص. ومن الادبيات المتاحة:

ـ الوضعية القانونية لمواطني الجمهورية العراقية ١٩٥٨ ـ ١٩٧٩، الثقافة الجديدة، عدد ١٥٩/ ١٩٨٤.

ـ مذكرة قانونية الى الامين العام للامم المتحدة، تاليف لفيف من الحقوقيين العراقيين، لندن، ١٩٩٣.

ـ القانون الاساسي العراقي وتعديلاته، منشورات الملف العراقي، لندن، ١٩٩٤.

(٣٥) انظر المذكرة القانونية الى الامين العام، وكذلك الوضعية القانونية لمواطني الجمهورية العراقية، (المصدر السابق نفسه).

(٣٦) الوضعية القانونية، (المصدر السابق نفسه)، ص ٥٧ ـ ٥٨.

(٣٧) المرجع نفسه، ص ٥٨.

(٣٨) المرجع نفسه.

(٣٩) المرجع نفسه، ص ٥٩.

(٤٠) المذكرة القانونية، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠ ـ ٨١.

(٤١) K. Makkiya, Cruelty And Silence, London 1993.

(٤٢) Economist Intelligence Unit(EIU), No. 2, 1991, p. 15.

❧ ❧ ❧

الفصل بين السلطات ودستور عراق الغد*

د. رياض الزهيري

اذا كانت مسألة الدولة هي واحدة من اعقد واصعب المسائل التي تناولها الفكر السياسي والدستوري بالبحث، فان هذا الوصف ينطبق بنفس القدر على مسألة الديمقراطية التي تعد اليوم جزءا لا يتجزأ من مشكلة الدولة والسلطة السياسية. لقد قطع التاريخ شوطا كبيرا في هذا المجال وصدر العديد من المؤلفات التي اغنت موضوع الديمقراطية، ومع ذلك لا زال هذا الموضوع محل بحث وتقييم بقصد اغناء الديمقراطية من خلال التجارب الدستورية والسياسية للبلدان المختلفة. ونحن في العراق بأمس الحاجة الى ان نبدأ الخطوات الاولى في هذا البحث من اجل المساهمة في اعادة تشكيل تنظيم دولتنا وسلطتنا السياسية كي يتحقق المجتمع المدني القائم على الحرية والاخاء والمساواة والتضامن الاجتماعي.

اذا ادركنا اهمية الدور الذي يمكن ان يؤديه النظام الديمقراطي في كافة المجالات، فيجب ان نعي ايضا ان هذا الادراك لا يأتي دفعة واحدة انما يتطور من خلال مسيرة التاريخ الى امام، وهي عملية متواصلة تستلزم استمرار البحث على ضوء ما يحصل من خبرة في هذا الميدان.لهذا يقتضي دائما فهم احتياجات الواقع من خلال التجربة قبل امكانية التوصل الى الصيغة الملائمة، لان عملية «تحرير» و«دمقرطة» الدولة العراقية، اذا كانت عملية حتمية من اجل تطور العراق، فيجب ان لا يتم تصميمها من اجل التمويه او التراجع عن المبادىء الديمقراطية

*مساهمة في ندوة الدراسات الدستورية التي أنعقدت في ٢٢ ـ ١٩٩٥/٧/٢٧ بجامعة لندن

الاساسية، ومن ثم الانزلاق التدريجي ثانية الى النظام الديكتاتوري، اي بمعنى استخدام هذه العملية لانتاج نمط جديد من الديكتاتورية. بالتأكيد سيقع مشروع الدستور الدائم في بعض الاخطاء وسوء التقدير، غير ان ذلك يمكن تلافيه بالمراجعة المستمرة وفقا للاجراءات الدستورية ذاتها، ومن خلال احترام جميع المبادىء الديمقراطية التي ينص عليها هذا الدستور بعد اقراره.

لهذا يعد وجود دستور دائم يرتكز على المبادىء الديمقراطية احد واهم مرتكزات النظام الديمقراطي، فلا وجود لمثل هذا النظام دون وجود مثل هذا الدستور الذي يرتكز على تلك المبادىء.

ويعتبر مبدأ الفصل بين السلطات من هذه المبادىء الاساسية، سنركز عليه في هذه المداخلة الموجزة. لكن يجب الاشارة الى ان هذا المبدأ، وإن كان مستقلا بحد ذاته، لا يمكن ان يعمل بمعزل عن المبادىء الاخرى، وانما يشكل مع بقية تلك المبادىء وبالارتباط معها نظاما دستوريا متكاملا مؤسسا على اهداف وقواعد اساسية مشتركة، بحيث يصبح كل مبدأ في هذا النظام الدستوري ضمانة لعمل المبادىء الاخرى، ويعمل مع غيره بصورة مشتركة لحماية اسس النظام الديمقراطي واستمراريته.

المفهوم

لا يتسع المجال لبحث الجذور التاريخية للمبدأ المذكور، وانما نشير فقط الى انه برز كأحد الحلول الاساسية للانحرافات والمعوقات التي رافقت الحكم الفردي المطلق حين يمارسه الحاكم الفرد الذي يجمع بين يديه سلطات التشريع والتنفيذ والقضاء، والذي يستند الى سلطة لاشراكة فيها تتمركز كلها في شخصه، وكأن مزاج هذا الحاكم هو القاعدة دون ان تحده قيود او قوانين. فسيادته مطلقة في كل المستويات. وهو لا يعترف بأية سلطة او سيادة فوق سلطته او سيادته، ثم جاءت مرحلة انتقالية تحول فيها الحكم من النظام المطلق الى النظام المقيّد، وافرزت فكرا انسانيا يدعو الى عدم تمركز جميع السلطات في يد شخص او جهاز واحد، والى دمقرطة الدولة عبر عملية انتخاب مؤسسات الحكم، وقد تبلورت فكرة عدم التمركز هذه في مبدأ الفصل بين السلطات الذي وضع اسسه مونتسكيو في مؤلفه الشهير «روح القوانين» الذي نادى بضرورة الفصل بين السلطات

التشريعية والتنفيذية والقضائية، وان على السلطة ان توقف السلطة، وهو ما اعتبره الفقه الدستوري لاحقا من اهم المبادىء الاساسية للدستور الديمقراطي. وقد وجد هذا التطور الدستوري تطبيقه في العديد من دساتير الدول الديمقراطية.

وعلى الرغم من أن الناحية العملية الدستورية تزكّي وجود وضرورة هذا المبدأ بعد ان ادركت الدولة استحالة، او على الاقل صعوبة، قيام سلطة واحدة في الدولة بممارسة جميع الاختصاصات الدستورية، فأن هنالك انصارا لمبدأ وحدة السلطة ينطلقون من ان السلطة في الدولة هي سلطة واحدة ذات وظائف متعددة «تشريعية، تنفيذية، قضائية» تمارسها اجهزة متعددة وتعمل تحت توجيه وارادة السلطة الواحدة. وهو رأي يستند الى تفسير مفهوم السلطة باعتباره مرادفا للسلطة السياسية التي تمارس الحكم. فهذا الرأي ينفي وجود سلطات ثلاث في الدولة، وقد تبنت معظم الدول التي يسود فيها نظام الحزب الواحد هذا المبدأ، ففي العراق ينص قانون اصلاح النظام القانوني لسنة ١٩٧٧ (في الفصل الثالث من القسم الثاني) على انه «في كل مجتمع توجد سلطة واحدة ولكل دولة سلطتها السياسية الواحدة. والسلطة السياسية الواحدة تمارسها قيادة سياسية تضع خطة او سياسة اقتصادية واجتماعية تتبلور في العديد من الاختيارات السياسية التي تأخذ شكل او صيغة التشريعات واذا كانت السلطة واحدة في الدولة فمعنى هذا انتفاء فكرة تعدد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ان القيادة السياسية التي تمارس السلطة تحدد اطار الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن طريق ما تضعه من تشريعات، ويترتب على هذا ضرورة ايجاد هيئات منفذة لهذه الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ففي كل مجتمع يوجد من يضع القواعد التشريعية ومن يطبق هذه القواعد. بناء عليه توجد في كل دولة سلطة سياسية واحدة تقوم بوضع السياسة العامة او الاطار العام للمجتمع من خلال التشريع ثم وظيفة ادارية ووظيفة قضائية».

كما وجد مبدأ وحدة السلطة تطبيقه في الدستور الجزائري لسنة ١٩٧٦، اذ نص الباب الثاني منه على هذا المبدأ. ثم قسم الباب الى ستة فصول يتناول كل منها وظيفة واحدة من وظائف السلطة الواحدة التي كان يتولاها بحكم الدستور حزب جبهة التحرير الوطني وهي «الوظيفة السياسية، الوظيفة التنفيذية، الوظيفة التشريعية، الوظيفة القضائية، وظيفة المراقبة، الوظيفة التأسيسية».

ان خطورة هذا الاتجاه الدستوري تتمثل في ادلجة مفهوم سلطة الدولة ودمجها بفكرة الحزب الواحد الذي يقود الدولة، وبالتالي تصبح جميع اجهزة الدولة مجرد

ادوات منفذة للخيارات التي يحددها الحزب، لهذا يرفض هذا الاتجاه تعدد السلطات في الدولة يكون لكل منها اختصاص دستوري محدد، ومن ثم يرفض رقابة سلطة على اخرى، كما لا يسمح بوجود الرأي الاخر خارج الاطار الذي يرسمه الحزب الحاكم. وعليه يتعذر الحديث عن تأسيس مشروع دستوري ديمقراطي مع التمسك في الوقت نفسه بمبدأ وحدة السلطة.

اما انصار مبدأ التوازن بين السلطات فيرون "ان الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وهماً نظريا لا وجود له من الناحية العملية. فهناك مجالات كثيرة تتداخل فيها الاختصاصات الدستورية تتطلب رأيا او قرارا مشتركا من سلطتين او اكثر".

كما يقول هؤلاء ان تساوي السلطات الثلاث في الدرجة الدستورية يجعل من غير الجائز، اذا اعتمدنا مبدأ الفصل بينها، لاحداها مراقبة اعمال السلطة الاخرى او اتخاذ قرار يمسها، لهذا فان الاقرار بوجود رقابة لأحدى هذه السلطات على اعمال السلطة الاخرى ينفي وجود مبدأ الفصل ويؤكد وجود مبدأ التوازن في عمل السلطات الثلاث، وان هذا التوازن يحدده الدستور من خلال تحديده لطبيعة وحدود اختصاصات كل منها بما يسمح بقيام كل سلطة بممارسة اختصاصها الدستوري في المجالات التي يعينها الدستور، وفي الوقت نفسه يسمح لكل منها بمراقبة عمل الاخرى طبقا للمعايير الدستورية. وسمي هذا الاتجاه «مبدأ الرقابة والتوازن بين السلطات» والذي يجد له تطبيقا في اغلب دساتير الدول الديمقراطية.

نخلص مما تقدم ان توزيع الاختصاصات الدستورية على هيئات ثلاث يعتبر بحد ذاته احدى الضمانات الاساسية لتطبيق المبادىء الاخرى الواردة في الدستور الديمقراطي ويرسم الدستور لكل هيئة حدود اختصاصها كما يمنحها القدرة الدستورية والقانونية لايقاف اي انحراف عن ذلك الاختصاص او تجاوز عليه من الهيئتين الاخريين.

لهذا نصت اغلب الدساتير الديمقراطية على جملة من الضوابط الدستورية والقانونية لكي تمارس كل سلطة من هذه السلطات اختصاصها الدستوري في الحدود التي يرسمها لها الدستور.

وبناء على ضرورة هذا المبدأ في المشروع الديمقراطي للدستور العراقي نرى وجوب النص عليه صراحة في الفصل الخاص بتنظيم السلطات، ويمكن ان يصاغ النص في الفقرتين التاليتين:

* يضمن الدستور عمل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على اساس مبدأ الفصل بين السلطات، ويحدد ضمانات وضوابط تطبيق هذا المبدأ.
* يجب ان تلتزم كل سلطة من السلطات المذكورة في الفقرة الاولى بالاختصاصات المحددة لها في هذا الدستور، كما لا يجوز لها ان تتدخل في شؤون السلطات الاخرى، وتتولى المحكمة الدستورية العليا حل التنازع في الاختصاص في حالة حدوثه بين السلطات الثلاث طبقا لاحكام الدستور.

تنظيم السلطات

ان وضع قواعد واضحة تحكم سير عمل السلطات الثلاث يُعتبر بحد ذاته اهم الضمانات لتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات. فمن دون تنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث يبقى المجال واسعا للمناورة ويزداد احتمال هيمنة سلطة على اخرى، ومن ثم اعادة انتاج الدكتاتورية بنمط جديد. لهذا فان اغلب الدساتير الديمقراطية تعطي اهمية وعناية خاصة لاحكام تنظيم السلطات في ضوء خصوصيات التجربة السياسية والدستورية التي خاضتها. وعليه فان المشروع الديمقراطي الدستوري العراقي يتسوجب دراسة التجربة الدستورية عندنا واستخلاص القواعد المناسبة التي تحول دون اعادة انتاج الدكتاتورية من جديد. فتجربة العراق تثبت ان تبعية السلطة التشريعة والسلطة القضائية الى مؤسستي الجيش والحكومة القت ظلالها على مجرى التطور السياسي بعهديه الملكي والجمهوري. فالصراع والاتفاق كان يتم بين الجيش والحكومة وهما يحددان هذا المجرى بينما بقيت مؤسستا التشريع والقضاء غير فاعلتين او مؤثرتين في دعم مظاهر المجتمع المدني بل تم تغييبهما تماما في مرحلة الحكم القائم. فعدم التوازن بين السلطات الثلاث جعل الشعب يعيش تحت القمع المستمر المسلط من قبل اجهزة الحكومة، دون ان تتوفر اية وسيلة يلجأ اليها المواطن لحماية شخصه وماله وحريته. وقد خلق هذا الوضع حالة من الريبة والسلبية في نفس المواطن تجاه الحكومات المتعاقبة التي لم ترتق الى مصاف المستوى الحضاري لهذا الشعب وطموحاته المشروعة.

لكل ذلك يقتضي اعادة النظر في تنظيم السلطات الثلاث واحداث التوازن في مجال اختصاصاتها بالشكل الذي لا يسمح بهيمنة سلطة على اخرى وضمان عمل

كل سلطة وفقا لاحكام الدستور بعد استبعاد الجيش دستوريا عن العمل السياسي وتدخله في شؤون هذه السلطات. وفي هذا المجال يمكن ان نشير الى الطرق العملية لتنظيم هذه السلطات، وهي مستقاة من تجربة العديد من البلدان، آخذين بنظر الاعتبار خصوصيات الوضع في العراق.

ان عملية تنظيم السلطات الثلاث تتألف من العناصر التالية: ١) تعيين طريقة تشكيل السلطة. ٢) تحديد طبيعة الاختصاص الدستوري لكل سلطة. ٣)تعيين حدود هذا الاختصاص. ٤) تعيين آليات ووسائل عمل كل سلطة. وسنعتمد هذه العناصر في المقترحات الرامية الى تنظيم السلطات الثلاث.

السلطة التشريعية

طريقة تشكيلها

يعتبر وجود هيئة برلمانية، منتخبة بطريق الاقترا ع العام المباشر والسري، تمارس السلطة التشريعية، من اهم سمات النظام الديمقراطي، لذلك يجب على المشرع الدستوري ان يولي عناية خاصة لطريقة تشكيل هذه الهيئة والعضوية فيها، وتوفير كافة الشروط التي تمكّن هذه الهيئة من ممارسة اختصاصها الدستوري باستقلال تام عن بقية السلطات، وبالشكل الذي لا يجعلها مجرد اداة من ادوات السلطة السياسية الحاكمة، او هيئة تابعة لها. ولان من الصعب ان يتضمن الدستور كل ما يتعلق بطريقة تشكيل الهيئة البرلمانية والعضوية فيها، من الممكن ان تترك التفاصيل في هذا الشأن الى القانون، ويكتفي الدستور بالنص على الاسس العامة التي يجب على القانون احترامها. وفي ضوء ذلك نقترح النصوص التالية:

١ ـ البرلمان (مهما كانت تسميته: المجلس الوطني، الشعبي، مجلس الامة...الخ) هو الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية.

٢ ـ ينتخب البرلمان لمدة خمس سنوات ولا يجوز تمديد الفترة النيابية الا في ظروف خطيرة جدا لا تسمح باجراء انتخابات عادية. ويثبّت البرلمان هذه الحالة بقرار بناء على اقتراح من رئيس الجمهورية واستشارة المجلس الدستوري اي «المحكمة الدستورية».

٣ ـ يحدد القانون كيفية انتخاب النواب، عددهم، شروط العضوية واسقاطها وفقدانها، حالات اقصاء العضو واستقالته، حالات استخلاف النائب.

٤ ـ النيابة في البرلمان ذات طابع وطني وهي قابلة للتجديد.
٥ ـ الحصانة البرلمانية معترف بها للنائب اثناء فترة نيابته ولا يجوز رفعها عنه الا بموجب قرار صادر من البرلمان بأغلبية اعضائه.
٦ ـ انتخاب رئيس البرلمان ومكتبه ولجانه يحدده القانون.
٧ ـ يحدد القانون التنظيم الاداري للبرلمان وعمله وميزانيته.
٨ ـ جلسات البرلمان علنية وتدون مداولاته في محاضر تنشر طبقا لما يحدده القانون. يجوز للبرلمان ان يعقد جلسات مغلقة بطلب من رئيسه او من اغلبية اعضائه الحاضرين او بطلب من الحكومة.
٩ ـ يحدد القانون عدد الدورات العادية والاستثنائية التي يجتمع فيها البرلمان.

طبيعة وحدود الاختصاص:

من المتفق عليه ان البرلمان يمارس الاختصاصات التالية: التشريع، مراقبة اعمال الحكومة، التحقيق في القضايا ذات الاهمية. غير انه يمكن له ان يمارس اختصاصات اخرى تمليها ظروف البلاد.

التشريع:

ان اغلبية النظم الديمقراطية تعترف بسيادة البرلمان في مجال التشريع. غير ان هنالك اختلافا حول حدود هذه السيادة: هل هي سيادة مطلقة بحيث يمكن للبرلمان ان يمارس سلطته التشريعية في كافة المجالات ام انه يمكن تنفيذ هذه السيادة في مجالات محددة؟ ان دساتير بعض الدول تعتبر هذه السيادة مطلقة بحيث يمكن للبرلمان ان يشرع في اي من المجالات ولا يتقيد سوى باحترام قواعد الدستور التي تتكفل به المحكمة الدستورية التي تراقب دستورية القوانين. لهذا لا تحدد هذه الدساتير المجالات التي يمارس فيها البرلمان سلطته التشريعية الا على سبيل المثال لا الحصر.
غير ان دساتير اخرى تحدد المجالات التي يمارس البرلمان سلطته التشريعية فيها ويترك ما عداها الى السلطة التنظيمية لرئيس الجمهورية او الحكومة. كما ان بعض الدساتير تسمح للبرلمان بتفويض سلطته التشريعية في بعض المجالات التي

يحددها قرار التفويض الى السلطة التنفيذية، بحيث يمكن لهذه الاخيرة ان تتخذ قرارات لها قوة القانون.

في ظروف العراق الملموسة وتجربته السياسية نميل الى الرأي القائل بضرورة سيادة البرلمان المطلقة في مجال التشريع دون تقييده بمجالات محددة. كما لا يجوز اخضاعه الى اية قيود في التشريع لغير احكام الدستور. لهذا يجب على المشرّع الدستوري ان يرفض التفويض التشريعي الذي يعطي السلطة التنفيذية حق اصدار قرارات لها قوة القانون. ان التبريرات التي يطرحها انصار هذا التفويض لا مجال هنا لمناقشتها. ونكتفي ببيان خطورة هذا التفويض بالنسبة للعراق كما يلي:

١ ـ ان التفويض سيقلص تدريجيا دور الهيئة البرلمانية المنتخبة وتأثيرها الفعلي في حل القضايا الاساسية.

٢ ـ سيؤدي الى هيمنة السلطة التنفيذية وديكتاتوريتها في المجال السياسي وحرمان الشعب من مقاومة الاعمال اللاديمقراطية للسلطة التنفيذية بواسطة ممثليه في البرلمان.

٣ ـ سيؤدي حتما الى تقليص دائرة حقوق الانسان وحرياتهم.

لهذا نقترح النص التالي في الدستور: **يمارس البرلمان سلطته التشريعية في كافة المجالات طبقا لاحكام الدستور، ولا يجوز له تفويض هذا الاختصاص الى اية سلطة اخرى.**

وبشأن اقتراح القوانين المصادقة عليها نقترح النص على ما يلي:

١ ـ لكل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء واعضاء البرلمان حق اقتراح القوانين.

٢ ـ تكون اقتراحات القوانين قابلة للمناقشة اذا قدمها عشرون نائبا. تعرض مشاريع القوانين على مجلس الوزراء، ثم يودعها رئيس الوزراء مكتب البرلمان.

٣ ـ يصدر رئيس الجمهورية القانون خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمه اياه.

٤ ـ يمكن لرئيس الجمهورية ان يطلب من البرلمان اجراء مداولة ثانية في قانون تم التصويت عليه. ويكون هذا الطلب خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ اقراره.

مراقبة اعمال الحكومة:

تتفق اغلب دساتير الدول الديمقراطية على حق البرلمان في مراقبة اعمال

الحكومة، ويتم ذلك من خلال الزام الحكومة المنتخبة بتقديم برنامجها الذي تنوي تطبيقه الى الهيئة البرلمانية بعد مناقشته والتصديق عليه او رفضه. كما تجري هذه المراقبة من خلال الاستجواب والسؤال الذي يقوم به اعضاء البرلمان. وكذلك من خلال مناقشة بيان الحكومة السنوي بشأن السياسة العامة والتصويت بالثقة بعد هذه المناقشة. وفيما يلي نقترح نصوصا لبعض الضوابط اللازمة للرقابة البرلمانية:

١ ـ يراقب البرلمان عمل ونشاط الحكومة وفقا للشروط التي يحددها الدستور.

٢ ـ يجوز للبرلمان ان يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية والدفاعية بناء على طلب من رئيس الجمهورية او رئيس البرلمان.

٣ـ يجوز استجواب الحكومة في القضايا الملحة. كما يمكن للجان البرلمان الاستماع الى اعضاء الحكومة.

٤ ـ يمكن لاعضاء البرلمان توجيه الاسئلة الشفوية او التحريرية الى اعضاء الحكومة، ويكون الجواب عن السؤال التحريري تحريرا خلال اجل اقصاه ثلاثون يوما وتتم الاجابة عن الاسئلة الشفوية خلال جلسات البرلمان. واذا رأى البرلمان ان جواب عضو الحكومة يبرر اجراء المناقشة، تجري المناقشة حسب الشروط التي ينص عليها النظام الداخلي للبرلمان. و تنشر الاسئلة والاجوبة طبقا للشروط التي يخضع لها نشر محاضر مناقشات البرلمان.

٥ ـ يجوز للبرلمان لدى مناقشته بيان السياسة العامة ان يصوت على مشروع قرار مسئولية الحكومة. ولا يقبل هذا المشروع الا اذا وقعه ثلث النواب على الاقل، وتتم الموافقة على القرار باغلبية ثلثي النواب. و اذا صادق البرلمان على قرار مسئولية الحكومة يجب على رئيس الحكومة تقديم استقالة حكومته الى رئيس الجمهورية.

التحقيق:

من الجائز للبرلمان ان يشكل لجان دائمة او مؤقتة للتحقيق في بعض القضايا الخطيرة التي تمس المصلحة العليا للبلد سواء في مجال نشاط السلطة التنفيذية ورئيس الجمهورية، او في مجال عمل المسئولين الكبار في الدولة ويمكن لقانون البرلمان ان يحدد طبيعة هذه اللجان وحدود اختصاصها. ومن المفيد ان ينص هذا القانون على حق العضو البرلماني في الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالقضية التي يراد التحقيق فيها.

اختصاصات اخرى

ان واقع التجربة السياسية في العراق يقتضي منح الاختصاصات التالية للبرلمان بدلا من السلطة التنفيذية وهي:

١ ـ اعلان حالة الطوارىء

٢ ـ اعلان حالة الحرب والسلم

٣ ـ الموافقة على اتفاقيات الهدنة ومعاهدات التحالف والاتحاد والمعاهدات المتعلقة بالحدود والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة

٤ ـ جواز اقالة رئيس الجمهورية وفقا للشروط التي يحددها الدستور وتحت رقابة المحكمة الدستورية التي يجب اعتبار قرارها قطعيا في هذا الشأن.

ينحل البرلمان عادة بمجرد انقضاء فترته الدستورية ويمكن ان يحل بالطريق غير الاعتيادي اذا نص الدستور على ذلك. وفي هذا المجال يمنح رئيس الجمهورية صلاحية حل البرلمان وفقا للشروط التي يحددها الدستور على سبيل الحصر ويكون ذلك تحت رقابة المحكمة الدستورية التي يجب ان يعتبر قرارها في هذا الشأن قطعيا.

السلطة التنفيذية

اولا ـ رئيس الجمهورية

ان احد اهم اسباب استمرار الانظمة الاستبدادية في العراق يتمثل في تمركز الاختصاصات بيد رئيس الجمهورية، بحيث لا تعلو على سلطته سلطة اخرى ولا تخضع اعماله الى اي رقابة. كما ان عدم تقييد الرئاسة بفترة زمنية محددة، والسماح بجواز الجمع بينها وبين رئاسة الحزب الحاكم، قد وفرا الارضية المواتية لاستمرار سيطرة الحزب الواحد على الدولة. لهذا فان الاستفادة من التجربة الماضية والحالية تستوجب اعادة النظر في الاحكام الدستورية التي تحكم وتنظم مؤسسة رئاسة الجمهورية بالشكل الذي يجعل هذه المؤسسة تقوم بوظيفة حماية الدستور وسيادة القانون، وتصبح احدى ضمانات استمرار النظام الديمقراطي لا وسيلة لنمو نظام استبدادي جديد. لذلك نقترح النصوص التالية:

١ ـ رئيس الجمهورية هو الرئيس الاعلى للسلطة التنفيذية، ويمارس اختصاصه على الوجه المبين في الدستور.

٢ - يجري انتخاب رئيس الجمهورية بطريق الاقتراع السري المباشر وتحت اشراف المحكمة الدستورية.
٣ - يشترط فيمن يكون رئيسا للجمهورية ان يكون عراقيا من ابويين عراقيين.
٤ - يشترط في المرشح لرئاسة الجمهورية ان لا يكون عضوا في اي حزب، وعليه تقديم استقالته من حزبه عند ترشيحه. ونبرر هذا النص بالحاجة الى ضمان الحياد السياسي للرئيس وضمان تمثيل الرئاسة لكل العراقيين وليس لحزب واحد.
٥ - يضمن رئيس الجمهورية حماية الدستور وسيادة القانون والنظام الديمقراطي.
٦ - تحدد مدة الرئاسة باربع سنوات يجوز تجديدها لمرة واحدة فقط.
٧ - لا يجوز للرئيس حل البرلمان او اقالة رئيس الحكومة المنتخبة الا وفقا لاحكام الدستور الخاصة بهذا الشأن وتحت رقابة المحكمة الدستورية التي يكون قرارها نهائيا وملزما.

ثانيا - الحكومة:
الحكومة هي الهيئة التنفيذية والادارية العليا في الدولة، وهي تضطلع بمهمة تنفيذ القوانين الصادرة عن البرلمان. لذلك لا نميل الى اعطاء الحكومة سلطة اصدار قرارات لها قوة القانون تسمح بتجريد البرلمان من صلاحياته التشريعية. ويمكن ان يخول الدستور القانون في مجال تحديد صلاحيات الحكومة. كما يصبح من الضروري السماح للحكومة بتفويض بعض اختصاصاتها في داخل نطاق السلطة التنفيذية لا خارجها. ان الزام الحكومة بالتقيد باحكام الدستور والقانون يستوجب بالضرورة السماح لكل ذوي المصلحة بالطعن بأعمالها غير المشروعة امام القضاء. ومن المفيد الاشارة هنا الى ضرورة النص دستوريا على عدم جواز الجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة.

السلطة القضائية

ان وضع النصوص الدستورية والقانونية التي تكفل استقلالية القضاء عن بقية السلطات يشكل بحد ذاته ضمانا لاستمرار النظام الديمقراطي القائم على سيادة الدستور والقانون. لهذا فان الخطوة الاولى للاصلاح السياسي هي ابعاد القضاء عن السياسة وعدم جواز الانتماء الحزبي للقضاة. كما ان حماية استقلال القضاء تتأتى من خلال تجريم اي تدخل في شؤونه من قبل اية سلطة والزام جميع

السلطات بتنفيذ الاحكام القضائية. وفي هذا الصدد يصبح من المفيد تأسيس المجلس الاعلى للقضاء الذي يتولى الشؤون الادارية والمالية للقضاة وتعيينهم وفصلهم وترقيتهم وكل ما يتلعق بشؤونهم الادارية، ويكون تحت اشراف رئيس الجمهورية مباشرة لا وزارة العدل. ومن الضروري توفير الظروف المعيشية اللائقة للقضاة وفي المقابل يجب ان تكون الدولة مسؤولة مسئولية مدنية عن اخطاء القضاة. ان بناء نظام قضائي سليم يلتزم بالقانون ويحمي القانون وحقوق حريات الافراد يستوجب تحريم انشاء القضاء الاستثنائي دستوريا مهما كانت التبريرات. كما يتقضي تحريم نظرية اعمال السيادة في الدستور العراقي والسماح بالطعن بجميع اعمال السلطات العمومية امام القضاء. ان حماية الدستور واحترام اختصاصات كل سلطة من السلطات الثلاثة يتطلب بالضرورة رفض نظرية «القاضي المشرّع» التي ينادي بها بعض الفقه المعاصر، لانها نظرية تدعو الى اسقاط القانون القائم كلية و«تحرر» القاضي من سلطان القانون وتحول العلاقة المتبادلة بين القانون والمحكمة الى علاقة متنافرة تقوم على «الاختيار» بين القانون او المحكمة الامر الذي يسمح للقاضي بدور في صنع القانون ومن ثم تجريد البرلمان من بعض اختصاصاته.

خلاصة

طرحنا بشأن مبدأ الفصل بين السلطات افكارا قابلة للمناقشة والتعديل من خلال الحوار العلمي البناء. ومن المفيد الاشارة الى ان تحقيق مقترحاتنا يتطلب توفير الارضية السياسية التي تتقبل وجود نظام ديمقراطي يحمي حقوق وحريات الانسان ويسمح بالتعبير عن كل الاراء عبر القنوات السلمية. لهذا فان تحقيق المشروع الدستوري الديمقراطي يتطلب بالضرورة نبذ العنف، سواء من الحكام او المحكومين. ومن جهة اخرى لابد من الوفاق العام على ضرورة عدم ادلجة الدستور وان نتبنى جميعا فكرة دستور - قانون لا دستور - برنامج. كما ان حماية مبادىء هذا المشروع تتطلب تأسيس المحكمة الدستورية الدائمة التي يكون من بين اختصاصاتها حل المنازعات بين السلطات الثلاث، مراقبة دستورية القوانين، الاشراف على الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وتقديم الاستشارات الدستورية لسلطات الدولة العليا. ولابد من توفر عدة معايير في اعضائها لضمان اداء دورها في حماية احكام الدستور.

المصادر:

١ ـ الدساتير العراقية وقانون اصلاح النظام القانوني لسنة ١٩٧٧

٢ ـ الدستوران الفرنسي والجزائري

٣ ـ تشيجفادوري،الديمقراطية والشرعية، ترجمة السيد الملاح.

٤ ـ رياض الزهيري؛ مقدمة في القانون الاداري الجزائري، ١٩٨٧

٥ ـ رياض الزهيري، محاضرات في القضاء الاداري وتطبيقاته في الجزائر، ملازم

٦ ـ الطماوي: مبدأ الفصل بين السلطات

٧ ـ مجموعة مؤلفين فرنسيين: مدخل الى نقد الحقوق، ترجمة سليم حداد

٨ ـ ميشال مياي، مقدمة في نقد القانون الدستوري، مترجم، دولة القانون ، مقدمة.

اصدارات وردتنا

شاكر الانباري: الواح، رواية، عن دار المدى بدمشق
سمير السعيدي: سيرة تأنيب، شعر، عن اتحاد الكتاب العرب
صبري هاشم: رقصة التماثيل، رواية، دار المدى
محمد سعيد الصكار: داس طاولي، حوارية عراقية، المركز العربي للفنون والاداب في بروكسل
مظفر حسين: عدوى الحنين، شعر
د. نوري طالباني: منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي، لندن

مجلات

نصوص/ لندن/ العدد ١٩٩٥/٢
عشتار/ استراليا، العدد ١٩٩٥/١٥
المنتدى/ الولايات المتحدة، العدد ١٩٩٥/٥

من اجل تشريع دستور لاقليم كردستان العراق

د. نوري طالباني

يعتبر النظام الفيدرالي النظام الامثل للدول ذات القوميات المتعددة، إذا كانت تتخذ من الديمقراطية اسلوبا للحكم. لذلك تبنى برلمان اقليم كردستان العراق هذا النظام، في قرار اتخذه بالاجماع في ١٤/١٠/١٩٩٢. وكان المفروض ان تتبع هذه الخطوة الهامة خطوة مكملة لها، وهي تشريع دستور لاقليم كردستان.

ان الدستور يُعتبر أعلى قاعدة قانونية يجب ان تخضع لها جميع القواعد القانونية الاخرى، ولا تكون ممارسة السلطات لاختصاصها مشروعة الا اذا تمت بالشكل الذي يحدده الدستور. لذلك تبادر كل سلطة، حتى ولو تسلمت الحكم عبر انقلاب عسكري، الى تشريع دستور او الاعلان عن قرب تشريع دستور مؤقتا كان ام دائميا. اما البرلمان الكردستاني الذي تمّ انتخابه عبر تصويت حر بشهادة جميع المراقبين الدوليين الذين اشرفوا عليه، فكان الجميع - وخاصة القانونيين الكرد - يتوقعون البدء بتشريع دستور للاقليم، بعد تبنيه للنظام الفيدرالي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو، هل يجوز تشريع دستور لاقليم كردستان العراق قبل تشريع دستور للعراق كله؟ ان طرح هذا السؤال وارد وصحيح في بلد لم يمر بالظروف والمآسي المرّة القاسية التي مرّ بها العراق منذ ان اصبح الانقلاب العسكري الوسيلة الوحيدة لتسلق السلطة فيه(١). وكان نصيب الشعب الكردي من الظلم المستمر الذي تعرض له خلال هذه العقود المظلمة من تأريخه اكثر من غيره، خاصة بعد تتويجه من قبل النظام الديكتاتوري الحالي بعمليات (الانفال) السيئة

الصيت التي أدت الى افناء اكثر من (١٨٠) الف كردي، وإزالة اكثر من اربعة آلاف قرية كردستانية، مع عشرات القصبات. هذا فضلا عن تعريب اجزاء واسعة من كردستان عن طريق ترحيل ابنائها، واسكان العشائر العربية التي جُلبت من وسط وجنوب العراق في بيوتهم وحقولهم، كما حدث في مناطق كركوك وخانقين وشيخان وسنجار وغيرها من المناطق الكردية(٢).

لقد انطلق الشعب الكردي، ممثلا ببرلمانه الاقليمي، في تبنّيه لصيغة الفيدرالية لعراق الغد من حرصه على حماية نفسه وعدم تعرضه مرة اخرى لعملية ابادة جديدة. ولكن هذا البرلمان كان حريصا في الوقت نفسه على بقاء الكيان السياسي العراقي موحدا قويا عن طريق إرساء اسسه على الارادة الحرة والرغبة المشتركة في العيش مع الشعب العربي، وليس على اساس القهر والتسلّط الذي استمر منذ تأسيس الدولة العراقية(٣).

وقد تبنى البرلمان الكردستاني صيغة الفيدرالية انطلاقا من ممارسته لحق تقرير المصير لشعب كردستان العراق، وهو الحق الذي اقرته المواثيق الدولية لجميع الشعوب دون استثناء، واعترفت به معظم اطراف المعارضة العراقية، رغم تقييده بدون مسوّغ شرعي في مؤتمري فينا وصلاح الدين عام ١٩٩٢، بالنسبة للشعب الكردي. واذا كان هذا الشعب قد اختار الفيدرالية بواسطة برلمانه المنتخب من قبله، فان عدم احترام ارادته ورغبته يعني عدم الاعتراف بممارسة حق تقرير مصيرة بنفسه. اما الذين يطالبون بتحديد مصيرة من قبل مجموع الشعب العراقي بعد تخلصه من النظام الديكتاتوري القائم، فانهم يجعلون من هذا الحق مجرد قبول المصير الذي يقرره الغير. وبذلك يفقد هذا الحق كل معانيه. والاولى بهؤلاء انكار هذا الحق صراحة، كما تفعل اطراف اخرى من المعارضة العراقية التي لا تزال تردد في ادبياتها السياسة عبارة «الاعتراف بالحقوق المشروعة للاكراد»، او غيرها من العبارات المماثلة التي ملّ منها الشعب الكردي منذ عقود من الزمن.

واذا كان من حق البرلمان الكردستاني اقرار صيغة الفيدرالية، وهو قرار لا رجعة فيه، فان من حق البرلمان ذاته تشريع دستور لاقليم كردستان، لانه حتى في حالة اقرار الفيدرالية من قبل برلمان عراقي منتخب، فان صلاحية تشريع دستور للاقليم تكون من اختصاص برلمان الاقليم نفسه، وليس من قبل البرلمان العراقي(٤).

وهنا سبب ملح اخر للاسراع بتشريع دستور للاقليم، وهو ان وجود برلمان

وحكومة اقليمية ومؤسسات اخرى في الاقليم يستلزم وجود دستور تعمل بموجب احكامه تلك المؤسسات والاجهزة الكردستانية، ولا يمكن ابقاء هذه المؤسسات دون دستور تتقيد بأحكامه، بحجة ان المركز لا يزال تتحكم فيه الديكتاتورية، وانه يجب الانتظار لقيام نظام جديد يقوم بتشريع دستور يقبل بالفيدرالية نظاما للحكم. فالى متى ينتظر البرلمان الكردستاني تشريع دستور للاقليم، خاصة وان ملامح سقوط النظام الديكتاتوري لاتزال غير بادية في الافق السياسي(٥) ان هذه الاسباب جميعا تعطي الحق للبرلمان الكردستاني وتلح عليه بوجوب الاسراع بتشريع دستور لاقليم كردستان، تُحدد فيه مفهوم الجانب الكردستاني للفيدرالية التي يطالب بها.

ان دعوة الجانب الكردي لدولة عراقية ديمقراطية فيدرالية وتعددية تضمن فيها حقوق الانسان باوسع معانيها، تعني انضمام اقليم كردستان لهذه الدولة بعد التخلص من النظام الديكتاتوري واقرار الفيدرالية فيها، بينما يعني عدم تبني النظام الجديد النظام الفيدرالي، ان اقليم كردستان لا يكون ملزما بالانضمام للدولة العراقية. واتخاذ هذا الموقف من قبل الجانب الكردي يتفق تماما مع مبدأ حق تقرير المصير المعترف به دوليا وعراقيا من قبل الاطراف التي اقرت به. اننا نضع هذه الحقيقة امام انظار جميع اطراف المعارضة العراقية، وهي تمثل رأي الكرد جميعا، وفي مقدمتهم الاحزاب السياسية الكردستانية وجميع شرائح المجتمع الكردستاني. لذلك فان اية جهة سياسية كردستانية لا تطالب بالفيدرالية بالحاح تفقد قاعدتها بين جماهير الناس.

ان كان من الضروري تشريع دستور لاقليم كردستان، فيجب ان نتساءل عن سبب عدم تشريعه لحد الان، ثم عن مضمون مشروع الدستور المقترح، وهو ما نتناولها بالتتابع.

اولا - اسباب عدم تشريع دستور للاقليم

ينبغي الاشارة الى بعض الظروف والملابسات التي عاصرت انبثاق المؤسسات في كردستان بعد اجراء الانتخابات في ايار ١٩٩٢ وتأسيس اول حكومة اقليمية على هذا الجزء المحرر من كردستان. ونستهدف من سردنا لتلك الوقائع التي عاصرناها، توضيح الامور والملابسات التي أثرت على تشريع دستور للاقليم.

بعد نيل اول حكومة اقليمية ثقة البرلمان، حاولت اللجنة القانونية فيه اعداد مشروع

قانون لمجلس وزراء الاقليم. وكان عدم وجود هيئة قانونية مكلفة باعداد مشروعات القوانين والانظمة لمؤسسات الاقليم، سببا لقيام تلك اللجنة بهذه المهمة. وقد استشارت اللجنة بعض القانونيين (ومنهم كاتب هذه المقالة) بشأن مضمون وصياغة مشروع القانون المذكور في بداية تموز ١٩٩٢. وكانت تلك الاستشارة فرصة لنا للفت نظر اعضاء اللجنة القانونية بوجوب التفكير بضرورة اعداد دستور للاقليم، باعتبار انه الاساس الذي تُبنى عليه القوانين الاخرى. فقيل لي ان الطرفين الاساسيين في البرلمان لم يتفقا بعد على الصيغة الدستورية لمستقبل الاقليم. ثم تبنى البرلمان كما اسلفنا صيغة الفيدرالية، فاصبح الجميع وفي مقدمتهم القانونيون الكرد، ينتظرون الخطوة التالية للبرلمان، وهي تشريع دستور للاقليم وهو ما لم يتم لحد الان.

وكمبادرة شخصية لحثّ البرلمان على تشريع دستور للاقليم، اعددت مشروع دستور في منتصف عام ١٩٩٢، مسترشدا بدساتير عدد كبير من دول تبنت الفيدرالية نظاما لها. وكنت آمل مناقشته من قبل القانونيين والمعنيين الاخرين واطلاع الرأي العام في كردستان عليه عن طريق اجهزة الاعلام الكردية التي كانت ولا تزال خاضعة لسيطرة الاحزاب الكردستانية. ويؤسفنا القول ان تلك الاجهزة والصحافة الكردية بوجه عام، اوصدت ابوابها امام الباحثين والقانونيين الذين ارادوا مناقشة مضمون الدستور المقترح، فبقي الجمهور بعيدا عن الاجواء ولم يكن بوسعه ممارسة حقه المشروع في الاطلاع وبيان الرأي بشأن فكرة الدستور ومضمون المشروع المقترح.

لكن هذا السكون من جانب الصحافة واجهزة الاعلام ألحزبية، قابله نشاط آخر داخل البرلمان، فقد بادر احد اعضاء البرلمان، وهو جامعي كان يشرف على ادارة مطبعة جامعة صلاح الدين باربيل، باعادة طبع بحثنا بعنوان «حول مفهوم النظام الفيدرالي»(٦)، وتوزيعه مع مشروع الدستور المقترح على اعضاء البرلمان جميعا. وفي منتصف شهر تشرين الاول ١٩٩٢ تقدم اكثر من ثلاثين برلمانيا من الحزبين الاساسيين بمقترح الى رئاسة البرلمان ، طالبوا فيه بعرض مشروع الدستور على البرلمان، حسب احكام الفقرة الاولى من المادة (٦١) من نظامه الداخلي. وبدلا من عرض المشروع على اللجنة القانونية المختصة ثم على البرلمان، شكلّ رئيس البرلمان لجنة من عدد من القانونيين من خارج وداخل البرلمان لاعداد مشروع دستور للاقليم. وبسبب الخلاف الذي أثير حول كيفية تشكيل اللجنة المذكورة وملابسات اخرى لا مجال لسردها هنا، تعذر اجتماعها، خاصة وان هيئة قانونية

استشارية كانت قد تشكلت بصورة رسمية في اواسط تموز ١٩٩٢، لتقديم الاستشارات القانونية واعداد مشاريع القوانين والانظمة لمؤسسات الاقليم.
بعد دراسة مستفيضة لملاحظات وآراء القانونيين الذين بعثوها الينا بصدد (مشروع الدستور في الهيئة القانونية الاستشارية) للاقليم، تم اقرار المشروع بصيغته النهاية التي قُدمت الى الجهات المختصة بصورة رسمية خلال شهر تشرين الاول عام ١٩٩٢. وجاء في كتاب احالة مشروع الدستور «ان مشروع الدستور الذي نضعه بين ايديكم هو نفس مشروع الدستور الذي سبق ان اعده زميلنا عضو هيئتنا الدكتور نوري الطالباني، بعد دراسته بصورة مستفيضة والاطلاع على العديد من دساتير دول العالم المختلفة...» كذلك ورد في كتاب الاحالة انه لعدم «وجود السلطة المركزية التي ستعترف بحقنا في اقرار النظام الفيدرالي غير موجودة بعد، لذلك يجب تحديد الاختصاصات الاساسية للسلطات الفيدرالية في دستورنا، خلافا للقاعدة الدستورية التي تستوجب تحديد تلك الاختصاصات في صلب الدستور الفيدرالي، خشية ابقائها معلقة». وقد ابدت الهيئة ايضا استعدادها لمناقشة مشروع الدستور مع اعضاء اللجنة القانونية في البرلمان، قبل عرضه على هذا الاخير. ولكن هذا المشروع لم يعرض على البرلمان ايضا، فبقى اقليم كردستان دون دستور وقد صرف النظر فيما بعد عن «الهيئة القانونية الاستشارية» بعد ان أعدت مشروع قانون جديد لمجلس وزراء الاقليم، اقترحت فيه تشكيل اربع هيئات مرتبطة بمجلس الوزراء هي: مجلس تخطيط اقليمي، ومجلس اخر للتعليم العالي للاشراف على الجامعات والمعاهد في الاقليم، وثالث للرقابة المالية، بالاضافة الى الهيئة القانونية نفسها. وكان اصرار الهيئة على عدم منح صلاحيات متساوية لكل من رئيس الوزراء ونائبه في مشروع القانون المذكور، السبب الاساسي وراء صرف النظر عن استمرار بقائها فيما بعد، وما ترتب على ذلك من اقرار قانون منح بموجبه صلاحيات متساوية لكل منهما، وكان ذلك احد الاسباب الرئيسية للشلل الذي لازم مؤسسات الاقليم. وبعد تأزم العلاقات فيما بعد بين الحزبين الحاكمين في كردستان، ثم نشوب القتال بين فصائلهما المسلحة في ايار ١٩٩٤، استبعدت فكرة اعداد دستور للاقليم بصورة نهائية. ثم عاد الطرفان لبحث الفكرة مجددا اثناء المحادثات التي اجريت في تموز ١٩٩٤ بين الحزبين. وتضمنت الاتفاقية الي تمخضت عن تلك المحادثات بندا صريحا يقضي بضرورة اعداد دستور للاقليم قبل نهاية عام ١٩٩٤. وقد ادى عدم تنفيذ تلك الاتفاقية، ثم تجدد القتال بينهما فيما بعد الى استبعاد الفكرة من جديد.

يتبين من هذا الاستعراض السريع ان اولي الامر في الاقليم لم يكونوا جادين حقا بشأن فكرة الدستور وذلك بعكس موقف الاوساط القانونية وعدد كبير من اعضاء كتلتي البرلمان الكردستاني. وقد تقدم ٤١ عضوا من اعضاء البرلمان بمذكرة اخرى قبل تجدد القتال في نهاية ١٩٩٤ الى المسؤولين، جددوا فيها مطالبتهم بالدستور، وقد تضمنت المذكرة مطاليب اخرى بشأن الاوضاع غير الطبيعية التي سادت في الاقليم بعد نشوب القتال بين فصائل الحزبين الاساسيين في ايار ١٩٩٤.

واذا كان موقف الساسة الكرد من فكرة الدستور يتأرجح بين التردد وعدم الجدية، فان موقف القانونيين الكرد كان واضحا وصريحا. كما ساهم عدد منهم في اعداد مشروع الدستور الذي قُدم الى حكومة الاقليم والبرلمان في تشرين الاول ١٩٩٢، والذي سنوضح مضمونه الان.

مضمون مشروع الدستور المقترح

يتضمن مشروع الدستور الذي قدم الى رئاسة حكومة الاقليم والبرلمان بصورة رسمية في شهر تشرين الاول من عام ١٩٩٢، مقدمة مع خمسة ابواب مصاغة في (١١٤)مادة.

تتطرق المقدمة بايجاز الى الوضع في كردستان بوجه عام بعد الحرب العالمية الاولى، مشيرة الى «ان كردستان بقسميها الشمالي والجنوبي كانت واحدة من البلدان التي تشكل جزءا من الامبراطورية العثمانية. وقد حددها بالاسم مع كل من البلاد العربية وارمينيا الرئيس الامريكي (ويلسن)، في المشروع الذي تقدم به الى مؤتمر السلام في باريس عام ١٩١٩ لانشاء عصبة الامم، مطالبا بوضعها جميعا تحت الوصاية الدولية». ونجد في المقدمة ايضا اشارة الى معاهدة (سيفر) والى معاهدة (لوزان) التي نسخت عمليا نصوص المعاهدة الاولى المتعلقة بمصير الامة الكردية في الدولة العثمانية المنهارة. ثم تتطرق المقدمة الى البيان الصادر عن الحكومة البريطانية المنتدبة على العراق والحكومة العراقية الجديدة في ١٩٢٢/١/٢٤ بشأن تمتع الشعب الكردي بحكم ذاتي واسع وتشكيل حكومة كردية ضمن نطاق المملكة العراقية المستحدثة، الذي تعتبره اساسا قانونيا وتاريخيا لمطالبة كردستان العراق بالنظام الفيدرالي(٧). ثم تشير المقدمة الى المآسي التي تعرض لها الشعب الكردي، خاصة منذ بداية عام ١٩٦٣، من تهجير جماعي بهدف

تغيير تركيب سكان كردستان وطابعها القومي، وابادة منظمة شاملة للشعب الكردي، وهي اعمال تدخل جميعها ضمن نطاق جريمة الابادة البشرية التي نظمت احكامها معاهدة باريس الدولية المبرمة في ١٩٤٨/١٢/٩.(٨) وتشير المقدمة بعدئذ الى ميثاق هيئة الامم المتحدة الذي شُرع اساسا من اجل انقاذ البشرية من ويلات الحروب والتدمير واعلان ايمان المنظمة العالمية بالحقوق الاساسية للانسان، وتقول انه يناظر في (الفقرة الثانية) من (المادة الثانية) مطالبة الشعب الكردي بحق تقرير مصيره بنفسه كجميع شعوب الارض الاخرى.

ثم تشير المقدمة الى انتفاضة آذار ١٩٩١ التي عمت كردستان العراق وادت الى تحريرها كاملة خلال ايام. ثم تتطرق الى الهجرة الجماعية للشعب الكردي وتوجهه نحو الجبال والحدود الدولية بعد عودة الديكتاتورية مؤقتا الى المدن، والى الصمود البطولي لهذا الشعب بعد سحب الادارات من كردستان وفرض الحصار الاقتصادي عليه منذ بداية تشرين الاول ١٩٩١، ثم اشتراكه الجماعي الرائع في اول عملية انتخابية حرة في تاريخ كردستان. وورد في المقدمة ايضا «ان الاعتراف لشعب كردستان العراق بحق تقرير المصير لا يعني انفصاله عن العراق، بل العيش مع الشعب العربي في اتحاد اختياري في ظل نظام ديمقراطي فيدرالي تعددي».

وتختتم المقدمة بالقول «ان تمتع شعب كردستان العراق بحقوقه الدستورية يعتبر شرطا اساسيا لوجود النظام الفيدرالي». ويهدف هذا الدستور الى تحديد الصلاحيات الدستورية لاقليم كردستان مع بيان كيفية ممارسة هيئات الاقليم التشريعة منها والتنفيذية والقضائية لاختصاصاتها، مع تحديد الضمانات التي تتمتع بها الهيئات الاقليمية في ممارستها لصلاحياتها واختصاصاتها الدستورية والقانونية. اما ابواب الدستور فتتوزع للمجالات الآتية:

الباب الاول: للنظام السياسي في اقليم كردستان العراق، ويضم (٢٠) مادة.

الباب الثاني: للحقوق والحريات العامة موزعة غلى فصلين: الاول لبيان حقوق المواطنين وواجباتهم في (١٩) مادة، والفصل الثاني لبيان الحريات العامة وتنظيمها، ويقع في (١٢) مادة.

الباب الثالث: للسلطات في الاقليم، ويتضمن فصولا ثلاثة، الاول للسلطة التشريعية (البرلمان) في (٢١) مادة، والثاني للسلطة التنفيذية (رئيس الاقليم ومجلس وزراء الاقليم) في (٢٤) مادة، والفصل الثالث لأختصاصات السلطة القضائية ويتضمن (٨) مواد فقط.

الباب الرابع: للهيئة القانونية العليا في الاقليم، وخصص لها ثلاث مواد
الباب الخامس: للاحكام العامة ويتضمن (٧) مواد.
ليس بوسعنا في هذه العجالة دراسة جميع ابواب مشروع الدستور المقترح ، لذلك نكتفي بالاشارة الى اهم الاسس الواردة فيه، مع التأكيد على الجوانب الخاصة التي تميزه كدستور مكرس لتحديد العلاقة القانونية بين اقليم كردستان والسلطة المركزية في بغداد وبيان اختصاصات سلطات الاقليم.

اولا ـ تحديد حدود اقليم كردستان العراق:

حددت المادة الاولى من مشروع الدستور اقليم كردستان العراق، فنصت على انه يشمل «محافظات اربيل ودهوك والسليمانية وكركوك ـ بحدودها الادارية السابقة لعام ١٩٦٨ ـ والاقضية والنواحي الكردية في محافظات الموصل (نينوى) وديالى والكوت(واسط).

قد يستغرب غير الكردي او غير المطلع على الاحداث الأليمة التي مرت بها كردستان خلال الربع الاخير من القرن الحالي، وورود النص بهذه الصيغة. أن الاشارة الى وجوب اعتبار محافظة كركوك بحدودها الادارية السابقة لعام ١٩٦٨ جزءا من اقليم كردستان لم تأت اعتباطا . فقد اقدمت السلطة الديكتاتورية الحالية على اتخاذ عدد من الاجراءات التي استهدفت اجراء تغيير ديموغرافي في المنطقة عن طريق ترحيل سكانها الكرد واسكان العشائر العربية التي جلبت من وسط وجنوب العراق في اماكنهم؛ ومن تلك الاجراءات:

أ ـ تبديل اسم المحافظة الى محافظة (التأميم) عليها بهدف طمس اسمها نهائيا.

ب ـ فك اربعة اقضية ادارية منها هي قضائي (جم جمال) و (كه لار) وربطهما بمحافظة السليمانية وقضاء كفري الذي تم ربطه بمحافظة ديالى وقضاء (دوزخورماتو) الذي عرّب اسمه الى (طوز) والحق بمحافظة تكريت (صلاح الدين) المستحدثة، كل ذلك بهدف جعل الكرد اقلية في محافظة كركوك الكردية.

ج ـ اجبار عشرات الالوف من العوائل الكردية على ترك مدينة كركوك واسكان العشائر العربية في اماكنهم. وقد اغدقت السلطة الاموال الوفيرة على العرب الذين تم توطينهم في كركوك، وذلك باسكانهم في بيوت الكرد المهجرين او توزيع الاراضي السكنية عليهم واعطائهم المال اللازم لبناء البيوت عليها وايجاد فرص العمل لهم في دوائر الدولة وشركة النفط العاملة لاستخراج النفط من حقول كركوك.

د ـ تهجير جميع الفلاحين الكرد في جميع القرى القريبة من مدينة كركوك وفي

جميع القرى العائدة لقضاء (دوبز) - المعرب الى دبس - وفي عدد من القرى الواقعة في اقضية (دوزخورماتو) و (كفري) ومركز قضاء كركوك، واسكان الفلاحين العرب في اماكنهم وتوزيع اراضيهم عليهم المشمولة حاليا بمشروع «ري صدام».

هـ - تدمير جميع القرى الاخرى التي تعذر إسكان العرب فيه لصعوبة حمايتهم فيها، وتشمل قرى نواحي (آلتون كوبري وشوان وقه ره هنجير وليلان) التابعة لمركز قضاء كركوك، وكذلك قرى اقضية (جم جمال وكفرى وكه لار) ومعظم قرى (دوزخورماتو) تدميرا كاملا. وقد شملت عمليات «الانفال» سيئة الصيت عددا كبيرا من ابناء هذه القرى التي تعد بالمئات، اما الاخرون فقد تم تهجيرهم الى محافظتي اربيل والسليمانية لاسكانهم في المجمعات القسرية التي لا تتوفر فيها وسائل العيش الضرورية من ماء وغيره،، او الى وسط وجنوب العراق.(٩)

وقد اتخذت السلطة الديكتاتورية اجراءات مماثلة بحق ابناء قضاء خانقين في محافظة ديالى والاقضية والنواحي الكردية التابعة لمحافظة الموصل. ان عودة الامور الى وضعها الطبيعي في هذه المناطق وإعادة العرب الذين تم توطينهم فيها منذ بداية حملات التعريب في شباط ١٩٦٣ الى الاماكن التي جلبوا منها، تعتبر شرطا ضروريا لحل المسألة الكردية حلا سلميا. وهذا ما اكد عليه بعض الكتاب العرب المنصفين.(١٠)

ان بالامكان ايضا تحديد اقليم كردستان حسب الثوابت التاريخية والجغرافية المعلومة للجميع، اي قبل المباشرة بحملات التعريب في كردستان الشبيهة بحملات التطهير العرقي التي نفذها الصرب في بلاد البوسنة والهرسك. وتبدأ حدود الاقليم من قضاء (سنجار) على الحدود العراقية - السورية الحالية وتستمر لتشمل الاقضية والنواحي الواقعة شمال مدينة الموصل، ثم تمتد بمحاذاة الجانب الايمن (الشرقي) من نهر دجلة حتى نقطة (الفتحة) على النهر المذكور، التي تبدأ منها سلاسل جبال (حمرين) والتي تشكل الحدود الجنوبية الطبيعية لكردستان حتى التقائها بالحدود الايرانية الحالية قرب قصبة (مندلي) التي دمرت خلال الحرب العراقية-الايرانية(١١).

باعتقادنا ان تحديد حدود الاقليم بموجب تلك الثوابت اقرب الى الدقة، ويؤدي ايضا الى حل هذا الاشكال العويص منذ الان وعدم ابقائه معلقا، كما حصل ذلك في اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ التي اجلت تحديد «منطقة الحكم الذاتي» لحين تحديدها بموجب احصاء ينظم لهذا الغرض خلال فترة معلومة. وقد عملت السلطة

الديكتاتورية على تعريب مناطق كركوك وغيرها خلال تلك الفترة، ثم تنكرت لوعودها باجراء الاحصاء، وكان ذلك سببا اساسيا لاندلاع القتال مجددا بين السلطة الديكتاتورية والثورة الكردية في آذار ١٩٧٤.

ثانيا - اعتبار كردستان العراق جزءا من كردستان

نصت المادة الثانية من مشروع الدستور على «اعتبار كردستان العراق بحدودها الطبيعية والجغرافية المحددة في المادة الاولى اعلاه جزءا من كردستان». ويعني ذلك ان كردستان الجنوبية هي جزء من كردستان، ومعنى الكلمة وطن الكرد.

من المعلوم ان الحاكمين منذ تأسيس الدولة العراقية لايزالون يعتبرون العراق جزءا من الوطن العربي. ويعني ذلك اعتبار كردستان الجنوبية (كردستان العراق) جزءا من الوطن المذكور واعتبار الكرد الذين يعيشون في العراق كما لو كانوا يعيشون على ارض عربية وليس على ارض خاصة بهم. ويؤكد على ذلك ايضا الفكر القومي العربي الذي يحدد الوطن العربي بكونه «مجموع الدول التي يُشكل العرب اكثرية فيها»، وهو ما اوقعَ اصحابه في وضع يتنافى ليس فقط مع الحقائق التاريخية، بل حتى مع المصالح العربية ذاتها. ذلك ان الحدود الحالية للدول العربية لا تنطبق على «الوطن العربي» بأكمله، لان هناك اجزء اخرى من الوطن العربي الحقتها قوى خارجية بدول غير عربية، كلواء الاسكندرونة ومنطقة خوزستان. لقد عملت تلك القوى ذاتها على تجزئة الوطن الكردي، فالحقت جزءا منه (كردستان الجنوبية) بالدولة العراقية في بداية العشرينات، رغم معارضة ابنائه بل مقاومتهم المسلحة لعملية الالحاق هذه.(١٢)

ان ايراد النص بالصيغة المذكورة يحل لنا هذا الاشكال؛ ويجب في رأينا ايراد نص مماثل في الدستور الجديد لعراق الغد. كأن ينص على ان العراق يضم جزءا من الوطن العربي وجزءا آخر من الوطن الكردي.

تحديد الاساس القانوني لتكوين الدولة العراقية الفيدرالية

تكونت الدولة العراقية عام ١٩٢١ من ولايتي بغداد والبصرة من قبل وزارة المستعمرات البريطانية التي نصبت الامير فيصل بن الحسين ملكا عليها. ثم أُلحقت ولاية الموصل بالدولة الجديدة في ١٦/١١/١٩٢٥، لان المصالح السياسية والاقتصادية لبريطانيا كانت تقضي بالحاقها بالمملكة المستحدثة خلافا لارادة ورغبة الشعب الكردي الذي يشكل الاكثرية العظمى في هذه الولاية. لذلك ينبغي

اعادة بناء العلاقة القانونية بين الشعبين العربي والكردي في العراق على اساس جديد قائم على التعايش الطوعي والاختياري بدل القسر والاكراه، لان الدولة الموحدة قسرا دولة تعاني من عاهة مستديمة، كما هو الوضع حاليا في العراق ومنذ ما يقارب السبعين عاما.

لذلك نصت المادة الرابعة من مشروع الدستور على ان شعب كردستان العراق، «يدخل في اتحاد اختياري مع الشعب العربي في القسم العربي في اطار جمهورية فيدرالية تضم اقليمين او اكثر تتمتع بحقوق متساوية يكفلها الدستور الفيدرالي الذي يشرع من قبل المجالس التشريعية في الاقليمين او الاقاليم، والمجالس التشريعية الفيدرالية المنتخبة».

تحديد هوية شعب كردستان العراق قوميا ودينيا

حددت المادة الخامسة من مشروع الدستور هوية شعب كردستان العراق بقولها:
«يتكون شعب كردستان العراق من الكرد والاقليات القومية من التركمان والآشوريين والعرب والارمن الذين يقطنون إقليم كردستان من العراق بصورة دائمية. ويقر هذا الدستور الحقوق القومية المشروعة لهذه الاقليات القومية، وتنظم بقانون».

ونظرا لان معظم ابناء الاقليم مسلمون، لذلك اعتبرت المادة السادسة «الاسلام دين اقليم كردستان العراق الرسمي، مع ضمان الحرية الدينية للاديان الاخرى». وهذا النص يشبه الى حد كبير النصوص الواردة في دساتير معظم بلدان الشرق الاوسط، باستثناء تركيا ولبنان وايران. فبينما يقوم النظام الدستوري في كل من تركيا ولبنان على العلمانية، يعتبر الدستور الايراني الاسلام الشيعي دين الدولة الرسمي ويشترط قيام مؤسساته على المذهب الجعفري.

خامسا ـ اعتبار اللغة الكردية لغة الاقليم الرسمية

يشكل الكرد القومية الثانية في العراق، لذلك يفترض اعتبار لغتهم لغة رسمية بجانب اللغة العربية، كما هو الحال في دساتير عدد من الدول الفيدرالية كسويسرا وكندا وغيرها. ومع ذلك اكتفت الفقرة الاولى من المادةالسابعة باعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في اقليم كردستان وحده، مع اعتبار اللغة العربية لغة رسمية الى جانب اللغة الكردية في الامور التي تستوجب التخاطب مع الحكومة الفيدرالية في المركز.

ونصت الفقرة الثانية من المادة نفسها على ان الدراسة تكون «في جميع المراحل الدراسية بوجه عام باللغة الكردية، مع البدء بتدريس اللغة العربية واحدى اللغات الاجنبية الحية في نهاية المرحلة الابتدائية وما يليها من المراحل الدراسية، ويحق للاقليات القومية في كردستان التدريس بلغاتها القومية في المرحلة الابتدائية».

سادسا ـ تحديد السمات القومية لاقليم كردستان

تتكلم المادة التاسعة من مشروع الدستور عن وجود علم وشعار ونشيد وطني خاص بالاقليم، فتنص على ان قانونا يصدر بتحديد علم لاقليم كردستان وشعاره ونشيده القومي، بجانب علم وشعار ونشيد جمهورية العراق الفيدرالية.

وتنص الفقرة الاولى من المادة العاشرة من المشروع على ان (نه وروز) اي ٢١ آذار من كل سنة يعتبر عيدا قوميا لاقليم كردستان.

وتنص الفقرة الثانية من المادة ذاتها على ان السنة الكردية تعتبر سنة تقويمية في الاقليم، بجانب السنة الميلادية.

واعتبرت المادة الثامنة من المشروع مدينة اربيل (هه ولير) عاصمة للاقليم، مع جواز اختيار مدينة اخرى بصورة مؤقتة، عندما تستوجب الضرورة ذلك.

سابعا ـ لقد قاسى الشعب الكردي، خاصة خلال الربع الاخير من القرن الحالي، الكثير من المآسي على ايدي الانظمة العراقية المختلفة، وهو ما ولّد لديهم حالة من عدم الثقة تبقى آثاره واضحة لفترة طويلة من الزمن. لذلك يجب اعطاء ضمانات كافية للاقليم حتى لا يكون بمقدور المركز التدخل في شؤونه او تهديده. فاقترح المشروع ايراد نص يمنع الغاء الاقليم، او ضم جزء منه لاقليم آخر الا بموافقة ابناء الاقليم. وجاء في السياق ذاته انه لا يجوز تحريك القوات المسلحة الموجود في الاقليم الى خارجه، او الامر بدخول قوات مسلحة اليه الا بموافقة تحريرية من حكومة الاقليم، حتى لا يكون ذلك وسيلة للتدخل في شؤون الاقليم وقلب السلطة الشرعية فيه عسكريا من قبل الحكومة المركزية.

ثامنا ـ تحديد الوضع المالي للاقليم

لايكفي الاعتراف للاقليم بممارسة اختصاصاته الدستورية ان لم يكن بامكانه فرض ضرائب ورسوم خاصة به. لذلك نصت المادة الثالث عشرة من المشروع على انه يحق لبرلمان الاقليم وحده تحديد المجالات والاموال التي يمكن فرض ضرائب ورسوم مالية اقليمية ومركزية في اقليم كردستان، مع تخصيص نسبة من

الضرائب والرسوم المركزية التي تجبى في الاقليم لميزانية حكومته. كذلك يجب تخصيص جزء من واردات الميزانية المركزية العامة لاقليم كردستان، وهذا ما اشارت اليه الفقرة الاولى من المادة الرابعة عشرة بقولها: «تخصيص ٣٠٪ (ثلاثين في المئة) من الميزانية الفيدرالية والميزانيات المركزية الاخرى لاقليم كردستان العراق. ولا يجوز تقليص هذه النسبة بقرار من المجالس التشريعية الفيدرالية او حكومتها». وهذه النسبة لا نعتبرها كبيرة قياسا التدمير الذي اصاب كردستان من جراء استعمال خيراتها من نفط وغيرها ليس لبنائها وتعميرها، بل لتخريب وتدمير مدنها وقراها والمنشآت القليلة التي كانت موجودة فيها.

اما الفقرة الثانية من المادة نفسها فقد خصصت نسبة ٥٠٪ (خمسين في المئة) من عائدات النفط والمعادن المستخرجة في الاقليم لخزينة الاقليم. وذهب بعض الكتاب العرب لدى دراستهم للنظام الفيدرالي الى ضرورة عدم مطالبة الكرد بتملك نفطهم في كركوك او الاستئثار بموارده بحجة «ارتباطه بشبكة انابيب التصدير على عموم العراق، وبمرافق تمتد الى تركيا وسوريا ولبنان والاردن وحتى اسرائيل ثم السعودية»! واعتبر ذلك «مسألة اقتصادية وسياسية، بل مغانم اقتصادية يصعب التخلي عنها للشعب الكردي من جانب هذه الدول، وبالتالي من جانب الشعب العراقي العربي الذي يتطلع هو والشعب الكردي الى الاندماج الطوعي»! وقد كشف هذا الكاتب بذلك عن فهمه للنظام الفيدرالي القائم على (المغانم الاقتصادية) التي يصعب التخلي عنها، وليس على الرغبة المشتركة والارادة الحرة في العيش المشترك بين الشعبين العربي والكردي.(١٣)

تاسعا - توزيع الاختصاصات بين السلطة المركزية والاقليم

ان توزيع الاختصاصات بين هيئات السلطة المركزية وهيئات الاقاليم بوجه عام، يعتبر المشكلة الاساسية للنظام الفيدرالي. ويلاحظ ان معظم دساتير الدول الفيدرالية تكتفي بتحديد اختصاصات السلطة المركزية، تاركة الاختصاصات الاخرى للاقاليم، كما فعل كل من الدستور السويسري، والدستور الامريكي والدستور الالماني والدستور الهندي والدستور الاسترالي والدستور الارجنتيني والدستور الكندي والدستور النمساوي مثلا. (١٤)

وتدور اختصاصات السلطة المركزية في معظم هذه الدول حول مسائل السياسة الخارجية وابرام المعاهدات الدولية وقضايا الحرب والسلم واصدار العملة الوطنية والاشراف على الوزارات والاجهزة المركزية وبعض الامور الاخرى.(١٥) لذلك نصت

المادة السادس عشرة من المشروع في فقرتها الاولى على «تمتع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في اقليم كردستان العراق بجميع الاختصاصات، عدا تلك المخولة منها للسلطات الفيدرالية التي تنحصر في مسائل الدفاع والعلاقات الدولية واصدار العملة الوطنية وشؤون الجنسية والكمارك والمكوس المركزية والموانيء والمطارات الدولية والبريد والتلفون المركزية».

ونظرا للترابط الوثيق الموجود الان بين السياستين الخارجية والداخلية للدولة الواحدة، فان بأمكان المعاهدات، المالية منها وغير المالية، التي تبرمها الحكومة المركزية مع الدول والمنظمات الدولية ان تحدد من اختصاصات الاقاليم.(١٦) لذلك اشترطت المادة الخامسة عشر من مشروع الدستور استحصال «موافقة هيئات الاقليم المختصة لابرام اي معاهدة او اتفاقية مالية او غير مالية تبرمها السلطات الفيدرالية مع الدول والمنظمات الدولية التي من شأنها تحديد او تقليص اختصاصات سلطات الاقليم او المس بحدوده». وبعكس ذلك يكون ابرام هذه المعاهدات وسيلة تستطيع بواسطتها السلطة المركزية الضغط على الاقليم او تقليص اختصاصاته الدستورية.(١٧)

وتذهب دساتير بعض الدول الفيدرالية الى امكانية ابرام المعاهدات المتعلقة بالاقتصاد والتجارة وعلاقات الجوار وقضايا الحدود وغيرها من قبل الاقاليم.(١٨) لذلك نصت الفقرة الثانية من المادة السادسة عشر على انه يحق «للاقليم ابرام الاتفاقات مع المنظمات والهيئات الدولية والاجنبية في المسائل الانسانية والثقافية والتجارية».

★★★

تلك هي باختصار الملامح الاساسية لمضمون مشروع دستور اقليم كردستان العراق الذي اعد قبل ثلاث سنوات تقريبا. ويلاحظ ان النصوص الواردة في الابواب الاخرى من المشروع لا تختلف الا جزئيا عما هو وارد في دساتير عدد كبير من دول العالم المتمدن، خاصة تلك المتعلقة بالحقوق والحريات العامة. وقد اوردت المادة الرابعة والخمسون من المشروع نصا خاصا يقضي بالحرمان من حق الترشيح لعضوية البرلمان الكردستاني لـ«كل من شارك في الجرائم التي خططت لها السلطة الديكتاتورية القمعية او ارتكبتها وكل من تعاون معها في تنفيذ تلك السياسة». وهو نص شبيه بالكثير من النصوص الدستورية والقانونية التي شُرعت في بلدان مرت بظروف قاسية، كتلك التي مرت بها كردستان العراق، نتيجة تعاون

عدد قليل من ابناء البلد مع اعداء شعبهم خلال احتلالهم لذلك البلد.

وبصدد اهمية وجود دستور اقليم كردستان ودوره في ترسيخ الاساس القانوني للسلطة الشرعية في كردستان، نشير الى ما ورد في المذكرتين اللتين بعثت بهما نخبة من مفكري ومثقفي كردستان الموجودين حاليا في بريطانيا الى المسؤولين في كردستان، حول ضرورة الاسراع بتشريع دستور للاقليم. وقد ارسلت المذكرة الاولى بتأريخ ١٩٩٤/١/٢٤ والاخرى في ١٩٩٤/٥/٩.

الهوامش

١ - يذكر السيد حسن العلوي في مؤلفه (اسوار الطين)، دار الكنوز الادبية ١٩٩٥، (ص ٢٠) ان «اربعة انقلابات ناجحة وستة فاشلة واربعة لم تنفذ» وقعت في الفترة ١٩٦١ - ١٩٩٠!

٢ - راجع بحثنا بعنوان (الاسس التاريخة لمطالبة كردستان العراق بالنظام الفيدرالي ومرتكزات هذا النظام)، جريدة (وه لات) شباط ١٩٩٤، ومجلة (الملف العراقي) التي يصدرها مركز دراسات العراق في لندن، العدد (٢٨) في نيسان ١٩٩٤.

٣ - بحثنا بعنوان (حول مشروع دستور اقليم كردستان العراق)، وهو البحث الذي قدمناه الى المؤتمر الذي نظم في جامعة (برنستن) الامريكية في ايلول ١٩٩٤ لدراسة المستقبل الدستوري للعراق، ونشر في «المنار الكردي» التي تصدر في لندن، العددان ١٩ ول٢٠ في تشرين الاول ١٩٩٤.

٤ بحثنا المشار اليه آنفا.

٥ - المرجع السابق.

٦ - حول مفهوم النظام الفيدرالي، مجلة المجمع العلمي /الهيئة الكردية، المجلدان ١٦و١٧ ، بغداد ١٩٨٧، ص ٥١٩ ما بعدها، راجع ايضا بحثنا بعنوان «تجارب في النظام الفيدرالي » مجلة «الثقافة الجديدة، العديد ٢٦٠، ١٩٦٤.

٧ - الاسس التاريخية لمطالبة كردستان العراق بالنظام الفيدرالي، المرجع السابق

٨ - راجع بحثنا بعنوان «جريمة الابادة Le Crime de genocide» المنشور في مجلة «القضاء» التي تصدرها نقابة المحامين في الجمهورية العراقية، العدد الثالث، آب ايلول ١٩٧٠

٩ - حول تفضيل ذلك راجع مؤلفنا «منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي» لندن ١٩٩٥.

١٠ - الدكتور حسن الجلبي «العلاقة المتكافئة في الدولة الواحدة تقضي على اسباب الانفصال» جريدة «الحياة» العدد ١٠٩٩٩ ٢٣ آذار ١٩٩٣؛ وبحثنا بعنوان «حول الفيدرالية مرة اخرى»، المنار الكردي العدد ١٥ تموز ١٩٩٤.

١١ - محاضرتنا «باللغة الكردية» بعنوان «مشروع دستور اقليم كردستان» في «المركز الثقافي الكردي» في لندن في ٢٩ حزيران ١٩٩٣، ونشرت في كراس من قبل المركز المذكور في العام ذاته.

١٢ - الاسس التاريخية، مقالنا المشار اليه انفا، نكتفي بالاشارة الى ثورات الشيخ محمود خلال العشرينات والى ثورات البارزانيين خلال الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن.

١٣ - راجع مقالتنا بعنوان «الفيدرالية في مفهوم بعض الكتاب العرب»، جريدة «المنار الكردي» العدد ١٤ في نيسان ١٩٩٤.

١٤ - بحثنا بعنوان «حول مفهوم النظام الفيدرالي» المشار اليه آنفا.

١٥ - المرجع السابق

١٦ المرجع السابق

١٧ - المرجع السابق

١٨ - راجع مثلا نص المادة التاسعة من دستور الكونفيدراسيون السويسري، المرجع السابق.

القوى المؤثرة في الدساتير وتفسير الدستور العراقي

د. طلعت الشيباني

١- القانون والحقيقة الاقتصادية

ان الاساس الذي بنيت عليه فكرة القانون - بأوسع مفاهيمه - هو المحافظة على وضع قائم. اما عناصر هذه المحافظة فثلاثة:

ا - «الانعكاسية» لانها تعكس الاوضاع الاقتصادية في مرحلة معينة وما تظهر به من صور اجتماعية أو سياسية.

ب- «التثبيتية» لانها تكسب هذه الاوضاع صفتي المشروعية والالزامية.

ج- «الجمود» لانها تعزل مختلف التطورات الجديدة النامية عن الدخول في ماكنة التشريع بصورة تلقائية

اما طبيعة الحقيقة الاقتصادية فمبنية على الحركة سواء كان الاتجاه فيها رجعياً أو تقدمياً، وقد يؤثر القانون في تطورها - حركةً واتجاهاً، تشجيعا وتثبيطاً - ولكنه لا يصدها اطلاقاً.

٢- بينونة القوالب القانونية عن الحقيقة الاقتصادية

قد يؤدي التعارض القائم بين جمود القانون وحركة الحقيقة الاقتصادية الى تأزم في النظام القائم. وقد تكون الوسيلة لحل هذا التأزم احدى الوسائل

التالية:

أ- الالتجاء الى العرف، وذلك لتكميل النصوص القانونية. وتمثل هذه الوسيلة ابسط مراحل التأزم وأخفها على النظام القائم. ويمكن اعتبار هذه الوسيلة ايضاً وجهاً من اوجه تكامل التشريع الجديد. ويجب التنبيه الى ان العرف المأخوذ به في هذه الحالة هو العرف المتجانس مع القانون، وبذلك يستبعد العرف الذي قد يزيد في تأزم الحال.

يمكننا اذاً ان نشبه العرف كخزانة فيها أدوات احتياطية قانونية مختلفة الاحجام والمقاييس والاغراض منتزعة من مكائن تشريعية قديمة منحلة تفتش فيها المحاكم (اذا احتاج الامر) عن الاداة الملائمة المنسجمة مع القانون الذي يحكم القضية موضوعة البحث.

ب ـ التفسير، قد يتعب قاضي الموضوع في ايجاد العرف المناسب لتوضيح غموض نص قانوني او تعارض فيه، فيلجأ الى ما نسميه بروح النص أو العدالة او القانون الطبيعي الى آخر ما هنالك من اسماء تعبر عن حقيقة واحدة ليستوحي منها الحل المناسب. ولكن عقلية القاضي قلما تشتطّ عن القواعد العامة القائمة المقيدة بإطارين من حديد هما النظام العام والآداب العامة ان صلابة هذين الاطارين تستمد من المصالح الاقتصادية المهيمنة سياسياً ومتى ما انفصم هذا الترابط نجد ان مفهوم النظام العام او الآداب العامة يتبلور على شكل وموضوع يختلفان اساساً عن سابقيهما.

ج ـ التعديل، وقد لا يفي العرف بالمرام، وقد يقصر التفسير عن حل التأزم، فيصار في هذه الحالة الى تعديل القانون بالذات. وبعبارة أوضح يصار الى تغيير الموضوع والشكل بعد ان فشلت الوسيلتان اللتان يهمهما المحافظة على الشكل فقط.

ان في هذه الوسيلة تعبيراً عن ادراك المشرّع لبينونة القوالب القانونية القديمة عن الحقائق الاقتصادية الجديدة. وفي هذه الوسيلة – اذا ما تكررت في فترات قصيرة – تعبير عن تأزم جذري يضم تناقضاً حاداً بين النظام القائم والتطور الاقتصادي للمجتمع. وما اشبه هذه التعديلات بالعمليات الجراحية لانقاذ النظام من الموت.

د ـ اعادة تنظيم الروابط القانونية عن طريق الثورة، قد يتعذر على القوالب القانونية ان تتطور بالسرعة التي تتطور بها الحقيقة الاقتصادية، فتنفرج هوة سحيقة بين النص القانوني وبين الوقائع ينتج عنها ان يعطل النص جزءاً او كلاً بصورة فعلية او يطبق النص تطبيقاً قد يفهم منه ان الارادة العامة تتجه

اتجاهاً معاكساً لما قصده النص. ولا أقصد بالنص هنا نص قانون معين بالذات انما المقصود به ما يضمه النظام القانوني القائم من قوالب والفاظ.
ان التفاوت بين الحقائق الاقتصادية والقوالب القانونية يؤدي حتماً الى تأزم تناقضي لا يحل الا عن طريق الثورة لاعادة تنظيم الروابط القانونية.
ولا يفوتني في هذا المجال ان أبين ان ما أقصده بالثورة هنا هو تحول في العلاقات الاجتماعية بين طبقات مجتمع ما، نتيجة لتبدل الاسس الاقتصادية في ذلك المجتمع. وليس من الضروري ان تفهم الثورة مقترنة بالدماء. فالثورة التجارية أو الصناعية أو الزراعية التي انهت القرون الوسطى واستمرت حتى الآن هي ثورات بالمعنى المقصود. ومع ذلك فقد تقرن مثل هذه الثورات بالتنظيم والعنف واستعمال السلاح. كذلك يجب التنبيه بأن الانقلاب هو غير الثورة. فالانقلاب تبدل غير اعتيادي في رجال الحكم وقد يتبعه تعطيل الدستور كلاً أو جزءاً. فهو قصة انتصار احدى الفئات التي تتناوب الحكم في قطر ما دون ان يكون لهذه القصة أثر في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة. فالثورة اذاً تبلور المجتمع على أساس جديد. بينما الانقلاب تبدل مفاجئ في الفئة الحاكمة مع بقاء المجتمع على حاله السابقة. ويختلف طريق الثورة لحل التأزم عن الطرق الثلاث السابقة من وجوه متعددة:
الاول، ان الثورة غير دستورية أما الطرق الثلاث السابقة فدستورية.
الثاني، ان الثورة تعبر عن مصالح اقتصادية جديدة لا يعترف النظام القانوني السابق بمشروعيتها الكاملة التامة بينما الوسائل الثلاث الاولى تعبر عن محاولة حل التأزم للمحافظة على الوضع الاقتصادي كما عبر عنه النظام القانوني.
الثالث، هو أن الثورة تعبر عن تبدل كيفي أما الطرق السابقة فلا تعبر الا عن تغير شكلي قد ينطوي على تبدل كمي.
الرابع، ان الثورة طريق لا يلجأ اليه الا اذا استنفذت الوسائل الثلاث السابقة اغراضها واصبحت ادوات عاطلة في حل التأزم القائم.
فنتيجة الثورة اذاً هي ايجاد هيكل قانوني جديد قائم على أسس دستورية جديدة يعبر عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة.

٣- القوى المؤثرة في الدستور

الى جانب القوة المادية المحضة هناك قوى أخرى يمكن ان نعدد منها القوى

الاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية والعسكرية والسياسية. ولكن هل يصح ان نأخذ كل قوة من هذه القوى كنظير للأخرى؟ كلا. ان كل قوة من هذه القوى تختلف، أساساً ووظيفة، عن القوى الأخرى. فالقوى الاقتصادية تتبلور لمشابهة في طرق الانتاج بين جماعة من الناس. ان المشاكل التي تتعرض لها مثل هذه الجماعة تكون واحدة لوحدة جذورها وتشابه حلولها. لذلك فان كل قانون أو نظام أو تدبير يحتمل ان يؤثر في مصالح هذه الجماعة يثير فيها بالتأكيد شعوراً خاصاً وسلوكاً معيناً.

ان أغلب المجتمعات تتفرق على طبقات وشبه طبقات اقتصادية تؤثر سياسيا في كيان الدولة وتتأثر به وقد يشتد هذا التأثير المتبادل، وقد يخف، وقد يموت بموت الطبقة نفسها أو شبه الطبقة.

أما القوى الاجتماعية فيمكن القول بأنها غالباً ما تكون نتيجة لاتفاق جماعة من الناس على تحقيق اهداف معينة. فجمعية مكافحة العلل الاجتماعية وجمعية الهلال الاحمر قوتان اجتماعيتان. ان هذه القوى انما تنبثق عن التحسس بلزوم سد حاجة معينة لم يكن الكيان الاجتماعي القائم قادراً على سدها.

وما القوى الدينية الا خليط من قوى اجتماعية وعسكرية وسياسية وثقافية قديمة فقدت قواعدها الاقتصادية الاساسية. ومع ذلك فلا زال في الاديان شحنات حية تلعب أدوارها في التأثير في الاجواء الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والثقافية القائمة.

وهناك القوى الثقافية ونادراً ما تتبلور على محور واحد وانما تتوزع على طبقات وكتل وطوائف من المحتمل وجودها في مجتمع ما. ان القوى الثقافية غالباً ما تعكس الارتباطات القائمة بين الطبقة أو شبهها ومفاهيمها الثقافية. فليس هناك تجانس في القوى الثقافية. كما انها عديمة الاصالة في الوحدة اذا ما قورنت بالقوى الاخرى. ومع ذلك فيمكن ان يكون المثقفون قوة تُسخّر للدفاع عن كيان معين أو للهجوم عليه.

أما القوى العسكرية فهي قوى مادية محضة لا شأن لها الا اتباع سياسة مرسومة لها. أما اذا خرجت عن هذه القاعدة فتنتفي عنها هذه الصفة وعندئذ فقط تتفرق القوة العسكرية الى عناصرها الأولية التي تحددها القواعد الاقتصادية.

بقي ان نتكلم عن القوى السياسية ان الاحزاب السياسية تمثل قطعا قوى سياسية. ولكن الاحزاب في الغالب تميل الى توحيد الاتجاه الثقافي بين

اعضاء الحزب الواحد وليس عفواً ذلك الاتجاه بل لا بد من مغريات تجذب القادة الى تبني ثقافة معينة، ولا بد من تاهب وتقبل من الاعضاء لتبني هذا الاتجاد الثقافي. ان موقف الحزب من اليمين واليسار غالباً ما يُحدد حسب المصالح الاقتصادية لاعضائه ومع ذلك فلا يمنع هذا من ان يتبنى الحزب اندفاع آية قوة آخرى سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او دينية او ثقافية او عسكرية الى المجال السياسي.

اما الاتفاقات المؤقتة بين الاحزاب والتحالف الدائم بينها والجبهات الوطنية فهي تعبر عن توافق مؤقت تبعثه التعبئة السياسية لكل من هذه الاحزاب على انفراد في مرحلة معينة قد تطول، وقد تقصر. ولا بد لهذه الجبهات من الانحلال في المراحل التطورية المقبلة.

بعد هذا العرض البسيط للقوى المختلفة يمكننا القول بأنها جميعها يمكن ان تتحول وتعتبر سياسية اذا ما اندفعت تعمل في مجال قومي (المقصود وطني - ث.ج) للتأثير في الاحوال السياسية. فالنقابة اذا ما اقتصرت على فعالياتها الاقتصادية تعتبر قوة اقتصادية. ولكن اذا ما إندفعت الى ان تتخذ على عاتقها حل مشاكلها عن طريق البرلمان أو التظاهر أو التأثير في الكيان السياسي او استغلال اختلاله نجد انها تصبح قوة سياسية ايضاً. وهكذا يصح هذا الامر بالنسبة للقوى الاخرى.

قد يتبادر للذهن ان جميع القوى السياسية التي يحتمل ان تلعب ادوارها في مجتمع ما، ما هي الا قوى داخلية. ان هذه النتيجة ناقصة ومغلوطة. فهناك قوى خارجية تتسرب من الخارج لتؤثر في حياة قطر آخر. وقد يكون هذا التسرب مختلف الطبيعة. فقد يكون عن طريق الهجرة وقد يكون عن طريق الاحتلال وقد يكون عن طريق الانتداب أو المعاهدات او حتى المنظمات الدولية على اختلاف انواعها، او حتى الاحزاب المؤسسة على نطاق عالمي كالاحزاب الشيوعية. فالاتجاه الواقعي اذاً هو الى تشابك العالم افقياً وعمودياً. ولا بد لهذا التشابك من اوجه سياسية تضم تحتها مختلف القوى التي تكلمنا عنها. فلا يمكننا اذاً ان نجرد مجتمعاً ما من التأثيرات الخارجية والتي تكون قطعاً عاملاً مهماً في اتجاه محصلة القوى السياسية داخل بلد ما.

يمكننا اذاً ان نقول ملخصين (اولاً) ان هناك قواعد اقتصادية لجميع هذه القوى. وقد تزول هذه القواعد من الوجود ويبقى منها مظاهرها تعمل كقوة بحد ذاتها وتؤثر في المجتمع. وقد تُعزل القوى عن قواعدها الاقتصادية

فتصبح عائمة. ولكنها تتبنى قواعد اقتصادية آخرى كما هو الحال في القوات العسكرية. (ثانياً) ان هذه القوى جمعاء يمكن ان تقسم على اساس القومية، فنقول ان هناك قوى عالمية وآخرى قومية. وقد تتفق هذه القوى وقد تختلف لآجال مختلفة حسب ما تمليه قواعدها الاقتصادية في مرحلة ما.

٤- انعكاس القوى السياسية في الدساتير

يظهر آثر هذه القوى بصورة واضحة عندما تقعد القوى السياسية المنتصرة بعد المعارك الحاسمة لوضع دستورها الجديد. لا اظنني في حاجة الى ذكر الامثلة. فجميع دساتير العالم انما تمثل وثائق نصر لقوى سياسية على آخرى. وقد تتشابه هذه الوثائق الى حد بعيد اذا ما كانت القوى المنتصرة متشابهة موضوعاً. فدساتير الثورة الصناعية التي قامت على اكتاف الطبقة البرجوازية المنتصرة في معاركها الحاسمة ضد الملكية المستبدة، في انكلترا سنة (١٦٨٨) وفي امريكا سنة (١٧٧٥) وفي فرنسا سنة (١٧٨٩) كانت متشابهة موضوعاً الى حد بعيد وقد تضمنت المبادئ الآتية.

أ - تدوين الدستور وحصر قواعده في آلفاظ يُرجع اليها صراحة وتفسيرا في حل المشاكل التي تعرض. وفي ذلك خوف ضمني من الانتكاس الى عهد يمكن ان تعتبر فيه الاوامر الشفوية والنزوات الخاصة قوانين تفرض على الشعب كما كان الحال في عهد الملكية المستبدة. وفي هذا الاجراء، طبعا، وسيلة لضبط مصلحة الطبقة المتوسطة بقوالب قانونية بحيث يصعب على الفئة أو الفرد ذي المصالح الشاذة عن مصلحة هذه الطبقة ان يتلاعب بالنظام القائم.

ب - تبويب الدستور على اساس تقسيم وحدة السلطة على ثلاث دوائر وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية. ويخطئ من يقول ان هناك سلطات مختلفة الطبيعة هي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ان السلطة واحدة انما فرقت على دوائر مختلفة خوف الاستقطاب والاستبداد فضماناً للعدل، حسب المفاهيم الجديدة التي انطلقت عن عقالها اثناء الثورة الصناعية، وزعت هذه السلطة، ولكنها آعطيت الى ايدٍ تختلف شكلاً وتتحد موضوعا. وفي ذلك ايضاً انتكاس على حصر السلطة بيَد الملك المستبد.

ج - تبنّي الفلسفة الفردية والاعتراف بركنيها: حق الحياة والملكية الخاصة. ولتوضيح هذه القاعدة يجدر بنا الاشارة الى الحياة تحت ظل الملكية المستبدة التي تعتبر مرحلة سياسية استراتيجية بالنسبة للطبقة المتوسطة.

لقد عارضت هذه الطبقة الملكية المستبدة وانضم الى هذا التحالف الطبقة الجديدة (طبقة العمال) للعمل على ازالة العراقيل التي يمكن ان يضعها الاقطاع في وجه التجارة والصناعة والزراعة على اساس رأسمالي. ان طبيعة هذه الاعمال تقضي الانطلاق من كل قيد يمكن ان يقف حائلاً دون انسيابها متخطية الحدود الاقطاعية وما يلازمها عادة من ضرائب وعراقيل ادارية وسياسية. ان هذا التحالف جمع بين ما للملكية المستبدة من شرعية تستند الى الحق الالهي. وبين ما للطبقتين الاقتصاديتين، الطبقة المتوسطة والعمال، من قوة فعلية للقضاء على الاقطاع. ولكن عندما تركزت الملكية المستبدة وتكاملت قوى الطبقة المتوسطة الاقتصادية بدأت القوة الاولى تنمو على حساب الثانية فانتهكت بذلك الحقوق التي طالما ضحت من اجلها الطبقة المتوسطة. لذلك بدأت تنتفض على الملكية المستبدة محاولة ان تلبس مصالحها الاقتصادية قالباً قانونياً. ان ركائز هذا النظام القانوني الجديد هي حق الحياة وحق الملكية الخاصة.

د - الاعتراف بالديمقراطية القانونية أو مبدا المساواة امام القانون. ان هذا المبدأ شكلي بحت ويعتبر متمماً للمبادئ السابقة. وبعبارة أوضح هو القالب القانوني الذي تقمصته القيم التي تمخضت عنها الثورة الصناعية وتبنتها الطبقة المتوسطة.

ولا يفوتني بعد هذا العرض الموجز ان أشير الى فهم مغلوط طالما شاع في كتب التاريخ وعلى السنة المثقفين بأن نابليون انقلب على مفاهيم الثورة الفرنسية. الحقيقة انه لم ينقلب انما قام بتركيز مفاهيمها العامة في قوانين متعددة سميت فيما بعد بتشريع نابليون. ان دكتاتورية نابليون هي دكتاتورية الطبقة المتوسطة لاستئصال جذور الملكية المستبدة وضبط القوى السياسية التي انطلقت عن دوائر الطبقة العاملة. انها دكتاتورية تقتضيها طبيعة المرحلة التي وصلت اليها الطبقة المتوسطة. وما نابليون الا مثل واحد من امثلة متعددة في هذه الفترة التاريخية.

ان دساتير هذه الفترة اتخذت الاحتياطات اللازمة للمحافظة على النظام الجديد، ومن هذه الاحتياطات:

اولاً - حق الثورة وقد أظهر هذا المبدأ بصورة واضحة اعلان حقوق الانسان الفرنسي لسنة ١٧٨٩ في مادته الثانية، واعلان الاستقلال الامريكي سنة ١٧٧٦. وقد تبنت هذا المبدأ الثورة الانكليزية سنة ١٦٨٨ بصورة ضمنية.

ثانياً – وضع العراقيل في طريق تعديل الدستور. لذلك سميت هذه الدساتير بالدساتير الجامدة.
ثالثاً – ايقاف تطبيق القوانين في الاحوال التي يمكن ان يهدد تطبيقها النظام القائم، وذلك باعلان الاحكام العرفية أو حالات الطوارئ الى غير ذلك من التدابير
يخطئ من يفهم ان هذه التدابير مطلقة الحدود.فحق الثورة انما نُصّ عليه للمحافظة على سلامة تطبيق النظام القانوني القائم. لذلك فُسر النص على حق الثورة في وثيقة اعلان الاستقلال الامريكية بحق حمل السلاح دون اجازة وذلك في مجال تفسير المادة الثالثة من اعلان قائمة الحقوق المعدلة للدستور الامريكي سنة ١٧٨٩.
آما اجراءات تعديل الدستور فلا يُنفذ منها الا التعديلات التي تنسجم مع المفاهيم الدستورية. وعلى سبيل المثال اذكر انه خلال الفترة ١٧٨٩-١٨٨٩ قُدم آلف وسبعمائة اقتراح بتعديل الدستور الامريكي كان نصيب جميعها الفشل الا اربعة عشر تعديلاً تبناها النظام الدستوري الامريكي (١).
ومع كل هذه المحافظة نجد ان مئات الدساتير من نفس الطبيعة اصبحت تلجأ الى الاحكام العرفية واعلان حالات الطوارئ للانغلاق الواضح بين المصالح الاقتصادية الجديدة والقوى السياسية المهيمنة الذي يعاني منه المجتمع الرأسمالي في ازمته المعاصرة.
وقد يظهر اثر هذه القوى بعد تطبيق الدستور. فكل تعديل دستوري، وكل قانون يصدر آو يعدل من القوانين السابقة، وكل عرف يعتمد عليه في حكم، انما يمثل امتداداً أو ضموراً لتطبيق نصوص الدستور حسب القوى السياسية المهيمنة في قطر ما. آما التكرار في الالتجاء اليها فما هو الا مظهر من مظاهر التأزم في موقف الطبقة المتوسطة كقوة سياسية بالنسبة للقوى السياسية الآخرى.
فالدستور، في التطبيق اذاً، كغشاء مطاطي تضغط على جوانبه تيارات مختلفة الاتجاه فتقعّره تارة وتحدّبه آخرى، حسب القوى التي تحملها هذه التيارات. أما متى ينهار الدستور فذلك عندما يستنفد هذا المطاط خاصية المرونة فيه فيتمزق ليفسح للتيارات المنتصرة ان تتخذ شكلاً آخر.

٥- القوى التي أثرت في تكوين الدستور العراقي

نقتصر في بحثنا على آهم هذه القوى. ويمكننا ان نتعرف عليها ضمن

المواضيع التالية:

اولاً - المصالح الاقتصادية الانكليزية

تعود هذه المصالح الى سنة ١٥٥٣ عندما تبودلت التجارة رسمياً بين الامبراطورية العثمانية وانكلترا. والى سنة ١٥٥٧ عندما ارتبطت ايران باتفاقيات تجارية مع انكلترا ايضاً ان العراق منذ بداية النصف الثاني من القرن السادس عشر كان جزءاً من الامبراطورية العثمانية او الايرانية بالتناوب. لقد بدأت هذه المصالح تجارية بحتة نتيجة للثورة التجارية التي بدأت في اواخر القرون الوسطى، وترعرعت نامية منذ القرن السادس عشر. ولم يقتصر عامل الدفع على هذا السبب فقط فقد تعزز بالثورة الصناعية والزراعية. ان كل هذه العوامل دفعت الدول الاستعمارية لحل تناقضاتها الى الحرب العالمية الاولى بعد ان فشلت كل الوسائل السلمية. وقد تبين الاقتباسات التالية الاتجاه بصورة عامة:

لقد كتب شفيلد جامبر سنة ١٩٠٩ مقتبساً برنارد فكتور سنة ١٨٩٦ ما يلي عن الحال في بريطانيا في ذلك الحين: «كان يكفي المرشح للانتخابات لضمان اكثرية الناخبين ان يتجول في الشوارع كما يتجول بائع الساندويج كاتباً بحروف كبيرة: اسواق - اسواق جديدة». أما بارفت - وكان من الانكليز الموجودين في العراق قبل الحرب العالمية الاولى - فيقول عن العراق: «ان فيه مكاناً كافياً لكل شخص ولا يعوق الاوروبيين، بعد كل هذه التسهيلات، ان يهاجروا اليه للاستيطان (٢).

أما السير مارك سايكس فيقول: «في العراق سيربح جميع تجار العالم... هناك يمكن ان تكدس الثروات... اما بالنسبة للسكان العرب فيقبسون الذوق الاوروبي في الاستهلاك وسيقبلون قطعاً على شراء البضائع الاوروبية»(٣) وقال ايضاً: «هناك - اي في العراق - يمكن للفرد ان يزرع على قدر ما يسقي وان يسقي على قدر ما يتهيأ له من عمل... ان هناك حقولا غنية بالنفط»(٤). أما كير فيقول منددأ بالمانيا: «بعد ان تحملنا مشاق العمل على تأسيس التجارة في العراق والمواصلات معه لا نستطيع قطعاً ان نرى آمة اخرى تتدخل لتسلبنا ثمرة اعمالنا... وان كل ما نطلبه من الامم الأخرى هو ان تلاحظ قواعد النبل والشرف(!) لتمتنع من التدخل في العراق كما امتنعنا نحن من التدخل في البلاد الأخرى»(٥). أما وزير خارجية انكلترا (١٩٠٠-١٩٠٥) لاندزدون فقال: «اننا لنعتبر تأسيس اية قاعدة بحرية محصنة على

الخليج الفارسي من قبل أية دولة أخرى خطراً مباشراً على مصالحنا واننا سوف نقاوم مثل هذه المحاولات بكل ما لدينا من قوى ممكنة»(٦).
ان من جملة الشركات الانكليزية التي اشتغلت في العراق قبل الحرب العالمية الاولى شركة موسكوفي وشركة لفان وشركة الهند الشرقية وشركة لنج وشركة البواخر البريدية الانكليزية الهندية والشركة الانكلو-عربية وشركة بك مل وشركة كري مكنزي وشركة البصرة التجارية وشركة هوتز هاملتن .. الخ. حتى قال القنصل الانكليزي في البصرة بين سنتي (١٨٩٨-١٩٠٢) ان تجارة العراق الخارجية كانت جميعها تقريباً بأيد انكليزية(٧).
ان هذه الآمال،بالاضافة الى ما كان هناك من مصالح اقتصادية قائمة،دفعت بانكلترا الى البدء باحتلال العراق في الشهور الاولى بعد اعلان الحرب. فلا بد اذن ان تجد هذه المصالح الاقتصادية الاجنبية منفذاً ليضمن لها الاستمرار في النظام القانوني الذي سيتحكم في العراق في المستقبل. وقد كان الاتجاه واضحاً من وجهة النظر الانكليزية في ان يحكم العراق حكما احتلالياً مباشراً. ولكنها اخيراً وجدت هذه المصالح قوالبها القانوينة في معاهدة ١٩٢٤ وامتيازات النفط وتغليب السلطة التنفيذية في الدستور العراقي على السلطتين الآخريين. وقد اصطدمت نصوص المعاهدة المصدقة قبل الدستور بالدستور مما آثار مناقشات حادة حول الموضوع خصوصا فيما يتعلق بحق النائب باقتراح اللوائح المالية. ولكن تغلب المعاهدة اقنع المتناقشين بالامر الواقع حتى قال ناجي السويدي آنذاك: «ان المعاهدة امنت لنا حقوقاً نتمكن الآن التمسك بها». وقد قال رئيس الوزراء قبلاً: «ان تصديق المعاهدة يضمن ايجاد دستور ومعرفة حدود المملكة والاعتراف دولياً بالعراق»(٨).

ثانياً - الدين

عندما يُذكر الدين في فترة تكوين الدستور فأقصد به الطائفة الشيعية. فان لها في المجتهدين ائمة يقومون على شؤون الطائفة وتوجيه حياتهم الدنيوية الى حد كبير. ومما يضاعف هذا الاثر ما للروابط بين المجتهدين وافراد الطائفة من تنظيم دقيق ربما كان في اساسه اسلامياً متأثراً بعوامل الاضطهاد التي عانتها هذه الطائفة اثناء الحكم العثماني. فالعراق مقسم الى مناطق. وفي كل منطقة وكيل لمجتهد يقوم مقامه في نقل الفتوى أو الافتاء

حسب الظروف. ويقوم في نفس الوقت كجابي يجمع الاخماس والصدقات ويحولها الى المجتهد. وفي الوقت نفسه يتلقى ما يخصصه له المجتهد من راتب. ان هذا التنظيم واضح جداً بين القبائل وفي القرى الشيعية. ومما يزيد في أهمية هذا العامل الارتباط القوي الدائم بين مراكز الاجتهاد في العراق والسياسة الايرانية الداخلية. فمن هذه المراكز كانت تصدر كثير من الاوامر والتوجيهات للشعب الايراني. وكثيراً ما اقترنت هذه الاوامر بالتنفيذ. وليست فتوى تحريم التبغ ببعيدة عن الاذهان. لقد قال (جي. ادورد براون) بصدد منح امتياز التبغ الى شركة انكليزية عام ١٨٩٠ ان المجتهدين حرموا على الشاه التدخين على اساس عدم شرعية منح امتيازه الى شركة غير مسلمة. وقد اطاع الشاه هذا الامر. وقد فشلت حكومته في اتخاذ هذه الخطوة... وحتى الشاه وجد نفسه فجأة مجرداً من تبغه(٩). أن هذه البداية الموفقة بالنسبة للمجتهدين انتهت بثورة ١٩٠٦ وقد سجلت هذه الثورة الانتصار على الشاه واقرار الدستور الايراني.

ان اثر الدين واضح في دستور ١٩٠٧. فقد جاء في مادته الاولى نص على ان دين الدولة الرسمي هو الدين الاسلامي حسب المذهب الجعفري. وقد جاء في مادته الثانية لزوم عدم تعارض القوانين الصادرة من الهيئة التشريعية مع الشريعة الاسلامية – المذهب الجعفري – وللعلماء المجتهدين تقرير ذلك. فكأنهم ضمنوا لانفسهم حقوق المحاكم العليا التي تبت في دستورية القوانية أو شرعيتها. اما التشكيل الرسمي لهيئة العلماء التي تبت في هذا الامر فيتكون من خمسة مجتهدين على الاقل ينتقون على اساس العلم بالشريعة الاسلامية والسن. وبعد النظر في القانون موضوع البحث يتقدم به العلماء مع اعتراضاتهم الى الهيئة التشريعية لابطال القانون جزءا أو كلاً. ويستمر حق هذه المحكمة في العمل حتى ظهور الامام المنتظر.

ان الفلسفة التي يعتمد عليها المذهب الشيعي ونجاح مجتهديه في توجيهاتهم وبلورة مصالحهم بشكل قانوني في ايران وتصادمهم الدائم مع الانكليز في المجال السياسي الايراني خلق من المجتهدين جماعة واضحة الاغراض بينة الوسائل مزودة بثقة قوية في المستقبل مما دفعهم الى ان يساهموا في الثورة العراقية على اساس ديني. ولكن فشل الثورة وانحسار القوة الدينية، ضمناً، لم يجرد المجلس التأسيسي من مدافعين عن المذهب الشيعي يقولون بضرورة تطبيقه على معتنقيه حسب التقاليد والعادات الجارية مما أدى الى ان يتبلور هذا الاثر في بعض مواد الدستور العراقي.

(مذكرات المجلس التأسيسي ص:٥٩٥-٥٩٦ و٨٣٨-٨٤٨).
انني في بحثي هذا لا أريد أن ادخل الطائفة السنية كقوة دينية نظرا لما تمخضت عنه الثورة العربية من اغراض تناقض الخلافة الاسلامية التقليدية في الصميم. لذلك فأنه من الاصح ان تعتبر هذه القوة ثقافية تدافع عن الفلسفة القومية والتي تبلورت في الجمعيات السرية على عهد الحكم العثماني الاخير. هذا فضلاً عن اثر قادة هذه الطائفة في الفعاليات التي ظهرت عن طريق هو اقرب ما يكون الى الحركات القومية العربية والثقافة التي تؤيدها.

ثالثاً - النظام القبلي

كانت ولا زالت القبائل العراقية تقسم الى قسمين: القبائل الرحل التي تعيش على الرعي والمقايضة والسلب، والقبائل المستوطنة التي تعيش على الزراعة. اما من الناحية التشكيلية فلم تكن القبيلة اكبر وحدة موجودة. لقد كانت هناك اتحادات قبلية غالباً ما تبعثها ضرورة الحرب أو المنافع المتبادلة. ويمكننا ان نضرب مثلاً لهذه الاتحادات باتحاد قبائل عفك واتحاد قبائل المنتفك، التي تمتعت بنوع من السلطان السياسي الفعلي. وقد استمرت القبائل واتحاداتها في اشتباكات عسكرية مستمرة مع الدولة العثمانية. اما اهم الاسباب التي كانت تثير مثل هذه المنازعات فهي الضرائب والتجنيد الاجباري.
لقد تغير الوضع بعد الاحتلال البريطاني. اذ تطلعت مصلحة الانكليز في سبيل حفظ النظام الى وضع اسس جديدة بشأن هذه المشكلة. ان اهم هذه الأسس هي: ١- الاعتراف بالنظام القبلي. ٢- استبدال الشيوخ المعارضين للانكليز بآخرين موالين للانكليز. ٣- الزام رؤساء القبائل بانجاز واجبات تطلبها منهم ادارة الاحتلال. ٤- اضعاف النظام القبلي سياسياً في حدود تعارضه مع المصالح الانكليزية.
ان المحور الاساسي الذي كانت تدور عليه هذه المشكلة هو ملكية الارض والمصلحة الانكليزية مما بلور الحال وخلق منه سبباً من اسباب الثورة العراقية.
ولم يتخل الشيوخ عن مطاليبهم في المجلس التأسيسي لتاييد النظام القبلي رغم فشل الثورة عسكرياً. فقد طلب الشيخ سالم الخيون وجوب تشكيل محاكم قبلية واقرار وضع العشائر ودعم سلطة الشيوخ (مذكرات المجلس

التأسيسي ص: ٨٩٨-٨٩٩). أما الشيخ رايح العطية فقد طلب ان يحافظ دستورياً على حقوق التصرف بالاراضي (مذكرات المجلس التأسيس ص:٨٩٩). وقد طلب ايضاً المحافظة على حقوق الشيوخ وجعل رئاسة القبائل وراثية، وحصر مسؤولية القبيلة بشيخها (مذكرات المجلس التأسيس ص:٩٠٨). وقد أيد الشيوخ جميعاً النص على لزوم حل مشاكل القبائل حسب عادات العشائر (مذكرات المجلس التأسيسي ص. ٩١٤-٩١٥). كذلك أثيرت قضية اشتراط معرفة القراءة والكتابة في المرشحين للنيابة (مذكرات المجلس التاسيسي ص: ٧٩٣-٨٠٤) وقد دارت مناقشات حادة حول المواضيع السابقة انتهت بانتصار حاسم للشيوخ (مذكرات المجلس التأسيسي ص: ٨٩٧-٩١٧). ولم يقف الحال عند هذا الحد فقد طلب ممثلو القبائل حين مناقشة قانون الانتخاب تمثيل العشائر الرحالة. ولكن الاقتراح فشل (مذكرات المجلس التأسيسي ص: ١٢٥٧-١٢٨٢).

رابعاً - المثقفون

وهم على الاغلب موظفو الدولة العثمانية من العرب الذين انشغلوا بالفعاليات السياسية قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى. ان عدم تحقيق الوعود التي قطعها الحلفاء للعرب بعد الثورة العربية خلق في هذه الجماعة تلهفاً لبلورة ضماناتهم الاقتصادية خصوصاً بعد ان فشل الملك فيصل بن الحسين في ادامة حكمه في سورية لذلك وجدوا متنفساً في الثورة العراقية ودعوة الملك لتولي عرش العراق. ان التسيب السياسي وفقدان الضمانة التي شعر بها هؤلاء كانا عاملين مهمين في مساومة هذه الفئة على حساب حقوق الشعب. وقد كانت النتيجة تكوين طبقة بيروقراطية قوية في العراق. فأثرت هذه الجماعة اذاً على شكل الدستور وتشكيلات الحكومة العراقية نتيجة لذلك. فلم توجد المناصب والوظائف في أغلب الاحيان حسب متطلبات الوضع وحاجات الشعب انما لضمان امتصاص هؤلاء المثقفين. وقد اتبعت الحكومات المتعاقبة هذه السياسة مما جعل من الحكومة جهازاً يشتط في تركيبه عن الحلول الجذرية لهذه المشكلة. ويبدو الامر واضحاً اذا عرفنا ان حكومة الاحتلال لم تعين اكثر من عشرين موظفاً يمكن اعتبارهم من الوطنيين المثقفين من مجموع ٥١٤ موظفاً (١٠).

خامساً - العائلة المالكة

أردت ان اضيف هذا العامل كعنصر مستقل لما له من قواعد تختلف اختلافاً كلياً عن العناصر السابقة. وما تغلب مؤيدي الملكية على انصار الجمهورية. وما تبنّي نظام الملكية في الدستور العراقي الا اثر من آثار هذا الانتصار.

ولا بد من ان نذكر ان طبقتي الملاكين – وهما طبقة الاقطاعيين العثمانيين المنحلة وطبقة التجار – لم تنفردا بتأثير خاص انما ذابت آثارهما في الطبقات المؤثرة الأخرى. ان هاتين الطبقتين اتخذتا هذا الموقف لضعف مركزهما العددي ولعدم تهديد مصالحهما بصورة مباشرة. بل على العكس نجد ان التيار العام كان في صالحهما فلم تحركا ساكنا وانتظرتا نتيجة التيارات المختلفة. أما طبقة العمال فلم تكن مولودة بعد. أما الفلاحون فلم يكن لهم من الوعي الخاص بهم مما يدفعهم الى دخول المعركة هذا من ناحية ولارتباطهم أما بالنظام القبلي أو بالملاكين من ناحية أخرى.

٤– هل طرأ تبدل – في القوى السياسية منذ ان صودق على الدستور؟

لا يمكن انكار هذه الحقيقة. ان تطور المجتمع العراقي من الناحية الاقتصادية اضاف لهذه القوى عناصر جديدة. فقد ولدت الطبقة العاملة ونمت نتيجة للتصنيع. وقد شهدت هذه الفترة بداية تبلور الفلاحين وتحسسهم بمشاكلهم الخاصة منفصلة عن العناصر الاخرى. وتحول قسم كبير من الشيوخ الى ملاكين، بالاضافة الى الملاكين السابقين يستغلون اقطاعياتهم على اساس رأسمالي ونشأت طبقة من التجار لهم مصالح وآمال ووعي وفقدت القياد ةالدينية كثيراً من صلابتها واتصالاتها المباشرة بالناس. وقد تأثر مركز الملك من الناحية الفعلية بنمو وضمور وولادة هذه القوى السياسية. وما تعديلات الدستور العراقي في تاريخه القصير وتفسيراته الا مظهر بسيط يقتضيه دعم النظام القانوني القائم، وذلك للتباين بين نصوصه التي وضعت اولاً وبين الحقائق الاقتصادية الجديدة.

٥– التفسير ام التعديل؟

الآن نرجع الى معالجة الحل لهذه المشكلة. هل لنصوص الدستور العراقي من المرونة الكافية لتحمل زخم التيارات الجديدة أم لا بد من النظر في العلاقات الدستورية على ضوء التطورات الاقتصادية الحديثة؟ ان البت في

هذه القضية يقتضي اختبار وسيلة التفسير موضوعاً وشكلاً.

أ- التفسير من الناحية الموضوعية

يقوم التفسير عندما يوجد النص. أما اذا انتفى النص فلا تفسير. وبذلك يمكن ان نقول بأن التفسير يخرج عن نطاقه جميع القوى الجديدة التي تتطلب اعترافاً قانونياً أو قالباً قانونياً كما عبرنا عنه سابقاً. أما اذا وجد النص وتوفرت له خاصة دلالته صراحة على مضمونه فلا مجال للتفسير ايضاً. وفي ذلك حكم ايجابي بالقضاء على القوى السياسية الجديدة.

ويلجأ الى التفسير فقط عندما يوجد النص، وتوجد فيه العيوب كالغموض في حالة احتمال اللفظ اكثر من معنى، وكالتناقض بين نصين، وكالنقص في التشريع ذاته.

ويمكن تقسيم المدارس التي تحكم الدساتير التي نتكلم عنها الى قسمين:

الاول، المدارس التي تعنى بتفسير النص على اساس النية الحقيقية للمشرع. وصفة الحقيقة تتوفر اذا ما توفرت الدلائل والنيات على وجودها قطعاً وقت التشريع، أو على اساس النية المفترضة أو المحتملة زمان التشريع ايضاً.

الثاني، المدارس التي تفسر النص على أساس النية المحتملة وقت التطبيق لا وقت التشريع.

ان الفرق واضح بين هذين القسمين من المدارس، وذلك لان القسم الاول يأخذ التفسير باعتباره جزءاً من التشريع كما لو فسره واضعو الدستور انفسهم وفي زمانهم. أما القسم الثاني فيدخلون في التفسير عامل تأثر عقلية المشرع ذاته بالتطورات الحديثة. فالمدارس الاولى جامدة جموداً كليا، أما الثانية فجامدة على النظام بصورة اساسية، ولكنها تسمح للتفسيرات على ضوء التطورات الحديثة على ان تنسجم مع النظام القانوني القائم. أما ان يشتط التفسير عن اسس النظام القانوني فمرفوض من كلا النوعين لانه تشويه لمقصد المشرع وتعطيل لاحكامه واغتصاب المفسر سلطة التشريع.

بالاضافة الى هذه القيود الموضوعية للتفسير نجد ان طرق التفسير لا تنصب الا على الطرق الداخلية التي تلعب دورها ضمن المنطق القانوني داخل النص، وهي القياس ومفهوم المخالفة ومفهوم الاولوية، والا على الطرق الخارجية التي ترجع بالنص، لاغراض التفسير، الى مصادره التاريخية والاعمال التحضيرية المتعلقة بالنص ذاته والعرف والعادة والحكمة التي

توخاها المشرع منه. وفي تحديد هذه الطرق قيود واضحة ايضا على المفسر وتحديد مجال تفكيره بنظام معين.

ب - التفسير من الناحية الشكلية، أو من يقوم بالتفسير؟

يقوم بالتفسير الفقهاء ولآرائهم صفة التوضيح والتوجيه ولكنها لا تضمن صفة الالزام. ومع ان هذا النوع من التفسير قد يتضمن التطورات الحديثة ويدخل في حسابه القوى الاقتصادية الجديدة فانه لا يضمن لنفسه التطبيق، فضلاً عن ان الفقهاء يتوزعون على طبقات مختلفة وقد يدافعون عن آرائهم ضمن مصالح معينة، ربما اتفقت أو اختلفت مع المصلحة العامة. وقد يقوم بالتفسير القاضي لاغراض الحكم في قضية معينة. ولا يترتب للتفسير حكم الالزام الا في القضية المعروضة. ففضلاً عن خدمة التفسير في هذه الحالة لقضايا مفصولة عن بعضها وفضلاً عن امكان الرجوع عنه، نجد كما قلنا سابقاً انه يندر ان يوجد من القضاة من يشتط فيورد تفسيراً خلافاً لما تقتضيه القواعد القانونية العامة.

وهناك التفسير التشريعي وتقوم به الهيئة التشريعية. ومن الواضح جداً ان الهيئة التشريعية اذا ما التزمت بالتشريع السابق فلا مجال للشذوذ عن القواعد العامة في حدود النص المفسر. أما اذا اشتطت الهيئة التشريعية فيعتبر ذلك تشريعاً ولا مجال للكلام على هذه الناحية في هذا الباب.

أما بالنسبة لتفسير الدستور العراقي أو البت في كون قانون من القوانين يناقض الدستور فقد نصت المادة (٨١) من القانون الاساسي على تشكيل محكمة عليا لهذا الغرض. أما تشكيلها فتنص الفقرة الثالثة من المادة (٨٢) من القانون الاساسي على تأليفها من «ثمانية اعضاء عدا الرئيس ينتخبهم مجلس الاعيان من بين اعضائه واربعة من حكام التمييز أو غيرهم من كبار الحكام وتنعقد برئاسة رئيس مجلس الاعيان. واذا لم يتمكن الرئيس من الحضور يترأس جلسة المحكمة نائبه». أما تحريك هذا الجهاز للعمل فلا يكون حسب المادة (٨٣) الا بصدور ارادة ملكية تصدر بموافقة مجلس الوزراء. أما اخضاع قضايا التفسير الى المحكمة فيكون بناء على قرار من مجلس الوزراء او قرار من احد المجلسين وذلك سيراً مع منطوق الفقرة الثانية من المادة (٨٢) اما بالنسبة لاتخاذ قرار ما فقد نصت المادة (٨٦) في فقرتها الاولى بأن البت في مخالفة احد القوانين للقانون الاساسي يستلزم استصدار قرار بأكثرية ثلثي الاعضاء. ونصت المادة (٨٧) على

الاكثرية اللازمة لاتخاذ قرار التفسير وهي الاكثرية المطلقة.
ان أهم ما يرد على الذهن عند قراءة هذه النصوص: اولاً، أثر السلطة التنفيذية الواضح في تحريك ماكنة المحكمة العليا واتخاذ القرار اللازم. ثانياً، الالتباس بين المقصود باحالة القضايا الى المحكمة واجتماع المحكمة. فقد نصت الفقرة (٢) من المادة (٨٢) على «...أما الامور الاخرى - والمقصود بها تفسير الدستور وتناقضه مع القوانين - فتحال الى المحكمة العليا بقرار من مجلس الوزراء أو بقرار من احد مجلسي الامة. وقد نصت المادة (٨٣) على: «اذا وجب البت في أمر يتعلق بتفسير أحكام هذا القانون.... تجتمع المحكمة العليا بارادة ملكية تصدر بموافقة مجلس الوزراء».
يتوضح الإشكال لو سألنا السؤال التالي: اذا قرر احد المجلسين احالة نص لتفسيره للمحكمة العليا. فهل يفهم من ذلك ان مجلس الوزراء يجب ان يوافق على تشكيل المحكمة أم له ان يعارض ويمتنع عن اصدار مثل هذا القرار؟ ان فصل تشكيل المحكمة عن سبب تشكيلها يؤدي الى فرض الرقابة التنفيذية على قرارات السلطة التشريعية بهذا الشأن. وقد يصل الامر الى الغاء اثرها بتاتاً ان التوفيق بين هذين النصين على هذا الشكل يستلزمه اختلاف محلّي النص واختلاف طبيعتي موضوعي النصين والنية الحقيقية للمشرع بتغليب السلطة التنفيذية على التشريعية.
ثالثاً - هل يجوز للمحكمة العليا ان تفسر النص الواحد وتتخذ قرارا في نفس الموضوع مرتين؟ لم آجد في الدستور ما يمنع ذلك. وقد يترك الاخذ بهذا الرأي في المقبل من الايام لو بقي الدستور على حاله ويظل المجال واسعاً لتناحر المفسرين حسب ما تمليه القوى السياسية آنذاك (*). لقد بين القانون الاساسي العراقي ايضاً كيفية تفسير القوانين والانظمة كما بين المرجع المختص للبت بقانونية الانظمة بمواده (٨٤) والفقرة الثانية من المادة (٨٦) والمادة (٨٧). ولم يعد القانون الاساسي في هذه المواد القاعدة السابقة في ايكال هذه الامور للسلطة التنفيذية اطلاقاً.
يمكننا ان نستلخص مما سبق ما يلي:
أولا - ان التفسير حلقة مكملة للتشريع نفسه ويحتم الواقع في اغلب الاحوال الانسجام بينه وبين الاسس الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي قام عليها التشريع. ولا يخفى ان الدستور العراقي لا ينحصر فقط، كما يتوهم البعض في نصوص القانون الاساسي بل يجب ان يلحق به معاهدة

١٩٢٤ وتعديلاتها، كذلك يجب ان يلحق به امتيازات النفط وتعديلاتها. فكلها تكون جزءاً من الدستور العراقي وتؤخذ بنظر الاعتبار عند تفسيره.
ثانياً - ان التفسير الذي يمكن ان يتم ضمن هذا الجهاز الدستوري لا يمكن ان يشتط عن اسابه.
ثالثاً - لو فرضنا ان امكن الاشتطاط وذلك بفرض رأي معين ليس له سند دستوري فانه أمر غير دستوري ولا يبلور قطعاً حقاً مبيناً على اسس تختلف اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ويمكن العدول عنه أو الغاء آثره بتفسير آخر.
لذلك فاني ارى ان اعادة النظر في الروابط القانونية بمفهومها العام على اساس التطور الاقتصادي الحديث يبعدنا عن كثير من المشاكل. وربما كان في قول امجد العمري، عضو المجلس التأسيسي تنبؤاً للمستقبل حينما قال: «انكم ربما تكتبون مادة بقطرة من الحبر ثم تحتاج الامة في المستقبل لمحوها الى سيل غزير من الدماء» (مذكرات المجلس التأسيسي ص:٦٢١).

(*) «برأيي انه اذا كان القرار الذي اتخذته المحكمة العليا في تفسير القانون الاساسي لم يرفع الغموض والابهام عن النص المطلوب تفسيره، جاز تأليف المحكمة العليا ثانية لتفسير ذلك النص لبقاء السبب الذي اقتضى عقد المحكمة العليا اولاً، وجاز تكرر ذلك ايضاً، فاذا كان قرار المحكمة العليا واضحاً في تفسير النص لم يعد جائزاً للمحكمة العليا ان تفسر ذلك النص فتتخذ قرارا في نفس الموضوع مرتين. وسندي في هذا الرآي الذي ابديه، ان المحكمة العليا تؤلف لاغراض معينة عددتها المادة ٨١ من القانون الاساسي العراقي وهي: ١- محاكمة اعضاء مجلس الامة المتهمين بجرائم سياسية أو بجرائم تتعلق بوظائفهم العامة، ومحاكمة حكام محكمة التمييز عن الجرائم الناشئة من وظائفهم.
٢- البت بالامور المعلقة بتفسير القانون الاساسي. وموافقة القوانين الأخرى لاحكامه.
ففي موضوع التفسير لا تؤلف محكمة عليا الا اذا كان هنالك سبب يدعو للتفسير، فاذا كان النص صريحاً واضحاً لا غموض فيه ولا ابهام امتنع عقد المحكمة العليا لاعطاء قرار بتفسير ذلك النص الواضح الصريح، والا اتخذ التفسير وسيلة لتغيير وتبديل احكام الدستور أو ادخال احكام جديدة فيه، وهو امر لا تملكه المحكمة العليا ولا الهيئة التي تؤلف المحكمة العليا أو

تدعو الى تأليفها. فاذا كان النص غامضاً وفسر بقرار من المحكمة العليا تفسيراً ازال ذلك الغموض، اعتبر هذا التفسير جزءاً من الدستور وكانت له قوته، ولم يعد جائزاً اعادة تفسير ذلك النص لعدم وجود المبرر لتفسير النصوص الواضحة من قبل المحكمة العليا، وذلك كما لو كان الامر يتعلق بنص واضح ابتداءً. ولعل في استعمال كلمة «البت» في الجملة الواردة في موضوع وظائف المحكمة العليا وهي «... وللبت بالامور المتعلقة بتفسير هذا القانون» في آخر المادة ٨١ وكذلك في اول المادة ٨٣ من القانون الاساسي، لعل في استعمال كلمة «البت» ما يؤيد رأيي هذا».

حسين جميل

«اعتقد ان المشكلة تنحصر في نقطتين: الاولى: الجهة التي تقرر وضوح النص أو غموضه. الثانية. تطور مفهوم الكلمات حسب تطور المجتمع بمختلف نواحيه.

أما بشأن النقطة الاولى فالدستور واضح في هذا الشأن، اذ نصت الفقرة الثانية من المادة الثانية والثمانين على ان لمجلس الوزراء أو مجلس الاعيان الحق في تقرير كون النص الدستوري غامضاً ويحتاج الى تفسير أو ان النص القانوني يحتمل ان يتناقض مع احد نصوص الدستور.

ولكن ما هي العوامل التي تلعب في تفكير هذه المؤسسات لاتخاذ مثل هذا القرار؟ وهذه هي النقطة الثانية. اني اعتقد ان هذه المؤسسات الثلاث انما جاءت الى مراكزها القانونية نتيجة لتفاعل جميع القوى السياسية في العراق ومن غير المتصور ان تندفع هذه الهيئات الى أن تظهر بأشكالها القانونية الا اعتماداً على المصالح التي شرحتها. ولكن لو فرضنا ان النص كان صريحا واضحاً فهل تفهم الحكومات العراقية المتعاقبة أو المجالس النيابية المتتالية أو مجالس الاعيان النص نفسه على نفس الاسس؟ كلا ان مفاهيم الكلمات لا ألفاظها هي التي تقرر وضوح النص. وبما ان مفهوم أي لفظ يتطور بتطور المجتمع بمختلف نواحيه فلا مجال اذاً للقول بثبوت مفهوم معين مهما تطور المجتمع. وهذا مما يزيد في فشل امكانية ضبط مفهوم اللفظ لزمن طويل. ولا يفوتني ان اذكر ان عامل التطور الاجتماعي هو المهم في تطوير المفاهيم. أما عامل الزمن فلا اهمية له ان لم يرافقه التطور الاجتماعي. وتلك حالة يصعب وجودها. بقي ان نقرر أي المفاهيم ستتبناها الهيئات الثلاث؟ ان ذلك متوقف على طبيعة القوى السياسية التي تستند اليها هذه الهيئات. وعلى

ذلك فقد يكون النص الواضح – في هذا اليوم – نصاً غامضاً بعد أمد. ولا اعتقد ان بين هذه النتيجة وبين تفسيرات المحكمة العليا تبايناً يذكر. كما لا اعتقد ان بين ما ترك من قوانين مطبقة في العراق – يمكن الجزم بعدم دستوريتها – شذوذاً عن هذه النتيجة.

وما رأي الاستاذ حسين جميل الا مثل للتفسير الفقهي في هذا المجال. ومن الممكن جداً ان يناقضه فقيه آخر. ان اختلافهما في هذا الموضوع يمثل قطعاً تناحر المفسرين حسب ما تمليه ارتباطاتهم السياسية وقواعدهم الاقتصادية. انني في الحقيقة أكدت انتفاء النص الدستوري الذي يحكم الموضوع وقلت بأمكان استفادة القوى السياسية المختلفة من هذا النص.

وما رأي الاستاذ الا وجه من أوجه الاستفادة من انتفاء النص. ولا اعتقد ان رأيه سيكون الاخير في هذا الموضوع.

المؤلف

بغداد ١٩٥٤

هوامش

1- Ames V. Herman. 'AMENDMENTS TO THE CONSTITUTION OF THE UNITED STATES' Papers on the American Historical Association, Vo.4, Oct. 1891. Part 4. p.270.

2- Parfit. Canon; MESOPOTAMIA: THE KEY TO THE FUTURE: London; Hodder and Stoughton; 1917: pp.34-35.

3- Sykes, Sir Mark, THE COMMERCIAL FUTURE OF BAGHDAD. London, the Complete Press, 1917. p.4.

4- ibid, p.8.

5- Geere, H. Valentine; BY THE NILE AND EUFRATES; Edinburgh; T.&T. Clark; 1904: pp. 342-344.

6- Bullard, Sir Reader, BRITAIN AND THE MIDDLE EAST FROM THE EARLIEST TIMES TO 1950. London: Hutchinsons University Library, 1951 p.53.

7- Wartislaw. A. Chres: ACOUNSUL IN THE EAST. Edinburgh and London: William Blackwood and Sons; 1924: p.139.

٨ الحكومة العراقية، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي، بغداد، ١٩٢٤ ص: ٣٣٩.

9- Browne, Edward G.: THE PERSIAN CONSTITUTION MOVEMENT: PROCEEDINGS OF THE BRITHISH ACADEMY 1917-1918: London; Humphrey Milphord, 1919: pp.321-322.

10- Bell, Miss Gertrude; REVIEW OF THE CIVIL ADMINISTRATION OF MESOPOTAMIA; London; His Majesty's Stationary Office; 1920; P.122.

لحوم الطواطم والمسوخ

د. رشيد البندر

«وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه إلا امم مثلكم»

قرآن كريم

ان غالبية الطواطم التي قدسها البشر كانت من جنس الحيوان، فطوطم النبات او الجماد لم تترك اثرا كاثر الطوطم الحيواني في العقائد الدينية. كذلك بالنسبة للاضاحي، فلأن النبات او الجماد خال من الدم لم يصلح ان يكون ضحية او قربانا. ومرجعية تحريم تناول الدم في الاديان كونه «ماء الحياة» ودليلا على الروح في الاجساد، فهو القربان الحقيقي من الحيوان وليس اللحم والعظام، لذا يُحرم تناول اللحم الا بعد اهراق الدم لوجه الله. وقد ورد في التوراة: «ودم ذبائحك يراق على مذبح الرب إلهك واللحم تأكله». وخلو جسد القربان من بقايا الدم يعني خلوه من اثر الروح وهي حق الله دون غيره، وقد ورد في القرآن الكريم: «ويسألونك عن الروح قل الروح من امر ربي». ودينيا يعتبر كل ذبيح قربانا، فاذا لم يتلَ عليه اسم الله عند الذبح يكون قد أهل به الى وثن وهذه علة اخرى للتحريم. وقاعدة التحريم هي: (تحريم ما ذبحه الله، وتحليل ما ذبحه الانسان).

ارخ الانسان لمعبوداته الحيوانية برسم صورها على جدران الكهوف والمغارات، للتبرك والحماية، ولعل هذه الرسوم قادت الى عبادة الاصنام، (رغم ان مؤرخي عبادة الاصنام لهم رأي آخر)، وبذلك اصبح الحيوان ينحر كقربان لصورته او

تمثاله. ان القول الشائع «من اعتقد بحجر كفى» قد يغني عن الخوض في مبررات عبادة الطوطم بشكل عام، لكن هاجس حب المعرفة يدفع باتجاه البحث في جذور هذه العبادة والوقوف على تصوراتها الميثولوجية والدينية الغابرة. ذلك لا يتعارض مع معتقدات وطقوس بعضها ما زال قائما بل يؤدي الى الفهم المتبادل بين الناس والاعتراف بالآخر. والحقيقة غير المسلّم بها من قبل البعض، ان الناس لم ينشأوا على مقدّس واحد، وسيستمرون هكذا. وطبيعي ان التنوع قاد الى اختلاف الطقوس، وبدون ادراك ذلك تكون الصلاة للبقرة سخفا لدى اهل التوحيد السماوي، بينما يثير عجب الهندوس الدعاء للاله المنزه. ولماذا يكون طعام اهل هذه الملّة رجسا يغضب الرب وطعام ملة اخرى طاهرا يرضي الرب؟

قدس الانسان البقرة، واجل الخيول، وتخيل الملائكة باجساد حيوانية، وتعجب من خبر البراق التي وصفها الدميري بكونها: «دابة دون البغل وفوق الحمار بيضاء كان الانبياء يركبونها»(١). وخاتم الدين الصابئي المقدس (الاسكندولة) يتألف من صور اربعة حيوانات(٢): (الحية والعقرب والاسد والزنبور) ترمز على التوالي الى عناصر الطبيعة الاربعة (التراب والماء والنار والهواء)، تختم به سرة الوليد، وموضع القبر قبل حفره، مباركة للحياة واكراما للموت. والحية التي تذكر الاسطورة سرقتها لنبات الخلود، الذي غامر من اجله جلجامش، لعنت من قبل اليهودية لمساهمتها في اغواء آدم، بينما حلت رمزا مقدسا نحته الايزيديون(٣). على واجهة كعبتهم، مزار الشيخ عادي في شمال العراق.

وظهر الغراب في التوراة رسولا ارسله نوح، لكنه لم يأته ببشارة يبس الارض، وفي القرآن تعلم الانسان منه حفر القبور، ليضرب به المثل: «اشأم من غراب البين». وقبل ذلك تمنى اهل دلمون السومرية ان لا ينعب فيها غراب. فالغربة الموحشة توأمه اللغوي، بينما يتخذ من الحمامة رمزا للسلام، فهي التي حملت الى نوح غصن الزيتون الاخضر علامة على انحسار الطوفان. ومن بين انواع السمك يصطفي أهل الاهوار سمكة الجري الملعونة هناك، حارسا لهم من عبث الشياطين، تعلق على واجهات بيوت القصب لتطرد «الطنطل» وكان البابليون يقرأون اكباد الغنم، كقرأة كف الانسان، اعتقادا منهم بصلة روحية بين ابراج السماء وكبد هذا الحيوان. كذلك قدس الانسان ثم اهان الخنزير، وهناك من يشير الى ان الخنزير كان طوطما(٤).

وكانت القرابين البشرية تقدم للاله، ومن آثارها وأد البنات والختان، ثم اخذ الانسان يستعيض عنها بالقرابين الحيوانية، فكان الكبش عوضا عن ابن ابراهيم

الخليل، والابل عوضا عن ابن عبد المطلب.
ويتبادل البدوي مع الحيوان خيرة الاسماء فالاسد هو عنبس وحيدرة واسامة وهرثمة وضيغم، والذئب هو آوس ونهشل، والصقر قطامي، وفحل الحجل يعقوب، وفرخ العقاب هيثم، والحمامة عكرمة، والفيل كلثوم وثعلبة، وبيض النمل مازن، والحية ارقم، والخنزير يكنى بأبي جهم، وابي زرعة وابي عتبة وابي علية وابي قادم.
تتقدم هذه الشخوص والعلاقات كفاتحة في محاولة لاستقراء جذور العلاقة بين المقدس الحيواني وما وصلنا من تحليل وتحريم أو تفاؤل وتشاؤم. هذه الجذور يلعب فيها الحيوان دورا رئيسيا، فتارة يظهر كمعبود وتارة اخرى يبدو خسيسا يحرم لمس شعره. لكن السحر والطب جائزان بقرونه وعظامه وشحمه.
ارتبط اسم الحيوان بمعنى الحياة، ففي العربية اشتق من حيي، وقبلها يسمى في السريانية (حايوتو) من حيا وفي بعض لهجات الآرامية الشرقية (المندائية) يسمى (هيوا) من هيا. وبما ان الولادة تعني الحياة، لذا اطلق العرب تسمية (حيي) على فرج اناث الحيوان، وتسمية (حي) على فرج المرأة كبوابة الى الحياة. وتقديسا لذوات هذه الابواب ورد تحريم ذبح انثى الحيوان في بعض الاديان. وقد سمى القرآن الكريم الحياة بالحيوان بقوله: «وما هذه الحياة الدنيا الا لهو ولعب وان الدار الآخرة لهي الحيوان لو كانوا يعلمون».
وعلى مستوى التأليف حول الحيوان هناك «كتاب الحيوان» للجاحظ (ت ٢٥٥هـ) و «حياة الحيوان الكبرى» للدميري (ت ٨٠٨هـ) و«عجائب المخلوقات» للقزويني (ت ٦٨٢ هـ)، ومن مصادر مؤلفيها كان كتاب «تحفة الغرائب» و«الحيوان» لا رسطو وقد ترجمه عن السريانية ابن زراعة(٥). وكذلك تأثير الجاحظ الى حد ما في كتابه باستاذيه يزيد بن عبد الله بن الحر، وابراهيم بن سيار النظام المعتزلي. وكان الاخير يقوم بتجارب مباشرة على الحيوانات لدراسة طبائعها. وعن ذلك يقول الجاحظ: «ومن هذه التجارب عرف ان اناث الكلاب السلوقية اسرع تعلما من الذكور، وجميع اصناف السباع ذكورتها اجرأ وامضى واقوى الا الفهد والدببة، وهذا خلاف ما تعرفه العامة»(٦). واطرف ما ورد في عجائب القزويني ذكره لاوصاف حيوانات اسطورية منها: طائر من نور لايستطيع المرء ان ينظر اليه لقوة نوره، وعندما يظهر تكون امواج البحر قد سكنت، وسمكة يزيد طولها على ثلثمائة ذراع يُخشى على السفن منها، وحيوان يطلع من الماء والنار تخرج من منخريه، او حية تبتلع الجواميس وغير ذلك كثير. وهناك مؤلفات اخرى تختص في انواع

محددة من الحيوان مثل مؤلفي الخيل للاصمعي وابن قتيبة، وكتب الطير، والنحل، والغنم، والابل، والحيات، والعقارب، والوحوش، وتشريح الحيوان.
اتخذ الانسان من الحيوان طوطما بدافع الخوف او الاعجاب بالقوة والشكل، او بدافع العرفان على المساعدة في العمل او الغذاء اوالحماية. ويتجلى ذلك بمظاهر عديدة كأن يُحرم على جميع افراد العشيرة ان يمسوا بسوء اي فردا من افراد طواطمها، كما يحرم عليهم ان ياكلوا لحمه، او يدخلوا شيا من عناصره في اجوافهم. ومخالفة هذه القاعدة تعد في نظر العشائر من اكبر الجرائم ويعتقدون انها تؤدي تلقائيا الى موت المجرم موتا عاجلا او بطيئا او عذابه عذابا اليما، ويستثنى من هذه القاعدة بعض الحالات التي حددتها التقاليد، فمن ذلك انه يباح لافراد العشيرة في بعض المناسبات الدينية ان ياكلوا من طوطمهم الخاص على انه طعام «رباني مقدس»(٧)
ان اباحة تناول لحم المعبود المذكور، تظهر مستحيلة في مناسبات اخرى. يذكر عن المصريين القدماء انهم «أكل بعضهم بعضا ابان المجاعة، فذلك آثر عندهم من الاعتداء على تحريم اكل الحيوان الذي اتخذته القبيلة طموطما»(٨) وما فعله المصريون قديما، يفعله الهنود اليوم، حين يمتنعون عن ذبح البقرة كونها مقدسة، ويمتنعون عن تناول لحم ذوات الانفس كافة، او قتلها الا للضرورة القصوى، كالدفاع عن النفس. ورغم اندثار الكثير من العبادات الطوطمية، لكن كثيرا من تحريماتها أنتقلت الى اديان موحّدة.
وهكذا ظهرت التحريمات للحوم حيوانية في اليهودية. فجاء في سفري الاحبار/١١ والاشتراع/١٤: «لا تأكل رجسا، هذا ما تأكلونه من البهائم: والبقر والضأن والمعز، والايل والظبي واليحمور والوعل والرئم الثيتل والزرافة، وكل بهيمة ذات ظفر مشقوق شطرين وهي تجتر من البهائم فأيها تأكلون، واما هذه من المجترات ومن ذوات الاظفار المشقوقة، فلا تأكلوها: الجمل والارنب والوبر فانها تجتر، ولكنها ليست بذات ظفر مشقوق، فهي رجس لكم. والخنزير فإنه ذو ظفر مشقوق، ولكنه لا يجتر، فهو رجس عليكم، لا تأكلوا شيئا من لحمها وميتها لا تمسوا». وقد اشار القرآن الكريم الى بعض تحريمات اليهودية في سورة الانعام/١٤٦: «وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر، ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومها، الا ما حملت ظهورها او الحوايا او ما اختلط بعظم، ذلك جزيناهم ببغيهم وإنا لصادقون». فهذه التحريمات اعتبرها القرآن عقوبة من الله على اليهود، بينما تظهر في التوراة امراً إلهيا مباشر كما ورد في سفر الاحبار/٧: «وكلم الرب

موسى قائلا : كلم بني اسرائيل وقل لهم كل شحم من بقر او ضأن او معز لا تأكلوه وشحم الميتة يستعمل في كل صنعة، ولكن لا تأكلوه. مَنْ اكل شحماً من البهيمة التي يقرب منها وقيدة للرب، يقطع ذلك الانسان الذي اكله من شعبه. وكل دم لا تأكلوه في جميع مساكنكم من الطير والبهائم، واي انسان أكل شيئا من الدم يقطع ذلك الانسان من شعبه». وقد ورد سبب تحريم اليهودية لدم وشحم الحيوان في تفسير سفر الاحبار للقديس افرام السرياني/٣٣: «ان الدم به يعيش كل حيوان، فمن اجل هذا لا تأكلوه. نهى من اكل الشحم الذي خصه لنفسه لكي يعلمنا ان ما هو خاص به، لا ينبغي لنا نتعدى عليه ونستعمله». كذلك وردت اشارة صريحة في التوراة/ الاشتراع ٢٣ الى تحريم لحم الكلب والنهي عن الانتفاع بثمنه في النذور: «ولا تدخل بيت الرب إلهك جعْل بغي ولا ثمن كلب في نذر ما لانهما كليهما رجس لدى الرب إلهك». والكلب كما هو معروف من اقدم الحيوانات المدجنة في بلاد الرافدين، وقد جسد الانسان بعض آلهته على صورته، ولعل وفاءه المطلق لصاحبه ودوره في الصيد والقنص والحراسة عذر مقبول في هذا التحريم، وقد ساعد ذلك كونه من ذوات المخالب واكلة اللحوم، اما اعتباره رجسا وتحريم ثمنه في النذور ودخوله الى المعبد اسوة بالحيوان القربان، ثم الاستنجاس من لمسه، رغم استخدامه في حراسة ذلك المعبد، فيعود الى تجريد القانون الديني من اسبابه المادية باعتباره امرا آلهيا مقدسا.

اما عن التحريمات التي تخص حيوان الماء والطيور، فقد ورد في السفرين المذكورين: «وهذا ما تأكلونه من جميع ما في الماء،، كل ما له زعانف وفلوس فلا تأكلونه، انه رجس لكم، وكل طائر طاهر فكلوه، وهذا ما لا تأكلونه منه: النسر والانوق والعقاب والحداة والصدى والمزرة باصنافها وجميع الغربات باصنافها والنعام الخطاف والساف والبازي باصنافه والبوم والباشق والشاهين والقوق والرخم والزمج والصقر والبيغاء باصنافه والهدهد والخفاش وجميع دبيب الطائر رجس لكم لا تأكلوه». وقد وردت شروح هذه التحريمات في تفسير سفر الاحبار (٥١ ـ ٥٢) بما له علاقة بطبائع الحيوان واقتران ذلك بسلوك الانسان، فعلى سبيل المثال: «فسرت ميزة الاجترار لدى الحيوان بأنها صلاة وقراءة كل حين»، وكذلك تفسر نجاسة عديم الفلوس من الاسماك «والذي لا زعانف له ولا قشور، فاوساخه كامنة فيه، وهذا يشبه من لا ينقي ذاته، كل حين» وعلى هذا المنوال تفسر التحريمات الاخرى.

وتتسع دائرة هذه التحريمات عند الصابئية المندائية الى تحريم ذوات الذيول

كافة. الحلال عندهم: ولحم الخراف (دون الانثى)، والدجاج والسمك بشكل عام، ومن الطيور طير الحر (الخضيري واصنافه) والبط والوز فقط. وبهذا يحرم ضمنا لحم الخنزير ولحم السباع والطيور الكاسرة وغيرها(٩).
وخلاف هاتين الديانتين الغت المسيحية التحريمات السابقة، مكتفية بتحريم ما ذبح لوثن والمخنوق. ظهر ذلك في مكملات العهد الجديد من اعمال الرسل والرسائل، فالاناجيل الاربعة لم تذكر شيئا من ذلك. ومن النصوص التي وردت في اعمال الرسل: ان تمتنعوا مما ذبح للاصنام ومن الدم والمخنوق فإذا صنتم انفسكم من هذا احسنتم فيما فعلتم»(١٠) ونص اخر يقول: «فرأى السماء مفتوحة، ووعاء هابطا كأنه سماط عظيم، معقود من اطراف اربعة، ومد على الارض، وكان فيه من كل ذوات الاربع ودبابات الارض وطيور السماء، واذا بصوت يقول: قم يا بطرس اذبح وكل، فقال بطرس: حاشى يا رب لم أكل قط نجسا او دنسا، فخاطبه الصوت ثانية، ما طهّره الله لا تنجسه انت».(١١) وهناك نصوص اخرى تضمنها العهد الجديد تبين الموقف المسيحي من لحوم الحيوان، وردت في رسالة بولس الاولى الى اهل كورنتس ٦/١٢.
اما الاسلام فقد اختزل تحريمات اليهودية والمندائية قرآنيا وفقهيا، فورد تحريم الخنزير في اربع آيات صريحة منها الانعام/١٤٥: «قل لا اجد فيما اوحي الي محرما على طاعم بطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزير فانه رجسا او فسقا اهل لغير الله به»، وفي هذه الآية الغى الاسلام تحريمات العرب السابقة لاناث الضأن والماعز وغيرها. ان الآية: «وغضب عليهم وجعل منهم قردة وخنازير» تفسر التحريم الاسلامي للخنزير كونه بشرا ممسوخا، والاساس هو تحريم لحم البشر كونه مقدسا خلقه الله على صورته ويعلل الجاحظ التصريح بتحريم الخنزير دون القرد رغم الاعتقاد بمسخه ايضا بقوله: «وقد زعم ناس ان العرب لم تكن تأكل القرود، وكان من تنصر من كبار القبائل وملوكها يأكل الخنزير»(١٢). وفي سياق ذلك يذكر الجاحظ عن لحم الخنزير: «وقد علم الناس كيفية استطابة أكل لحوم الخنزير، وأكل خنازيرها، وكيف كانت الاكاسرة والقياصرة يقدمونها ويفضلونها، ولولا التعبد لجرى عندنا مجراه عند غيرنا، وقد علم الناس كيفية استطابة اكل الجري لاذنابها».(١٣)
اما ورد من تحريمات في الفقه الاسلامي بالاستناد الى سنة نبوية او قياس على المسوخ من الحيوانات، فيأتي في مقدمتها تحريم لحم الكلب، واختلاف المذاهب في نجاسة وطهارة شعره، كما هو الموقف من جسم الخنزير، والذي سنذكره

لاحقا. ومرجعية هذا التحريم عدد من الاحاديث النبوية منها: «لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ...»، بينما ورد نص قرآني يؤكد تحليل وتفضيل ما تصيده الكلاب على صيد الكواسر من الطيور: «احل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين». كذلك روى البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمر حديثا للنبي يقول: «خمس من الدواب ليس على قاتلهن جناح: الغراب والحداة والفأرة والحية والكلب العقور» ويشكو الزمخشري من صراعات اهل المذاهب في البيت التالي:

وان مالكيا قلت، قالوا بانني ابيح لهم لحم الكلاب وهم هُم

وعن عائشة يروي ابن ماجة حديثا آخر: «الحية فاسقة والفأرة فاسقة والغراب فاسق» والفسق يوجب التحريم عمليا. كذلك ظهر تحريم سمك الجري في الفقه الجعفري، وكل سمك لا فلوس له، والطير الذي يصف غالبا. ومبرر هذا التحريم هو المسخ ايضا.

ان علة التحريم المرتبطة بالمسوخ يعزوها بعض الفقهاء الى القصد التالي: «لكي لا ينتفع بها، ولا يستخف بعقوبته»(١٤). ومن هذه المسوخ يذكر صاحب «مستدرك الوسائل»: ان بشرا مسخوا الى قردة لانهم اصطادوا الحيتان في السبت على عهد داود، وآخرين مسخوا الى خنازير، بسبب كفرهم بمائدةالسماء التي نزلت على عيسى بن مريم، (هذه الما ئدة تجمع من كل ذوات الاربعة بما فيها الخنازير والكلاب، فكيف يمسخ عقوبة الذي كفر بهذه المائدة؟)، ومسخ الى عقرب من كان يسعى بين الناس بالنميمة، وسمك الجري كان تاجرا يبخس الناس في المكيال والميزان. والفيل كان شابا جميلا ينكح البهائم من البقر والغنم، والدعموص كان رجلا اذا جامع النساء لم يغتسل من الجنابة فجعل قراراه في الماء الى يوم القيامة، والدب كان رجلا يقطع الطريق ولا يرحم الغريب، والضبّ كان رجلا من الاعراب يضل السائلين عن الطريق، والعنكبوت كانت امرأة خائنة لبعلها، والقنفذ كان اعرابيا يغلق الباب بوجه الضيوف.

ويرد الجاحظ على هذه المعتقدات بالقول: «لو انكم حملتم حكم جميع الهداهد علة حكم هدهد سليمان، وجميع الغربان على حكم غراب نوح، وجميع الحمام على حكم حمامة السفينة، وجميع الذئاب على حكم ذئب اهيان بن آوس، وجميع الحمير على حكم حمار عزير لكان ذلك حكما مردودا».(١٥

ان التحول في العبادة اوجد تفسيرات جديدة ومناسبة لتلك التحريمات، فعلى سبيل المثال، فُسر تحريم لحم الخنزير، لدى الرومان، بانه نتيجة لقتل الخنزير لاحد آلهتهم العظام (آتيس). وعند الاغريق، انه قتل الاله (ادونيس)، وعن ذلك

يقول فراس السواح: «يموت آتيس نفس الميتة التي سبقه اليها ادونيس، اذ يفترسه الخنزير البري، ولذلك يمتنع عباد آتيس، شأنهم في شجن عباد ادونيس، عن اكل لحم الخنزير»(١٦). ويتطور مبرر هذا التحريم عند اليهود الى : «انه ذو ظفر مشقوق ولكنه لا يجتر، فهو رجس لكم» لانه لا يسبح ولا يستغفر ربه فهو نجس الذات. اما في القرآن فيتحول مبرر هذا التحريم الى اعتبار الخنزير من المسوخ. وحاليا يعلل هذا التحريم باسباب تتعلق بصحة الانسان. وبشكل عام يعتبر الاسلام الخنزير كما في اليهودية - «نجس الذات»(١٧). وتختلف المذاهب الاسلامية حول الانتفاع بشعره فقط. فمن فقهاء السنة من يعتبره طاهرا كمالك وابي حنيفة وابن تيمية، ومن يعتبره نجسا كالشافعي(١٨) وعند الشيعة فيعد بشكل عام من «النجاسات»(١٩). كذلك جعل الاسلام من الخنزير رمزا للمنكر على الارض، استنادا لحديث نبوي: «لا تقوم الساعة حتى ينزل فيكم ابن مريم حكما مقسطا فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ويفيض المال حتى لا يقبله احد»(٢٠).

ومن الحيوان ما يُنهى من ايذائه او قتله، لانه يحظى بمنزلة خاصة ترتبط بطبيعة الحيوان وعدم ضرره. وقد وردت مثل هذه المعتقدات الشعبية في المؤلفات التاريخية كهوامش على القصص الدينية الاصلية بشأن الخليقة والتكوين. فامتناع الناس عن ايذاء طائر الخطاف، الذي يبني عشه بعناية فائقة من الطين في سقوف البيوت، ارتبط بحكايات عديدة منها: «ان آدم لما اخرج من الجنة، اشتكى الى الله تعالى الوحشة، فآنسه الله تعالى بالخطاف والزمها البيوت، فهي لا تفارق بني آدم انسالهم»(٢١)، ولذلك يسميه البعض بعصفور الجنة.

ويذكر الدميري حكاية طريفة نقلا عن رسالة القشيري في المحبة: ان خطافا راود خطافة على قبة سليمان فامتنعت منه، فقال لها: اتمتنعين علي ولو شئت لقلبت القبة على سليمان فسمعه سليمان فدعاه وقال له: «ما حملك على ما قلت؟ فقال يا نبي الله العشاق لا يؤاخذون باقوالهم»(٢٢)، ويلتفت القطب الراوندي صاحب «لب اللباب» الى طبيعة الخطاف غير المؤذية، فهو من دون الطيور يؤتمن على ما يزرع الانسان. «ولما امر الله بالزراعة قال الخطاف: اني لا اكل مما يزرعون»(٢٣)، ويمكن اعتبار ذلك تعليلا مقبولا لكل الحكايات الخرافية التي حاولت بطريقتها تفسير اجلال الناس لهذا الطير، الذي ينسب في بعض انحاء العراق الى علي بن ابي طالب، ويعرف مفرده هناك بـ «العلوية».

هناك تحريمات اخرى يلتزم بها الناس في بعض المناطق كالامتناع عن قتل

العظايا، كونها حيوانات غير مؤذية ومفيدة في آن واحد، والتي منها ما يعرف بالوزغ (حية ام سليمان)، وما يعرف بـ (ابو بريص) وغيرها، ويعتقد الناس بان ايذاء هذه الحيوانات يسبب لهم ولذويهم المتاعب، كونها مطايا الجن، وتسمية «حصين ابليس» ما زالت تطلق على بعض هذه الحيوانات في بعض مناطق العراق. وكان بعض العرب يعتقد «ان الظباء ماشية الجن»(٢٤). ويأتي هذا من التصور الديني حول وجود الجن: امم شتى، يعنون بالاشياء كالبشر. وقد فسر العرب حركة هذه العظايا السريعة بالخرافة التالية: «ان السموم لما فرقت على الحيوانات حتى نفذ السم، واخذ كل حيوان قسطا منه على قدر السبق اليه، فلم يكن لها فيه نصيب، ومن طبعها انها تمشي مشيا سريعا ثم تقف، ويقال ان ذلك لما يعرض لها من التذكر والاسف على ما فاتها من السم»(٢٥). لقد توصل الناس الى هذه التفسيرات من خلال اقتران حركة هذه الحيوانات الخاطفة بما تخيلوه في اوصاف الجن في خفيتهم وتوهم رؤيتهم بشكل خاطف في حالات الخوف والاستيحاش، ويذهب الى هذا التعليل في رؤية الجن الذي لا يراه غير الانسان المنفرد؛ ابراهيم النظام: «ان القوم لما نزلوا ببلاد الوحش، عملت فيهم الوحشة ومن انفرد وطال مقامه في البلاد والخلاء والبعد عن الناس استوحش ولا سيما من قلة الاشتغال والوحدة»(٢٦.

لقد انطلق الانسان من بيئته في تصور الملائكة طبقات على غرار مقدسه الحيواني، واضعا نفسه في اعلى السلم اي في الطبقة السابعة التي كانت على صورة الانسان. وجاء في «عجائب المخلوقات»(٢٧): الطبقة الاولى من ملائكة السماء، كانت على صورة البقر، والثانية كانت على صورة العقبان، والثالثة على صورة النسور، والرابعة على صورة الخيل. اما الملائكة الذين يحملون العرش فكانوا على صور: «آدمي وبقر نسر واسد»(٢٨). وعن اجنحة الملائكة ورد في القرآن، سورة فاطر/١: «الحمد لله فاطر السماوات والارض جاعل الملائكة رسلا اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع يزيد في الخلق ما يشاء..». ان الحيوانات التي اخيرت صورها اشكالا للملائكة بعضها يتميز بالقوة والقدرة الكبيرة على الطيران، كما هو النسر والعقاب، ومنها ما يتميز بالسرعة والهيبة بين الناس، كالخيل التي يذكرها القرآن: «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم». ويصف الدميري منزلة الخيل الاسطورية بقوله: «لما ارد الله ان يخلق الخيل قال لريح الجنوب: اني خالق منك خلقا اجعله عزا لاوليائي ومذلة لاعدائي وجمالا لاهل طاعتي، فقالت اخلق يا رب فقبض منها قبضة فخلق منها

فرسا»(٢٩)
وقدست بعض الحيوانات، لدورها الرئيسي في معاش الانسان. ففي البيئة الزراعية تبرز البقرة كدابة للشغل والغذاء، وقد مثلت في مجتمعات عديدة صوة الآلهة المعبودة، وما زالت تقدس في الهند، ويوجز لنا دعاء المهاتما غاندي عرفان الهندوس لها: «ايتها البقرة المقدسة ، لك التمجيد والدعاء في كل مظهر تظهرين به، انثى تدرين اللبن في الفجر وعند الغسق، او عجلا صغيرا، او ثورا كبيرا، فليعد لك مكانا واسعا نظيفا يليق بك، وماء نقيا تشربينه، لعلك تنعمين هنا بالسعادة»(٣٠). وعند السامريين يبرز العجل المقدس، وقبلهم عند المصريين تظهر البقرة طوطما يعرف بـ«الام العظيمة»(٣١) وهي (نوت) المصرية، التي ترمز الى قبة السماء عندما كانت تصور في هيئة بقرة كاملة، ويرمز لها بصورة رأس البقرة، او قرون على شكل هلال. وبدافع تقديس الامومة والخصب، في البيئة الزراعية على وجه الخصوص، ربط الانسان «رمزيا بين قرون البقر وقرني الهلال وصور خياله الام الكبرى على هيئة بقرة سماوية يرسم قرناها هلالا في السماء»(٣٢).سموا لها ورفعة. ويعتقد الفرس ايضا «ان الاله الثور قد اودع بنوره المخصبة في القمر»(٣٣). والآشوريون ابدعوا الكائن الملائكي المعروف بالثور المجنح، الذي اجتمع به «وجه الرجل وهيئة الاسد واجنحة النسر وقوائم الثور»(٣٤). وقبل ذلك نقرأ في صلاة سومرية ما نصه: «ايتها البقرة البرية الجموح، انت اعظم من كبير الآلهة آنو»(٣٥). وعربيا اشتق اسم البقرة من فعلها في الارض ومن ذلك دورها في الزراعة، اي بقرها بمعنى شقها، كذلك سميت اطول السور القرآنية بأسم البقرة (٢٨٦ آية من حوالي ستة آلاف، هي آيات القرآن كافة). وورد في الحديث النبوي: «اكرموا البقر فانها لم ترفع رأسها الى السماء، منذ عبد العجل، حياء من الله»، وفي حديث آخر: «اكرموا البقر فانها سيدة البهائم». ويعزو الامام ابن قيم الجوزية فعل البقرة هذا الى الفطرة التي فطر الله عليها الكائنات(٣٦).

واما البيئة الصحراوية فتخص الجمل بتكريم يتناسب مع دوره في حياتها، فهو «سفينة الصحراء». ويذكر الدميري اسباب التحريم اليهودي لتناول لحم الجمل ولبنه وشحمه: «ان ذلك كان من اجتهاد النبي يعقوب، والسبب في ذلك انه كان يسكن البدو فاشتكى عرق النسا، فلم يجد شيا يؤله، الا لحوم الابل والبانها، فلذلك حرمها»(٣٧). وهذا التحريم عزته اليهودية، كما اسلفنا، الى ان الجمل حيوان غير مشقوق الحافر، وحسب تعليل مفسري التشريعات اليهودية ان

الحيوان ذا الحافر المتوحد رغم اجتراره يرمز الى من «لا اخ عنده يظهر له غشه، غير منتفع بالاجترار والهذيذ بكلام الله»(٣٨) ولهذا يكون رجسا . وقد تجاوز الاسلام هذا التحريم، فالجمل بالنسبة لمكة واهلها وما يحيطها عظيم الاهمية و ليس كالخنزير لا اثر له يذكر. فكيف يعتبر الجمل رجسا وقد ركبه النبي الى التجارة والهجرة، وكانت ناقته مأمورة من الله، والغزو عند نشر الاسلام كان على ظهور الابل، والجمل في الرؤيا يشير الى الحج، وكذلك الناقة تشير الى الزواج من امرأة مخلصة. وكان شرف الانسان العربي يقاس بكثرة ما يمتلك من الجمال والنوق، وهناك روايات عن احترام هذا الحيوان في ما نسب الى النبي من وصايا وممارسات.

كان عرب الجزيرة يكرمون الناقةالتي تلد عشرة ابطن، اوالتي توصل راكبها بعد مشقة طريق طويل، فاطلقوا عليها لقب (السائبة او البحيرة)، التي يحرم ذبحها واستخدامها، مع مراعاتها بالاكل والشرب. ثم ورد نص قرآني ابطل العمل بذلك التقليد (المائدة/١٠٣): «ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام». ومن جانب اخر اورد القران نصوصا توحي بتكريم الناقة منها ما ورد في الاعراف/٧٣: «هذه ناقة الله لكم آية فذروها تأكل في ارض الله ولاتمسوها بسوء فيأخذكم عذاب اليم»، وتبدو الصلة واردة بين هذا التخصيص للناقة والمفهوم العربي للسائبة والبحيرة. وتفسر قداسة الناقة بانها كانت في ارض ثمود، ولدت من صخرة ملساء، وكانت تشرب ماء الوادي كله، وتسقي بدله قبيلة ثمود اللبن. وقد ورد في القرآن تحذير من الاساءة لتلك الناقة (الشمس/١٣ ـ ١٥): «وقال لهم رسول الله ناقة الله وسقياها ، فكذبوه فعقروها ، فدمدم عليهم ربهم بذنبهم فسواها، ولا يخاف عقباها». وتكريما لدور الابل في حياة الجزيرة ورد ايضا في الحديث النبوي: «لا تسبوا الابل فأن فيها قوء الدم، ومهر الكريمة».

من كل ما تقدم نرى ان المقدس الحيواني ساعد الانسان على التوازن ازاء المخاوف التي تحيط به من كل جانب في عصر العراء والكهوف، موفرا له الاطمئنان في لحظة الخطر وعند الحاجة يمطره مدحا ويفيض عليه بالنذور. وما ربحه الحيوان من هذا التقديس هو تحريم لحمه، الذي يفضي الى عدم قتله، وبسلطة الضمير الديني، يكون هذا التحريم اقوى من اي قانون وضعي لحماية الحيوان، لكن هذه الحماية كانت من نصيب بعض الحيوانات وتأكيدا لحقها في الحياة دون غيرها.

هوامش.

١ ـ الدميري، حياة الحيوان الكبرى١/١٦٥

٢ ـ ليدي درارر، في بلاد الرافدين ٢٣٥

٣ ـ تكتب بالكردية (ئي زي دي)، والايزيديون نسبة الى التسمية القديمة ايزيدي التي عثر عليها مكتوبة بالخط المسماري من العهد السومري وتعني: «الروح الخيرة او غير الملوثين والذين يمشون على الطريق الصحيح» ق. خليل جندي، نحو معرفة حقيقة الديانة الازيدية ١/٤ اما تسميتهم الشائعة والخاطئة اليزيدية فهي نسبة الى يزيد ما، او نسبة الى الاله يزدان.

٤ ـ ول ديورانت، قصة الحضارة١/١٠٧

٥ ـ ابن النديم، الفهرست ٣٢٣

٦ ـ الجاحظ، كتاب الحيوان ٢/ ٢٣٠

٧ ـ مجلة آفاق عربية ١٠/١٩٨٢

٨ ـ قصة الحضارة/ ١/ ١٨٨١

٩ ـ في بلاد الرافدين ٢٣٥ الحسني، الصابئيون في حاضرهم وماضيهم ١٧٨. مجلة المنداني/ امريكا/ ١٩٩١/٢

١٠ ـ الكتاب المقدس، اعمال الرسل١٥/٢١

١١ ـ نفس المصدر ١٠/١٢ ـ ١٦

١٢ ـ الحيوان ٤/٤١

١٣ ـ نفس المصدر ١/ ٢٣٤

١٤ ـ ميرزا الطبرسي، مستدرك الوسائل ١٦/١٦٤

١٥ ـ الحيوان ١/٢٩٧

١٦ ـ لغز عشتار ٣٣٦

١٧ ـ فاروق مساهل، تحريم الخنزير في الاسلام/٧

١٨ ـ مجموعة فتاوي ابن تيمية ٢١/٦١٦

١٩ ـ آية الله الخوئي، المسائل المنتخبة ٦٥

آية الله السيستاني، المسائل المنتخبة٨٠

٢٠ ـ صحيح البخاري، شرح الكرماني ١١/٤٣

٢١ ـ حياة الحيوان الكبرى ١/٤١٨

٢٢ ـ نفس المصدر

٢٣ ـ مستدرك الوسائل ١٦/١٢٠

٢٤ ـ الالوسي، بلوغ الارب ١/٣٦٠

٢٥ ـ نفس المصدر

٢٦ ـ احمد امين، ضحى الاسلام ٣/١١٥

٢٧ ـ القزويني ، عجائب المخلوقات ٣١١

٢٨ ـ نفس المصدر ٣٠٩

٢٩ ـ حياة الحيوان الكبرى ١/٤٤١

٣٠ ـ لحوم الهدى والاضاحي، ٢١ مقتبس عن احمد شلبي، مقارنة بين الاديان.

٣١ ـ نفس المصدر. فراس السواح، لغز عشتار ٧٠

٣٢ ـ لغز عشتار ٧٠

٣٣ ـ نفس المصدر ٨٤

٣٤ ـ سيد محمود القمني، اسطورة التراث ٦٧. ويذكر ان الشاعر الجاهلي امية بن الصلت، احد الاحناف الموحدين، كان قد ذكر الثور المجنح الآشوري في شعر له:

رجل وثور تحت يمنى رجله ... والنسر لليسرى وليث ملبد

٣٥ ـ لغز عشتار ٧٠

٣٦ ـ ابن قيم الجوزية، اجتماع الجيوش الاسلامية على غزو المعطلة الجهمية ٢١٢ وما بعدها.

٣٧ ـ حياة الحيوان الكبرى ١/ ٢٥

نصوص مشتركة



من منشورات الثقافة الجديدة

العنف الاجتماعي ضد المرأة*

عائدة سيف الدولة

اسمحوا لي ان ابدأ هذه المداخلة القصيرة بكلمات د. حامد ابو زيد، يقول : «السؤال الذي لم يتطرق اليه احد بشكل مباشر هو: لماذا حين يصبح الركود والتخلف من سمات الواقع الاجتماعي والفكري، يصبح «وضع المرأة» هو التضية الاولى والملحة؟ ولماذا حين يسدل ستار الركود على عقل الامة وثقافتها يتمظهر ذلك اول ما يتمظهر على المرأة روحا وعقلا وجسدا؟ ثم يقول: لا يهم ان يتناقض الخطاب الديني في فهمه للمرأة ليبرز كونها عورة يجب تغطيتها وكونها جوهرة ثمينة يجب حجبها عن أعين اللصوص وايديهم... ما دامت المحصلة النهائية واحدة، هي قهر الكائن المسمى بالمرأة، او اخضاعه لسطوة الرجل بعد ان يتم افراغ وعي هذا الاخير من اي طاقة للفهم والتحليل.

هل كان د. ابو زيد، حين كتب هذه السطور، يتصور ان خصومه، حين يخططون للنيل منه، لن يكتفوا بتكفيره واحلال دمه، ولكنهم سوف ينالون منه باستخدام زوجته، فيتعاملون معها باعتبارها «ملكية» عامة للامة تؤخذ عقابا له على تجاوز الخطوط الحمر التي رسمها اعداؤه؟ ان تفريق السيدة ابتهال يونس عن زوجها د. ابو زيد، حيث تنكر عليها اهليتها وتنتهك خصوصية حياتها من اجل ترسيخ ايديولوجيا اجتماعية بعينها، هو اسلوب آخر لممارسة العنف الاجتماعي ضد النساء... وهو تجسيد شديد للممارسة الفكرية التي تستخدم العنف ضد المرأة لتحقيق هدف ما، سياسيا كان او اجتماعيا او اخلاقيا... ارتدت اليوم العباءة الاسلامية ولكنها لا تتردد في

* كاتبة مصرية القت مداخلتها في محكمة النساء العربيات في بيروت

تقصير الزي اذا لزم الامر... ذلك ان العباءة ضد النساء هي واحدة من قضايا العنف القليلة، ان لم تكن الوحيدة في حالات السلم على الاقل، التي يختلف المجتمع على ادانتها... ولئن كان من البديهي ان الجاني هو من يمارس العنف والضحية هي من يمارس عليها... الا ان مجتمعنا العربي يجد راحة بال شديدة في البحث عن اسباب تبرر هذا العنف وتكرسه وتبرئ مقترفيه... ان هذه المحاكمة تتناول موضوعا آن اوان اخراجه الى النور والحديث عنه صراحة والنظر اليه من خلال عيوننا نحن النساء... ولن يكون ذلك سهلا ذلك ان الكثيرين يحرصون اشد الحرص ان يبقى طي الكتمان حتى تستقر الامور على ما هي عليه تحت دعوى السترمرة، او الخصوصية مرة اخرى...

فالعنف الموجه ضد النساء حين يأخذ شكل الظاهرة لا يعكس اضطرابات شخصية، هنا او هناك، بقدر ما يقوم بدور اجتماعي يحفظ توازن علاقات القوى داخل مجتمعاتنا، سواء كانت تلك العلاقات بين الرجال والنساء او بين المؤسسات السياسية والاجتماعية المختلفة. وقد بدا ذلك واضحا فيما حدث في مصر اخيرا بعد مؤتمر السكان حين غازلت الحكومة المؤسسة الدينية (الازهر) فأصدر وزير الصحة المصري قرارا يسمح بختان الاناث في المستشفيات العامة فاشترى بذلك رضا المؤسسة الدينية في مصر والتي ابدت قلقا شديدا وغضبا شديدا من احتمال ان تحرز الحركة النسائية في مصر اي انتصار على مستوى مناهضة العنف الممارس ضد النساء تحت مسمى التقاليد والشرف والعفة.

وطيف العنف الذي يمارس على النساء لا يقتصر على الضرب من الاب او الاخ او الزوج او الابن، ولا يتقصر على اجتثاث جزء من اجساد الفتيات للتحكم في سلوكهن فيما يسمى بالختان، ولا يقتصر على هذه الجريمة التي ترتدي ثياب الجنس وتسمى بالاغتصاب، وانما يمتد ليشمل كل فعل او قول يمارس او يوجه للمرأة فيكرسها او يجسدها كموضوع للقهر تحت دعوى الادوار الاجتماعية المتفق عليها عرفا، والتي كثيرا ما يترتب عليها احساس المرأة بالاهانة والالم والدونية والاحساس بالذنب ايضا... بل ان العنف الموجه نحوها يكون مضاعفا اذا حاولت التمرد عليه... ان العنف الاجتماعي الواقع على النساء، سواء كان مقرا بقانون او عرف، يتعامل مع المرأة باعتبارها شيئا او موضوعا او رمزاً، او اي شيء آخر غير كونها انسانا كاملا يفترض ان لها حق الاختيار والرفض والقبول والتحكم في مصير الذات... ذلك ان

المجتمع قد اتفق على ان يحمل المرأة مسؤولية الرمز الى الشرف وحفظ العادات والتقاليد والتراث بغض النظر عن مضمون كل هذه القيم.. وكأن ما فيها من قيم ايجابية لا يسري على الرجل والمرأة معا... وما تحمل المرأة مسؤوليته ليس بشرفها وحدها، وانما هو شرف الاب ثم الزوج ثم الاسرة الممتدة ثم المجتمع ثم الامة... ومن ثم فان اي تصرف يأتي من المرأة متخطيا لهذه الحدود، او اي احتمال لهذا التصرف، او اي بادرة للتمرد على هذا الدور، او حتى من باب الوقاية من ظهور هذه البادرة، يعد تهديدا لهذا الشرف ويقابله مزيد من العنف لاحكام السيطرة... ويتفاقم الوضع اذا افتقد المجتمع اليات السيطرة على مصيره على المستوى السياسي او الاقتصادي... عندئذ يؤكد هويته ويستبدل الشعور بالمهانة والمذلة بممارسة المزيد من العنف والقهر على المرأة... وكأن قهره للمرأة يؤكد انه لا زال يتحكم في شيء... ولان الظلم في ذلك بيّن، كان لا بد ان تتوفر من النظريات ما يبرر ان تكون المرأة موضوعا لهذا العنف كأن يكنّ قاصرات او ضعيفات او ناقصات عقل ودين.

لا يخلو مجتمع من العنف الاجتماعي الواقع على المرأة... فهو ليس قضية خصوصية ثقافية او حضارية او دينية، ما يغلف في اطار الخصوصية هو تبرير المجتمع وقبوله له بل وفي بعض الاحيان الدفاع عنه... ونستطيع ان نقول، بدون مبالغة ان العنف الاجتماعي، الواقع على النساء في منطقتنا العربية، وان اختلفت نسبته واشكاله من قطر الى آخر، الا انه اضحى قيما اجتماعية عنوانها المحافظة على التقاليد، احيانا، والالتزام بالشرعية احيانا اخرى، والتمسك بالخصوصية الثقافية في احيان ثالثة. وفسر باعتباره امرا طبيعيا يتطلب التفهم والتعاطف في ظل الاحباطات الوطنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية... ورغم ان هذه الاحباطات تصيب الجميع، رجالا ونساء، الا ان المجتمع اتفق على ان المحبط هو الرجل، وانه من الطبيعي ان يفرغ احباطه في قهر المرأة. وعلى المرأة ان تتفهم وتقدر، وان تعتبر ان وضعها الاجتماعي ليس من اوليات قضايا هذا الوطن طالما ان هناك هذا الاحباط... من قال ان النساء، وهن نصف المجتمع، قد وافقن على ان يستبدلن باجسادهن ومشاعرهن سماجات الصراع المختلفة؟... والرجل، اذا صعب عليه ان يؤكد هويته ويصون كرامته ويفقد التحكم في مصير حياته، لماذا يتحكم بالمرأة ويقهرها كرمزا لقدرته على التحكم في دائرة ما...؟

ان منطق الاسقاط هذا يدعمه الفكر الرجعي السائد في مجتمعاتنا والذي

مهما مرت عليه سنوات من التقدم لم يتقدم ابدا بالدرجة التى حد التعامل مع المرأة باعتبارها انسانا متساويا.فاذا كانت ميزة الدفاع عن العنف المجتمعي ضد المرأة تعلو وتهبط حسب الظروف السياسية المختلفة، فان العنف الواقع ضد المرأة في اطار اسرتها ظل دائما منطقة محرمة التداول ضمن هذا العنف الاجتماعي. ساعد ويساعد في ذلك ان المرأة قد تبتلع طعم ان يبرز بها شرف الامة والاسرة والوطن، فلا تكشف علقم ما ابتلعت الا حين تعنّف من حيث لا تدري.. ثم ان وعي النساء الذي شكله هذا المجتمع فيما هو يتعامل مع المرأة دائما باعتبارها مضافا الى مضاف اليه، جعل النساء يعتقدن حقيقة انه لا بد ان تكون المرأة تابعة وان حدود كيانها يمتد لتشمل الاخرين.واذا زاد الامر عن حده فان هناك تراثا شديدا من الاحساس بالذنب يجعل النساء يترددن كثيرا في المقاومة.. بحيث ان المقاومة حين تجيء وتتخطى حدود الوعي تكون في شكل عنف مضاد ينسف الضحية والجاني .
لقد آن الاوان لرفع الاغطية المزركشة التي من فوق مظاهر العنف المختلفة ضد النساء، ذلك ان ختان الاناث عنف، ولو مارسته الاجيال ولو صاحبه الاحتفال ولو تنكر بالعفة، وقتل النساء من اجل «الشرف» عنف يجب ان نقاومه ونعيد تفسير ماهية الشرف بالنسبة للمرأة والرجل معا، بل وبالنسبة للمجتمع باسره.. وضرب المرأة في المنزل عنف ولو كان الضرب بمسواك ... وتفريق زوجة عن زوجها، عقاب لزوجها، عنف ولو نصت عليه النصوص ... كلها احكام بالعنف يصدرها قاضٍ هو المتهم والجلاد.. في حين ان الضحية هي انسان احتقره المجتمع الى شيء يهان وينتهك، يزوج ويطلق، يضرب ويدلل، يحجب او يعرض طبقا للحاجة الاجتماعية والسياسية.. ان هذا هو لب العنف الاجتماعي الواقع على المرأة وسوف يستمر، ومن ثم العنف، طالما ان صياغة المجتمع لا تتضمن منظورا نسويا لصياغته.
ان العنف الاجتماعي ضد المرأة ليس خصوصية ثقافية ولكنه موقف سياسي، وان كان في تراثنا ما يسمح به او يبرره. فاننا كنساء لنا الحق المشروع في اعادة قراءة هذا التراث واستبعاد ادوات قهرنا منه واكتشاف واستدعاء مناطق قوتنا فيه.. فنقاوم هذا العنف بدون انذار وبدون شعور بالذنب، ونرفض اي طرح لمجتمع بديل يقبل به، ولو من باب المساومة السياسية او يتصالح مع اي من اشكال العنف. لنبدأ نحن في صياغة تعريفنا للشرف والفضيلة والعفة والمساواة بدلا من ان تصاغ لنا ونحاسب عليها.

«مشاكل النموذج السويدي» مرة اخرى

بيتر كوهين*

المقالة ادناه تناقش مقالتين احداهما لهيرميل ترجمتها ث ج (العدد ٢٦٠). يتصدى كوهين لما يصفه «اوهام شائعة تعتبر السويد نموذجا خاصا» بينما يرى انها لا تختلف عن تجليات الرأسمالية الاخرى، وان الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي (مختصره حادس) مدافع امين عن الرأسمالية شأن اشقائه في غرب اوروبا. المترجم

منذ الحرب العالمية الاولى يقبل (حادس) بالرأسمالية، بل يرفض اي محاولة لتغيير هذا النظام، بدعوى ان ما يفيد الشركات السويدية يعود بالفائدة على الطبقة العاملة السويدية. تنجم مصاعب حادس من صعوبة الدفاع عن هذه الفكرة بدرجة اساسية رغم ادعائه ان سبب المصاعب هو تغير التركيبة الاجتماعية للسويديين وتناقص اعداد الطبقة العاملة. اما الادعاء بان عدد افراد الشريحة المتعلمة من العمال والموظفين يفوق عدد العمال اليدويين فتدحضه الحوليات الاحصائية للسويد التي تظهر ان هناك عام (١٩٩٠) ٤,٥ ملايين عامل، ٤٤٪ منهم عمال يدويون، بينما ٦٥ الفا هم الموظفون (ذوو الياقات البيض) والذين لهم ٣ سنوات تعليم بعد الاعدادية ويضمون في صفوفهم مشغلي الكومبيوتر وموظفي الحضانات والمنظفين وبعضهم يمكن تصنيفهم عمالا. فاذا اضفنا نصفهم الى ٦٥٪ من ١,٣ مليون عاطل عن العمل، فان تعداد الطبقة العاملة سيصل الى ٢,٧ مليون بينما يصل تعداد موظفي الدرجة الوسطى الى ٧٤٠ الفا

* بيتر كوهين: كاتب مستقل استقر في السويد منذ الستينات

والشريحة العليا بما فيهم المدراء الى ٤٤٠ الفا، فان نسبة العمال للموظفين هي ٢,٣ الى ١ .

الطبقة العاملة تدفع نفقات ضمانها الاجتماعي

يمكننا تتبع تحسن ظروف قطاعات واسعة من الطبقة العاملة السويدية في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥ بالرجوع الى تقرير بفريج في الاربعينات الذي كان الاساس لنظام الرعاية الاجتماعية والمخصصات العائلية في بريطانيا. اللورد بفريج ومستشاروه ادركوا ان تحسين الظروف الصحية للعمال يعني تقليص الغياب والانقطاع عن العمل مع زيادة الانتاجية، كل هذه تعني في نهاية المطاف زيادة الارباح، التي ستمول تلك الاعانات الاجتماعية. ونظام الاعانات الاجتماعية هذا سيعمل على اضعاف مطالبة اليسار بمزيد من الاصلاحات الجذرية في علاقات الانتاج، وهو ما اشار اليه تقرير بفريج بوضوح.

ان الابقاء على مستوى عال من الاعانات الاجتماعية يتطلب زيادة معدل فائض القيمة من خلال انتاجية عالية تستلزم نمو المبيعات والتسويق لفترة طويلة. لقد جرى التوسع في الاعانات الاجتماعية منذ نهاية الخمسينات حتى نهاية السبعينات على اساس الافتراض ان الاقتصاد سينمو مع الابقاء على علاقات الانتاج رأسمالية.

يدّعي (حادس) تمثيل مصالح الطبقة العاملة السويدية وينكر وجود التناقضات الرئيسية للرأسمالية ويرفض مناقشة الموضوع الحاسم: من يجب ان يملك ويدير نظام الانتاج؟ هذا الانكار يوضح سبب حماس الرأسماليين السويديين للتعاون مع (حادس) لاسيما اذا عرفنا ان الحزب نفسه اخذ على عاتقه اقناع الطبقة العاملة بالقبول بتخفيض الاجور او الاعانات عندما تنخفض الارباح، او حتى اذا لم تنخفض!

الاندماج بالنظام الرأسمالي العالمي

ان احد عوامل النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بعد عام ١٩٤٥ هو الاستغلال المكثف للبلدان المستقلة حديثا. وكان الرأسمال السويدي ابرز المستثمرين، فمنذ ١٩٦٠ صارت السويد واحدة من ابرز الدول في تصدير الرأسمال قياسا لعدد السكان. فالاشتراكيون الديمقراطيون في

غرب اوروبا والسويد لم يعارضوا استغلال العمال في البلدان الاخرى مثل امريكا اللاتينية وآسيا والشرق الاوسط.
من جهة اخرى فان حكومات الاشتراكيين الديمقراطيين في السويد كان لها الفضل في الانضمام الى منظمات او اتفاقيات مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتفاقية العامة للتعرفة و التجارة (كات). وكانت ابرز واجبات حادس اقناع الطبقة العاملة السويدية ان هذه المنظمات والاتفاقيات ضرورية للسلام والتقدم. لقد كانت حكومة الاشتراكيين الديمقراطيين السويديين قد اوقفت قرضا لشيلي بعد انتخاب الليندي رئيسا لها ثم عادت ضمن البنك الدولي لتقدم قروضا لحكومة بينوشت بحجة ان نكبة اكبر ستحل بالفقراء المعدمين ان لم يقدم العون للاقتصاد الشيلي المتدهور رغم استبداد الحكومة. الحجج ذاتها ساقها حادس لتبرير التعامل الاقتصادي مع نظام جنوب افريقيا العنصري، عبر استثمارات قديمة لشركتين سويديتين. وعندما اضرب عمال صناعات التعدين في المانيا الاتحادية عام ١٩٨٣ لمنع وصول الحديد الى معامل السيارات كأسلوب للضغط من اجل مطالبهم، لم يلتفت حادس ولا نقاباته لنداء العمال الالمان للتضامن معهم بمنع تصدير الحديد لالمانيا. وقد لزم الاشتراكيون الديمقراطيون ونقاباتهم في السويد الصمت خلال الهجوم الشرس لحكومة تاتشر على عمال مناجم الفحم في بريطانيا اواسط الثمانينات.
لما كان خط الاشتراكيين الديمقراطيين يعتمد على مقدرتهم في تحقيق بعض المصالح لقاعدتهم الانتخابية من الطبقة العاملة السويدية، التي بدورها تعتمد على حيوية الاستثمارات السويدية، فان حادس صار يعاني من صعوبات بالغة في السبعينات عندما بدأ النظام الرأسمالي يعاني من ازمة عالمية. فما من احد يستطيع ان يناقش التطور في السويد خلال العشرين سنة الماضية بمعزل عن مناقشة الازمة العالمية للرأسمالية. واذا اردنا مناقشة ذلك فعلينا اولا الولوج الى عالم التعاون بين (حادس) والطبقة الرأسمالية في السويد وخارجها.

في السياسة الخارجية

ظل الاشتراكيون الديمقراطيون في السويد معادين لثورة اكتوبر ١٩١٧ اسوة باشقائهم الاشتراكيين الديمقراطيين في بقية البلدان. بل كانوا خلال الثلاثينات

يناصبون العداء للشيوعيين السويديين والاتحاد السوفييتي ولكل حركة معادية للرأسمالية. وكان الذين انضووا تحت لواء الفيلق الاممي في اسبانيا قد اعتبروا مجرمين في السويد ولكن الذين حاربوا الاتحاد السوفييتي في فنلندا اعتبروا ابطالا قوميين ان علاقات السويد ظلت طيبة مع المانيا النازية في الثلاثينات وان ممثلين للقوات المسلحة السويدية حضروا احتفال هتلر بعيد ميلاده الخمسين لنقل تبريكات حكومة الاشتراكيين الديمقراطيين السويديين. فليس غريبا ان يسند حادس التحالف بين الرأسماليين السويديين ورأسماليي المانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية. فقد اعتمد الالمان على تجهيز السويد لصناعتهم الحربية سواء في المواد الاولية او معدات صناعة الاسلحة. وقد وضعت البحرية والموانيء والسكك الحديد السويدية تحت تصرف المانيا الهتلرية في نقل معداتها وجيوشها من النرويج والجبهة الشرقية واليها. وقد وضع الكثير من الشيوعيين السويديين رهن الاعتقال خلال فترة الحرب حتى معركة ستالينغراد حين ادرك حادس ان المانيا لن تكون الطرف الرابح في الحرب. وظل توزيع المطبوعات الشيوعية ممنوعا عبر البريد او حتى بوسائط النقل العام. ولم تجر ملاحقة النازيين الالمان او السويديين الا بعد معركة ستالينغراد، ومع ذلك لم تطل سوى بضعة افراد. واحتفظت الشرطة والاستخبارات السويدية بعلاقاتها الطيبة مع المانيا طيلة فترة الحرب.
وساهم الاشتراكيون الديمقراطيون في الحرب الباردة بايصال المال من المخابرات المركزية الامريكية الى نقابات الاشتراكيين الديمقراطيين الفنلنديين، ولم يعترف (حادس) بمساهمة حكومته في الحظر التجاري الامريكي ضد الاتحاد السوفييتي الا بعد مرور فترة طويلة على ذلك. وكأن ذلك لم يكف فزاد عليه بالتعاون مع المخابرات المركزية في تحديد اماكن ضربات نووية في الاتحاد السوفييتي وذلك باقامة وكالة (I.B) خارج اشراف البرلمان السويدي. تلك الوكالة تعاملت مع المخابرات الامريكية والاسرائيلية والالمانية. وقد كشف صحافيان سويديان نشاطها فحكم عليهما بالسجن ولم يطلق سراحهما الا بعد التعهد «بحسن السلوك»! وقد ظهر جليا تناغم مواقف حادس مع CIA اواسط السبعينات بالمساهمة في ادانه ثورة البرتغال بوصفها ثورة شيوعية ودعم سواريز واعتباره الرجل الذي يستطيع تحقيق القانون والنظام في البلاد. ولم يعترض الحزب على مناورات البحرية الامريكية قبالة ساحل البرتغال، وما ان انحاز سواريز الى صف CIA في التصدي للتأميمات حتى انهالت عليه تهاني حادس.

البطالة وتقييد الاجور

ان مهمة الاشتراكيين الديمقراطيين ليست بالهينة، فعليهم من جهة تلبية مطالب الرأسماليين وترضية قاعدتهم الانتخابية العمالية من الجهة الاخرى. وتظهر الاحصاءات السنوية صورة مختلفة عما ألفنا سماعه عن اختفاء البطالة منذ ١٩٤٥. ففي عام ١٩٧٣ كان ما يقارب ٤٠٠ الف سويدي (١٠٪ من قوة العمل) خارج سوق العمل، ١٣٠ الفا منهم وصفوا رسميا عاطلين عن العمل، و ٢٠٠ الف (اغلبهم من النساء) كفوا عن البحث عن العمل، او صاروا يعملون نصف عمل فيما تلقى ٥٠ الفا تدريبا مهنيا. وكان ٢٥ الفا يعملون مجانا في ورش حكومية للمعوقين.
ورغم ان القطاع العام قد استهلك ٤٠٪ من الناتج الصناعي العام في السويد عام ١٩٨٠ عندما كانت الصادرات لا تزيد عن ٢٥٪ فان الاشتراكيين الديمقراطيين واتحاد المستثمرين السويديين لم يكفوا عن الدعوة لتقييد الاجور بحجة ان ذلك يجعل الصناعة السويدية اقدر على التنافس مع الاخرين ، لذلك اختلق حادس سياسة الاجور التضامنية لوقف المطالبة بزيادة الاجور، تلك السياسة التي يزعم البعض انها التزام تاريخي من اجل المساواة والتضامن.
فحوى هذه السياسة يتلخص في عقد صفقة جماعية بين ارباب العمل والنقابات يتم بموجبها تحديد نسبة الارباح التي توزع على العاملين. حيث يستلم الاقل اجرا نسبة اعلى في زيادة الاجر من تلك التي يستلمها ذوو الاجر الاعلى. وبذلك يسهم ذوو الاجور العالية في دعم زيادة الاجور الاوطأ. ولكن ذلك لا يفسر لنا لماذا لايستلم العمال كلهم حصة أكبر من القيمة الفائضة التي يخلقونها. هذه السياسة في الواقع لا تغير من عدم توازن الكفة بين العمال وارباب العمل. انها فقط تعيد توزيع الاجور بين مجاميع العمال وتظهر حادس بمظهر الحريص على مصالح العمال.

الانفاق العام والازمة الرأسمالية

منذ ١٩٧٧ يكرر حادس في دعايته الانتخابية ان تباطؤ الاقتصاد سببته ازمة الطاقة عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ التي تمخضت عن ازمة مالية مزمنة ورفض شعبي عام

لزيادة الضرائب في السويد. في الواقع لم يحصل التباطؤ في النشاط الاقتصادي جراء ازمة الطاقة، بل هو جزء من اتجاه عام في معدلات النمو للنظام الرأسمالي. وبالمقابل، لم تعان السويد من ازمة مالية. اما الازمة المالية المزعومة فهي من نتاج التغيير في الحسابات القومية . فبعد ان اعتبرت الحكومات البرجوازية الاستثمارات مصاريف تطرح من اجمالي رأسمال الشركات، وان الانفاق العام امر يجب تقليصه قدر الامكان، استمرت الحكومة الاشتراكية الديمقراطية بتقييد الاجور، وهي سياسة ريغان ذاتها في تخفيف الضرائب وتفكيك القطاع العام والادعاء بعدم توفر هامش للاصلاحات الاجتماعية. حتى ان الناطق باسمهم في شؤون الاقتصاد، بيرسون، صرح قبل انتخابات ايلول ١٩٩٤ ان مهمة الحكومة المقبلة ستكون اصلاح الاوضاع المزرية للانفاق الحكومي بادعائه ان نسب اجمالي الدين العام الى اجمالي الناتج القومي هي الاعلى بين دول منظمة OECD باستثناء اليونان.

لكن احصاءات المنظمة ذاتها في تموز ١٩٩٣ تظهر ان صافي الدين العام الى اجمالي الناتج القومي،وهو المقياس الحقيقي للاوضاع المالية لاي بلد، إن السويد ثالث احسن دولة في هذا المضمار كما قالت مجلة الايكونومست اللندنية في ١٠ تموز ١٩٩٣

.كل هذا يعني ان الاشتراكيين الديمقراطيين كانوا يهيئون الطبقة العاملة في السويد لسياسات مشابهة لسياسات الحكومة البرجوازية تتضمن هجوما صريحا على القطاع العام والمعونات الاجتماعية وتقليص مخصصات البطالة.

وبدأ تفكيك التعليم العام في السويد منذ حكومة حادس السابقة (١٩٨٨ ـ ١٩٩١)، تلك السياسة الي اثمرت انتشار المدارس الخاصة وازدياد الهوة الطبقية بين مستويات التعليم اسوة بما حدث في بريطانيا واميركا.

وكثيرا ما يُعزىالى النموذج السويدي خلق الازمة بالميزانية العامة، ويصيب هيرميل كبد الحقيقة بقوله «ان العجز المالي في الميزانية سببه سياسة تخفيف الضرائب التي هندسها حادس والاحزاب البرجوازية في ١٩٩٠». فالمعلومات الاخيرة لدائرة الاحصاءات السويدية تبين ان ٩٠٪ من العجز المالي ينبغ من تخفيف الضرائب عن ذوي الدخول العالية.

ولكن هيرميل يحيد عن الصواب بادعائه ان تخفيف الضرائب ثورة مضادة. فهي نتيجة منطقية لوضع حادس العويص. فهو كمدافع عن النظام الرأسمالي يتحتم عليه الاصطفاف الى جانب البرجوازية في توزيع فائض القيمة في اوقات

كذلك تظهر ارقام دائرة الاحصاء السويدية ان عوائد نظام الضمان الاجتماعي تمثل ارباحا عالية وليس عجزا. فمثلا ان صافي مجموع واردات اشتراك الضمان عن البطالة واصابات العمل والتقاعد للاعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٩١ كانت ٩ ـ ٢٠٪ من احتياطات الدين العام. وبسبب ارتفاع نسبة البطالة مؤخرا، فان هذه العوائد قد تقلصت وازدادت مصاريف التعويضات، وعندما تلوح بوادر تناقص النشاط الاقتصادي يجري تقليص معونات الضمان الاجتماعي وتقليص الملكية العامة عن طريق الخصخصة وبيع الاملاك العامة باسعار بخسة. وابرز ملامح هذه السياسة هو نظام التقاعد الذي صاغه الاشتراكيون الديمقراطيون بالتعاون مع حزب المحافظين السويدي. وبموجب النظام الجديد يصبح دفع مستحقات التقاعد من مسؤولية العمال وليس ارباب العمل. اي ان كل يوم بطالة خلال الاربعين سنة التي هي فترة الانتاج في عمر الانسان ستؤثر على تقاعده النهائي. حادس والمحافظون يتفاخرون بان النظام الجديد يرهن حجم التقاعد بمعدلات النمو في الاقتصاد الوطني.

ان مالمو ثالث اكبر مدينة في السويد واحدى المناطق المنكوبة بالبطالة وتقليص المخصصات الاجتماعية وخصخصة نظام الرعاية الصحية وكثير من الخدمات الاساسية الاخرى، اذ بيعت خدمات النقل العام الى الشركات التي سرحت عددا كبيرا من العمال وقلصت الاجور ورفعت الاسعار. فارتفع سعر البطاقة للمتقاعدين من ١٠٠ كرون الى ٣٩٠ كرون وهذا ادى الى حرمان عدد كبير من المتقاعدين من استعمال النقل العام، وحين زارها رئيس حادس، كارلسون، علق على ذلك بقوله «لست مطلعا على التفاصيل ولكن من حيث المبدأ نحن لا نختلف في هذا الموضوع عن غرمائنا السياسيين» مانحا بذلك دعمه لسياسات الهجوم على مكاسب الطبقة العاملة في مالمو.

وتشكل فكرة تصاعد النقمة العامة تجاه زيادة الضرائب احدى النغمات المفضل ترديدها من لدن الاقتصاديين البراجوازيين في السويد. ولكن خلال الخمس عشرة سنة الماضية اظهرت استطلاعات الرأي العام في السويد ان الاغلبية تفضل، بل ومستعدة لقبول، دفع ضرائب اكثر من اجل الحفاظ على القطاع العام والمخصصات الاجتماعية. وآخر تلك الاستطلاعات كان في ١٨/١/١٩٩٤.

ومنذ عام ١٩٧٠ يردد حادس ان فرض ضرائب تصاعدية على ذوي الدخول العالية يقلل من فرص الشركات السويدية في المنافسة العالمية. وفي عام ١٩٨٢ خفضت حكومة حادس سعر الصرف العالمي للعملة السويدية بنسبة ١٦٪ بحجة

زيادة قدرة المصدرين السويديين على التنافس عالميا، واوضحت انها لن تعوض العمال وذوي الدخول المحدودة، بالاخص المتقاعدين، عن تخفيض القدرة الشرائيةنتيجة لذلك. بعد عام من ذلك نشرت (داجن اندستري) كبرى الصحف الاقتصادية السويدية مقالة اوضحت ان ايا من المصدرين السويديين لم يخفض اسعاره بعد زيادة ارباحهم بنسبة ١٦٪ رغم عدم زيادة حجم المبيعات. ومن ذا لا يفعل ذلك؟ الحكاية تكررت ثانية عام ١٩٩٣ بعد تخفيض سعر الصرف الرسمي بـ ٢٥ - ٣٠٪، الصحيفة ذاتها نشرت مقالة بالمعنى نفسه.

من الصعب الحصول على احصاءات وارقام تبرهن ان فرض ضرائب تصاعدية على الدخول يؤثر سلبا على الصادرات السويدية. تكفي الاشارة الى ان الورق وعجينته، ابرز صادرات السويد، تتأثر اسعارهما بالسوق العالمية وليس بتغير الاجور. وبالواقع ان احدى ابرز المشاكل التي تواجه شركات التصدير السويدية والاشتراكيين الديمقراطيين هي الارباح الوفيرة التي تحققها تلك الشركات التي تجعل من الصعب مقاومة الدعوات لرفع الاجور.

بالاضافة الى سياسة الاجور التضامنية التي سبق شرحها، استحدث وزير المالية في حكومة حادس منتصف ١٩٧٠ فكرة الاحتياطي في الحسابات الختامية للشركات، لتستطيع بموجبها تخصيص جزء من مواردها في الاحتياطي ،وهو لا يخضع للضريبة، اذا استنفذ في الاستثمار او دفع مصاريف اخرى او لتسديد الديون. وبذلك يمكن للشركات التصريح بارباح اقل واستخدام ذلك في مساومة العمال على اجورهم من جهة ودفع ضرائب اقل من جهة اخرى. في اوائل الثمانينات كانت الشركات الست عشرة الاولى في سوق ستوكهولم المالية تدفع ضرائب بنسبة ٨٪ مقابل النسبة الامسية للضرائب البالغة حوالي ٦٥٪، في تلك الفترة فرضت حكومة حادس قيدا على زيادة عوائد الاسهم لغرض اقناع العمال بابقاء الاجور عند حدودها. ومن الطبيعي ان تتضمن تلك القيود فقرة تتيح للشركات طلبا لاستثنائها من هذه القيود. عمليا كل الشركات الكبرى في السويد طلبت ذلك وان عوائد بعض الاسهم زادت بنسبة ٣٠٪، لكن وزير المالية الاشتراكي الديمقراطي لم يكلف نفسه عناء اعلان ذلك للجمهور.

حادس نفسه اوجد قانون «ديمقراطية مواقع العمل» الذي يفترض ان يمنح العمال دورا في قرارات الادارة. لكن القانون عمليا يسمح للادارة باتخاذ القرارات دون الرجوع للعمال. فهذا القانون عديم الفائدة في المعمل او موقع البناء.

يقول هيرمل ان ديمقراطية مواقع العمل لم تتطور في السويد ذلك لان «تقاليد

النموذج السويدي تستلزم مركزة السلطة» في الواقع ان تمركز السلطة يمكن ارجاعه الى جذورنظام الملكية الرأسمالية التي يلتزم حادس بحمايتها.
من البدع الاخرى لحادس، صندوق العاملين وبموجبه تدفع الشركات السويدية التي تحقق نسبة معينة من الارباح مبالغ لهذا الصندوق الذي تسيطر عليه الحكومة التي بدورها تشتري اسهما في السوق المالية، حادس روج ذلك باعتباره يعطي العمال سيطرة اكبر على الشركات. بالواقع هذا الصندوق خدم مصالح الشركات ولم يجن منه اي فائدة اضافية.
ان تواطؤ الاشتراكيين الديمقراطيين مع الرأسماليين يكاد يكون سمة حكومات اوروبا الغربية كلها، سواء اكانت اشتراكية ديمقراطية ام يمينية. وان دعم الرأسمال الكبير يتم دوما على حساب الرأسمال الصغير والاستثمارات العائلية. فأي من البلدان الرأسمالية المتقدمة لم يظهر ميلا عارما لتمركز رأس المال والاحتكارات منذ عام ١٩٤٥؟
وفي السويد الرأسمالية يأكل القوي الضعيف وهذا هو الواقع في الاقطار التي يحكمها الاشتراكيون الديمقراطيون. فالدولة يسيطر عليها بدرجة كبيرة وليس مطلقة ممثلو رأس المال الاحتكاري وخدمه، حيث يعكس الصراع بين الدولة ورأس المال الاحتكاري درجة الوعي الاجتماعي والطبقي واستعداد الطبقة العاملة للصراع من اجل حقوقها. هذا يوضح لنا لماذا يركز حادس ونقاباته على الوعد بزيادة الاجور على حساب الجوانب الاخرى لحياة الطبقة العاملة، ذلك ان القرار بتحسين تلك الجوانب هو من امتيازات ارباب العمل فقط.

تراكم رأس المال والاشتراكيون الديمقراطيون

مع تفاقم ازمة الرأسمالية في السبعينات والثمانينات ازدادت حراجة موقف الاشتراكيين الديمقراطيين وتكشفت مواقفهم. وبسبب الالتزام بالحفاظ على النظام الرأسمالي صار من الصعب تمييز سياساتهم عن الاحزاب البرجوازية وانعكس ذلك في تراجع تصويت العمال لهم.
ان قلق حادس حيال المطالبة بزيادة الاجور يعكس خوف الرأسمال السويدي من تناقص معدلات الارباح. ولكن كما اشار ماركس، فان هذا التناقص لا يعني اضمحلال فائض القيمة، والفضل في ذلك يعود بدرجة كبيرة لاجراءات حادس في

السياسة الضريبية. في بداية الثمانينات بدأت ملامح التناقض بين حجم تراكم فائض القيمة ومعدلات عوائد الاستثمار في الانتاج في السويد ودول اوروبا الغربية. انه لامر معروف جيدا ان التراكم الفائق لرأس المال عند القلة هو عنصر فعال في كل ازمة رأسمالية وعامل مهم في عمليات المضاربة التي تسبق او تصاحب التراجع الكبير في القوة الشرائية. من يعقل ان ٩٦٪ من النقود المتداولة في الولايات المتحدة تستخدم في المضاربات وليس في الانتاج في بداية الثمانينات؟ لكن هذه النسبة الخيالية اكدتها مجلة FORTUNE عام ١٩٨٨. قد لا نجد معدلات مشابهة بالسويد لكن رفع قيود التعامل المالي عبر الحدود اواسط الثمانينات من قبل الاشتراكيين الديمقراطيين هو مؤشر لحماس الرأسماليين المخاطرة بأموالهم في الاستثمار بعيدا عن الصناعات السويدية ويدلل على خضوع حادس للرأسماليين. لا يقل الرأسماليون السويديون عن نظرائهم الامريكان والبريطانيين والفرنسيين والاسبان بالمضاربات العالمية. وهذا لا يعود لسياسات حادس بل هو نزوع متجذر في النظام الرأسمالي.
ويخطىء من يظن ان محاولة دعم السوق الوطنية او المحلية بدلا من شركات التصدير قد يضعف من سيطرة الشركات عابرة الجنسيات Transnational وان فشل هذه المحاولة يعني ضياع الفرصة في لي ذراع تلك الشركات، وذلك لأن الاشتراكيين الديمقراطيين متمسكون بالنظام الرأسمالي.

الوضع الراهن

قلنا ان حادس يروج لفكرة ان رفاهية العمال تعتمد على ارباح الشركات، تلك الفكرة التي اصبحت موضع انكار من قبل الشركات التي يلتزم الحزب بحماية مصالحها. في ١٩٩٣ نشرت داجن نيهتر، كبرى الصحف اليومية السويدية، ان مدراء اكبر خمسين شركة في السويد اشاروا الى ان البطالة لن تتقلص رغم الانتعاش الذي سيشهده الاقتصاد السويدي، ذلك بسبب فائض العمالة في الصناعات الحالية وادخال الاتمتة في الانتاج. وهو امر يكاد يشمل جميع دول غرب اوروبا. وبينما تتجه معدلات النمو نحو الانخفاض في السويد واوروبا الغربية فان قوى الانتاج قد تطورت الى الدرجة التي اصبح فيها الخيار اما القبول ببطالة واسعة شبه دائمة وتراجع اجتماعي وخفض اجور العاملين واما تغيير

علاقات الانتاج بتأميم وسائل الانتاج.
التناقض العميق بين قوى الانتاج وعلاقات الملكية يتجلى في الازدياد المطرد لمعدلات البطالة التي اصبحت احدى وقائع الحياة في اوروبا الغربية، وهو امر تتم مناقشته باستمرار وبجدية عالية لدى الاتحاد الاوروبي ومنظمة OECD، واصطلح على تسميته الديناميت الاجتماعي، واشترك الجميع ابتداء من شركة فولكس واكن حتى جاك ديلور رئيس الاتحاد الاوروبي السابق في تقديم حلول تراوحت بين مقترحات غائمة عن الاستثمار في الشركات العائلية الصغرى والاستثمار في التعليم. ولكن ما من احد شرح لنا كيف تستطيع الشركات الصغرى توفير فرص العمل لملايين العاطلين عن العمل الذين تلفظهم الشركات عابرة الجنسيات. مع ذلك فان الاشتراكيين الديمقراطيين يرددون تلك النغمة ٣ مرات في الاسبوع.
ان الاوضاع في اوروبا الغربية تتطور بشكل مذهل، فشوبيله كبير المستشارين لهلموت كول يدعو الى اصدار قانون يتولى بموجبه الجيش في المانيا مسؤولية الامن الداخلي. وعلينا ان نتذكر ان حلف الناتو واتحاد غرب اوروبا (الذراع العسكري للاتحاد الاوروبي) قد اندمجا تحت امرة قيادة الناتو العسكرية الذي يضم الان ٢,٣ مليون محارب. ومقارنة بالقوة العسكرية الفاشية التي هاجمت الاتحاد السوفييتي عام ١٩٤١ والبالغ عددها ١,٥ مليون، تكون القدرة العسكرية للناتو بفضل القدرات التكنولوجية هي الاقوى على الاطلاق في تاريخ البشرية.
تكفي معرفة ان ١٪ من سكان الاكثر ثراء تلهفوا لانضمام السويد الى المجموعة الاوروبية والاستظلال بحماية الناتو العسكرية، (تم ذلك في مطلع عام ١٩٩٥ بقيادة حادس) . ان الاتحاد الاوروبي يستهدف نقل السلطة السياسية للدول الاعضاء الى مجلس الوزراء الاوروبي في بروكسل الذي لا يخضع لمحاسبة احد، اما السياسات الاقتصادية فتقررها البنوك المركزية المستقلة التي لا تخضع حتى للبرلمانات التي انتخبتها شعوب اوروبا.
وجدير بالذكر ان اغلب العناصر والقيادات المحلية لحادس تعارض انضمام السويد للاتحاد الاوروبي رغم الحملة الفاشلة لقيادة حادس بالترويج لشعار ان الاتحاد الاوروبي يعني: «السلام وتوفير العمل وحماية البيئة».
تنحو قيادة حادس باللائمة على الحكومة البرجوازية السابقة وليس النظام الرأسمالي في تفاقم المشاكل الاقتصادية بالسويد، حتى ان دال الوزيرة في آخر حكومة للاشتراكيين الديمقراطيين صرحت ان الامر يتطلب ثلاث او اربع حكومات

لاعادة نظام الخدمات الاجتماعية الى سابق عهده ويتطلب ذلك جهدا كبيرا من الجميع. طبعا تقصد بذلك الطبقة العاملة وتدعوها لتحمل مصاعب الاصلاح المالي مع مزيد من الوعود للرأسماليين بتفكيك القطاع العام.

ولان الحركة الشيوعية ضعيفة بالسويد، يكاد يستأثر حادس بتمثيل الطبقة العاملة، ومع ذلك فان استطلاعا للرأي كشف ان ٥١٪ سيصوتون للاشتراكيين الديمقراطيين وان ٣٥٪ فقط يثقون بهم. بعد فوزهم بالانتخابات سيستمر الاشتراكيون الديمقراطيون في معالجة الازمة لخدمة مصالح الرأسماليين، وستتفاقم الاوضاع المعاشية للطبقة العاملة سوءا .

ترجمة وتلخيص زياد الحكيم
عن Monthly Review
عدد تموز ـ آب ١٩٩٤

نشرت صحيفة الفاينانشال تايمس، كبرى الصحف الاقتصادية العالمية في اواسط ايلول ١٩٩٤، قبل اسبوع من الانتخابات السويدية، ان مدراء اربع من كبريات الشركات السويدية نشروا في داجن نيهتر السويدية مقالا مشتركا حذروا من تغيير الحكومة الجديدة، ايا كانت، لقوانين الضريبة او الاستثمار في السويد، وانهم، اي مدراء الشركات، قد يوقفون خططهم لاستثمار ٧٠٠ مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة، كارلسون، رئيس حادس علق قائلا «ان الحزب ليس في نيته تغيير مستويات ضريبة الدخل الاساسية التي اقرت في ١٩٩٠.

المترجم

«انطولوجيا الموقف» من جديد

د. عدنان عاكف

بالرغم من ضعف ذاكرتي، ما زلت اذكر ذلك اليوم من تلك السنة البعيدة، كانت الساعة تقترب من السادسة والنصف صباحا، وكنا كالعادة متناثرين على عتبات الدكاكين المقفلة بانتظار وصول الفلاحين وما يحملونه من خضر وفواكه. القى تحية الصباح وشرع يفتح الدكان وهو يردد: يا ساتر، استر يا رب. ربي اجعله خيرا على امة محمد، يا ارحم الراجمين. تساءل احد الحاضرين:

- ماذا جرى؟

- لا ادري، حدث في بغداد شيء، يبدو ان الامور ليست على ما يرام. الاذاعة تبث الاناشيد ولم افهم شيئا.

قال الحلاق ذلك ودخل دكانه وهو يتمتم بدعاء لم يعد مسموعا: تركت « العلاكة» عند باب الحلاق وركضت الى البيت. كان والدي في «الطرمة» ملتصقا بالراديو والى جانبه تقف الوالدة وهي تحمل اصغر اخوتي.

- يبدو ان «الربع» عملوها في بغداد. قال الوالد بعد ان اخرج السماعة من اذنه وابتسامة عريضة تكسو وجهه. لم يرق للوالدة هذا الكلام فقالت بنبرة ساخطة:

- والله لا تفهم شيئا. اطرش وقاعد يؤلف ثورات على كيفه. اسكت واستر علينا لا يسمعون ونروح في ستين داهية.

نهض الوالد من مكانه وهو يكاد ان يلتهم الوالدة بعينه التي تقدح من الغضب، نحاها جانبا عن طريقه، فكادت ترتطم بالجدار، دخل الغرفة مسرعا، لكنه عاد واطل برأسه وقال:

- روحي احلبي بقرتك، واتركي الامور الكبيرة للرجال.

بعد بضع دقائق كانت خمس طلقات متتالية من مسدس ابو عدنان تعلن لكل من لا يزال يتقلب بكسل في فراشه فوق سطوح (عانه) عن ميلاد ثورة الرابع عشر من تموز.

بعد اقل من ساعة كنت وسط حشد هائل من اهالي عانه في ساحة السراي. في المقدمة يقف الكبار: «مدرسون ومعلمون، طلبة الجامعة، اصحاب الحرف والدكاكين. لا يعرف احد ما حصل بالضبط، حتى الخطباء الذين تناوبوا امامنا لا يعرفون الا شيئا واحدا: اطاح الجيش بالنظام في بغداد. من هم الثوار وما طبيعتهم السياسية؟ كانت هذه الاسئلة مؤجلة للايام التالية.

اعادني الى احداث ذلك اليوم ما ورد على لسان الكاتب ابراهيم احمد في ملف «أنطولوجيا الموقف» المنشور في العدد ٢٦١ من «الثقافة الجديدة». يستعرض الكاتب بلمحة خاطفة خلاصة ما يمكن ان نصف به الجهود النضالية للقوميين الاوائل والشيوعيين. وفي هذا الاطار يقول ما يلي: «الاحزاب المعارضة سرية وعلنية لم تدرك اهمية وجود حكم مدني دستوري وامكانية العمل على تطويره والارتقاء به الى مستوى تجربة ديمقراطية ناضجة في بلد ينبغي تطويره اقتصاديا واجتماعيا... ففتحوا الطريق للجيش لينطلق من ثكناته ويحطم بجزمته المؤسسات القانونية والدستورية دون ان يكترث ببديل ديمقراطي ارقى. فاوقع هذه النكبة الوطنية الكبرى والتي كنا نسميها وما نزال بثورة ١٤ تموز المجيدة».

اعترف مسبقا اني صعقت حين وقعت عيناي على هذا التقييم المفاجيء لثورة ١٤ تموز. لم يسبق ان اطلعت على تقييم مشابه لهذا الحدث. والانكي من ذلك ان التقييم منشور في مجلة الشيوعيين العراقيين «الثقافة الجديدة»، ولا اظن ان هناك مجلة تغنت بثورة تموز واهميتها في التأريخ العراقي المعاصر، مثل «الثقافة الجديدة» وفوق ذلك انه صادر عن اديب عراقي معروف الموقع والاتجاه. والحق يقال ان للكاتب فضل السبق في مثل هذا التقييم ليس في الوسط الماركسي والوسط الديمقراطي حسب، بل وفي اوساط القوى السياسية العراقية باستثناء القوى الداعية لعودة الملكية.

وبالرغم من كل ما قام به النظام الحالي من مساع لمحو ثورة تموز من ذاكرة الشعب العراقي ومحاولاته لاعادة الاعتبار للنظام الملكي لم يجرؤ على ادانة ثورة تموز بالصيغة التي طالعتنا بها مجلة «الثقافة العلمية والفكر التقدمي». هذه كما يبدو ضريبة التعددية الفكرية وحرية الرأي. ولكن لماذا علينا نحن القراء ان ندفع هذه الضريبة؟ ينبغي برأيي الا تكون هذه التعددية والحرية على حساب الحقيقة والتاريخ

لنترك العواطف جانبا، ولنحتكم الى العقل، سيما وان التاريخ لا يحب العواطف ولا يعترف الا بالوقائع الموثقة. المسألة المهمة ان الكاتب، كما اسلفنا، اول من اعطى مثل هذا التقييم لاهم حدث عرفه العراق في العصر الحديث، وقد يكون الحدث الوحيد الذي حظي بمثل ذلك الاجماع من قبل الشعب. حتى الدول الغربية ادركت منذ الوهلة الاولى ان ما حدث في بغداد شيء خطير جدا، قد يقضي على مصالحها في المنطقة. لذلك جيشت جيوشها قبل ان يمتد لهيب النار الى المنطقة باسرها

تقييم ابراهيم يثيرجملة من الاسئلة ، في مقدمتها: ما هي المؤسسات الدستورية والقانونية التي حطمها الجيش بجزمته في يوم «النكبة الوطنية الكبرى»؟ اهو مجلس الاعيان الذي كان ينصبه جلالة الملك؟ ام هذه المؤسسات مجسدة في حلف بغداد؟ او ربما في القواعد العسكرية البريطانية؟ وقد تكون المعاهدة العراقية البريطانية؟ قد تكون ممثلة بمجلس النواب «الموافجين»!

هل حقا ان الاحزاب السياسية هي التي فتحت الطريق للجيش لينطلق من ثكناته ويحطم بجزمته المؤسسات الدستورية والقانونية في ١٤ تموز؟ الا يتذكر الرفيق ابراهيم احمد انه القى ذات يوم محاضرة تثقيفية على رفاق متبدئين وتطرق فيها الى تلك المرات التي انطلق فيها الجيش والقوات المسلحة الاخرى من الثكنات لتحطيم، ليس فقط المؤسسات التي انشأها الحكام، بل ولتحطيم ايضا رؤوس العراقيين الذين خرجوا الى الشارع يطالبون بقيام «حكم مدني دستوري»؟ الا يتذكر الكاتب عدد المرات التي اعلن فيها «النظام الاهلي والوطني » الاحكام العرفية كما حدث في الاعوام ١٩٤٨، ١٩٥٢، ١٩٥٦......؟

يروى ان الكثير من المخرجين والباحثين السوفييت كانوا يلجأون الى مؤلفات الشاعر الروسي الكبير بوشكين ليستقوا من اشعاره معلوماتهم عن الملابس

التي كان الناس يرتدونها وعن طبيعة البيوت والغرف والديكور، وطبيعة المناخ السائد في هذا الشهر او ذاك.
ولو اخذنا بوجهة نظر ابراهيم واطلقنا العنان لخيالنا فيمكن ان نتصور ما الذي يمكن ان يستنتجه المخرج الذي عقد العزم على نقل ما جرى في ذلك اليوم التموزي من عام ١٩٥٨ لاحفادنا بعد بضعة عقود، اسهل ما يمكن ان نتصور على الشاشة هو الجزمة العسكرية وهي تخترق شوارع بغداد ووجوه العراقيين نساء ورجالا مكللة بالحزن، حزنا على مؤسساتهم الدستورية والقانونية. ولكن لو وجد مخرج اخر اكثر اصرارا وعزيمة على تقصي حقيقة ما حصل فأنه سيعثر بلا شك على مبدع عراقي أخر، ولد قبل ابراهيم احمد باكثر من نصف قرن، وعاش وترعرع في كنف المؤسسات القانونية والدستورية التي حطمتها الجزمة العسكرية في تموز، وترك لنا عنها بضعة ابيات من الشعر، ابلغ من اي وثيقة وبيان سياسي. يقول شاعرنا في وصف فيصل الاول:

وليس له من امره غير انه — يعدد اياما ويقبض راتبا

ومن اجل ان لا يختلف الباحثون عن الجهة التي تختار الوزراء:

ان الوزارة لا اباالك عندنا — ثوب يفصل في معامل لندنا

وعن الدستور والبرلمان قال:

من يقرأ الدستور يعلم انه — وفقا لصك الانتداب مصنف

علم ودستور ومجلس امـة — كل عن المعنى الصحيح محرّف

فمن يا ترى كان على حق : معروف الرصافي ام ابراهيم احمد؟ من كان على حق في تقييم ما وقع في صبيحة ذلك اليوم؟ اهالي (عانه) عندما خرجوا الى ساحة السراي ليعبروا بعفويتهم الريفية عن فرحتهم وتأييدهم للثورة ام الكاتب التقدمي ابراهيم احمد، الذي أكلت منه السياسة وهمومها ومشاكلها المئات من الساعات الثمينة؟
السؤال المهم الاخر: هل حقا ان «احزاب المعارضة سرية وعلنية لم تدرك اهمية وجود حكم مدني دستوري؟ من اجل اي شي كانت الحركة الوطنية تناضل اذن طيلة العقود التي سبقت تموز ١٩٥٨؟ من اجل ماذا سقط الشهداء؟ ولماذا امتلأت السجون بالمناضلين؟ جميع الاحزاب الوطنية كانت تناضل من اجل «حكم مدني دستوري». لم يكن بين الاحزاب السياسية من رفع شعار الثورة، او اسقاط النظام الملكي بأي اسلوب حتى عام ١٩٥٦.

فأقل ما يمكن ان يقال، لقد تعامل الكاتب مع التأريخ وكأنه يكتب قصة قصيرة مركزا اهتمامه على الشكل، دون المضمون.
يقول الكاتب في معرض تقييمه لجهود القوى السياسية العاملة على الساحة السياسية قبل ١٩٥٨: «والشيوعيون الذين طرحوا مشروعا كبيرا للعدالة الانسانية، هبطوا بهذا الحلم الى مستوى رسالي وببغائي عجيب، فقد نقلوا بالكاربون والقوبياء خطب لينين وستالين وجاؤا بها الى رفاقهم ليحفظوها عن ظهر قلب في السجون والمعتقلات، وبينما يقولون ان السياسة هي فن الممكنات كانوا يمارسونها في الواقع على انها فن المستحيلات». ما يقوله ا لكاتب عن الشيوعيين وكثيرا ما نقرأ اشباهه في الصحف، وغالبا على لسان اناس عادوا الى رشدهم بعد الصحوة الفكرية التي غزت الكثير من العقول في السنوات الاخيرة، ولكن والحق يقال ان هؤلاء اكثر صدقا مع القراء ومع انفسهم، لانهم في الغالب لا يستثنون انفسهم، فيقولون: نحن الشيوعيين قلنا واخطأنا ونقلنا بالكاربون ولقّنا ورددنا كالببغاوات الجميلات..الخ وبكلمة اخرى انهم يحملون انفسهم مسؤولية الاخطاء التي ينتقدونها الان.
هل كان ابراهيم بعيدا عن الببغائية والتلقين والنقل بالكاربون؟ يوم انتسب ابراهيم الى الحزب الشيوعي كنت قد امضيت سنوات في صفوفه. وبعد سنوات اخرى اصبح بيني وبينه بضعة طوابق حزبية، اذ كان يتربع مع غيره من الملقنين على عرش اللجنة المسؤولة، اي انه كان من بين اساتذة التلقين، وليس مجرد ببغاء مسكين مثلي. لذلك ينبغي على من يمتلك مثل هذه التجربة الدسمة ان يكون موضوعيا عند تقييمه لجهود من سبقه في مسيرة الدرب الطويل الذي كان ولا يزال مفروشا بالاشواك مليئا بالتضحيات والبطولات والسجون والحفر والمطبات و (الجفصات) والمزالق. لم يقتصر عمل الشيوعيين الرواد عل نقل خطب ستالين ولينين وتلقينها، بل كانت لهم خطبهم وشعاراتهم ايضا . واذا كان الزميل ابراهيم يعتبر اليوم هذه الشعارات من فن المستحيلات فهو حر، ولكن للتاريخ رأيه ايضا في هذا الموضوع. والتاريخ يقول ان الشيوعيين كانوا اول من رفع شعار الغاء «وليس تعديل» المعاهدة العراقية البريطانية وقدم التضحيات الجسام من اجل ان يتحقق ذلك في ١٤ تموز. واول من رفع شعار «الاستقلال الحقيقي للعراق» والشيوعيون العراقيون هم القوة السياسية الوحيدة في العالم

العربي التي استطاعت ان تجند الوف اليهود للنضال جنبا الى جنب مع المناضلين العرب ضد الصهيونية ومشاريعها العدوانية، ونظموا اول مظاهرة في العراق لنصرة الشعب الفلسطيني. وهم اول من رفع «شعار الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان». فهل هذه الشعارات تندرج في باب «فن المستحيلات»؟ كيف قدر لهؤلاء «الببغاوات» ان يتصدروا النضال الاجتماعي والسياسي لو ان مهمتهم كانت منحصرة في ترديد خطابات لينين وستالين؟ ما اجمل أن يتحلى الانسان بقدر من تواضع كبار المبدعين. يقول فيلسوف العرب الاول الكندي: «ومن اوجب الحق الا نذم من كان احد اسباب منافعنا الصغار الهزيلة... ، فانهم وان قصروا عن بعض الحق، فقد كانوا لنا انسابا وشركاء فيما افادونا من ثمار فكرهم، التي صارت الينا سبلا وآلات مؤدية الى علم كثير مما قصروا عن نيل حقيقته...».

* * *

الكثير من رفاق الدرب القدامى والجدد، ادرك (ولو متأخرا ولكنه ادرك) ان قراءة رأس المال، لن تبدل الحال، فتحول البعض من رجل اقوال الى رجل اعمال، واستبدل الثورة بالثروة، وقد وفقه الله، لكن الوضع في مجال الثقافة اكثر تعقيدا، فلا يكفي المثقف، الذي أفاق من غيبوبته واكتشف انه طيلة هذه السنين كان يناضل من اجل وهم وسراب، ان ينسى خطابات لينين وستالين التي لقنها له الرفاق ايام زمان (ما اسهل ان ينسى المرء هذه الخطب ان اراد ذلك) بل عليه ان يتناسى الكثير من الامور الاخرى التي تعملها، مثل التاريخ البعيد والقريب. فثورة ١٤ تموز ليست الوحيدة التي تطاولت على «الشرعية» القائمة، لقد تطاولت عليها كل الثورات: من ثورة العبيد في روما الى ثورة الزنج في العراق، ومن الثورة الفرنسية في باريس الى الثورة البلشفية في بطرسبورغ. وللتاريخ يجب الاعتراف ان «الروح العصية على التدجين» لم تولد في العراق بعد ان «وصلت عمامات الحجازيين الى الموصل وعانه» كما يظن الزميل ابراهيم. قبل ذلك كانت هذه الروح العصية تتأجج بين الفينة والاخرى على ضفاف النهرين العظيمين، حيث كانت الحضارة الانسانية تخطو خطواتها الاولى، وحين بد انسان هذه الارض يتعلم الاسئلة كيف ولماذا، تعلم ان يقول «لا»، وكانت هي البداية لجميع اللاءات التي تلتها عبر مختلف العصور. فكانت انتفاضات

السومريين والبابليين خروجا عن المألوف ومروقا عن تعاليم الكهنة والآلهة العظام. كم من دماء عراقية سالت وامتزجت بمياه دجلة والفرات للمطالبة بالمؤسسات الدستورية والقانونية والدينية؟ ولعل العراق قد ورث روح العصيان من آلهة اسلافه التي كان البعض منها يتمتع بروح عصية على التدجين ايضا. ان هذه الروح العراقية الاصيلة لا تقبل المذلة والهوان، حتى وان ارتديا لبوس المؤسسات الدستورية والشرعية؟ لقد جمع الكاتب بين متناقضتين: التغني بامجاد اسلافه الذين كانوا يتمتعون بروح عصية على التدجين ولوم القوى السياسية العراقية والجيش لروحهم الحرة العصية على التدجين. وهو يطالبهم ان يتمسكوا بالمؤسسات «الدستورية والقانونية». اعرف أن الزميل ابراهيم اكثر اطلاعا مني على تاريخ العراق، والعرب على العموم. مع ذلك اسمح لنفسي ان اذكره بالالقاب التي يستخدمها المؤرخون الرسميون، القدامى والمحدثون، لوصف الناس الذي يتمتعون بروح عصية على التدجين: الملحدون، العيارون، الصعاليك، الزنادقة، المارقون، الشعوبيون، الخوارج، الرعاع...

* * *

يعيب الكاتب على الفقهاء المسلمين انهم «اباحوا للاتراك العثمانيين ان يستلبونا اربعة قرون لا لشيء الا لانهم سرقوا بردة الرسول وشعرة من رأسه ووضعوها في متاحفهم». اليس هذا ما يريده الزميل ابراهيم اليوم عندما يدافع عن المؤسسات التي اطاح بها الجيش في ١٤ تموز لا لشيء الا لان العائلة المالكة تنتمي الى سلالة اهل البيت، حتى وان كانت هذه العائلة قد نصبت بمباركة (أبو ناجي). وقد اتضح فيما بعد ان المسروقات كانت اكثر من بردة. فبالاضافة الى البردة التي ما مازال احفاد آل عثمان يحتفظون بها، وبسببها يدعون الحق بولاية الموصل ونفط كركوك ومياه الفرات (التي قد تستبدل بنفط الخليج ايضا)، هناك على اقل تقدير (درزن) منها، ومتاحف تكريت والعوجة تحفظ اكثر من بردة. وهناك اكثر من هاشمي يطمح الى استعادة عرش الاسرة.

* * *

لنقرأ هذه الفقرة الجميلة: «ويوم انطمر سيف الحجاج بن يوسف الثقفي في ارض الكوفة والبصرة وغاص كالكوسج... ظل يشق طريقه في عباب التاريخ يعربد بين حقبة واخرى على يد حاكم اموي او عباسي او عثماني»... لقد عبر

الكاتب هنا باصدق صورة عما عاناه العراقيون من قهر على يد الكثير من الحكام عبر العصور المختلفة. ولكن لماذا توقف عند الحكم العثماني؟ الم يستل السيف الحجاجي من ارض الكوفة والبصرة خلال «الحكم الاهلي والوطني»؟ الم تعربد سيوف نوري السعيد ورهطه عشرات السنين في جسد العراق الجريح؟ ثم لنسأل كاتبنا: لماذا يا ترى غمد الحجاج بن يوسف سيفه في ارض الكوفة والبصرة؟ ولماذا ظل هذا السيف يعربد على يد الكثير من الحكام الذين جاؤا بعده؟ الم يكن الحجاج يدافع عن «المؤسسات الدستورية والقانونية» لدولة الامويين؟ لا بل ان للحجاج حججه الاقوى. لقد كان ابو يوسف يبطش بالمارقين الذين عصو الخليفة. وبذلك عصوا امر الله: «اطيعوا ذوي الامر منكم». ان من يعتبر الجيش ومن سانده خارجا على القانون في عام ١٩٥٨ عليه ان يدين الرواد الاوائل في هذا المجال. لا يحق لمن يعتبر ثورة تموز نكبة وطنية كبرى ان يدين الحجاج والحكام الذين ساروا على دربه.

* * *

في مقدمة ملف «انطولوجيا الموقف» يقول د. حسين كوكش وعدنان محسن لنجعلها سابقة، ولندع السياسيين يرسمون مصائرنا فيما بينهم. ولنعكس الادوار، فيكتب المبدع العراقي ولو لمرة واحدة، تاريخ بلاده كل حسب قلقه. لكن ما قام به المبدع ابراهيم هو انه كتب تاريخ بلاده حسب هواه، لقد اساء حتى الى الكلمات الجميلة التي ذكرها عن الثقافة، فمن اجل ان تكون الثقافة والابداع «الميدان الهادىء لتجلي الحقيقة والرؤيا» يجب ان تتوفر لدى المثقف والمبدع العزيمة للكشف عن الحقيقة بالاضافة الى الشعور بالمسؤولية الكبيرة التي يتحملها امام القراء وامام التاريخ، ومسؤولية المثقف في هذا المجال اكبر من مسؤولية السايسي، لان الجميع يعرف ان السياسي غالبا ما يسعى من اجل غايته بأية وسيلة، حتى وان كانت هذه الوسيلة تشويها للتاريخ، اما المبدع فينبغي ان تكون غايته الكشف عن الحقيقة بأي ثمن.

يقول ابراهم في معرض حديثه عن مهام المثقفين: «ان اهم قيم يمكن ان تنطلق من اجواء المثقفين هي قيم الديمقراطية والمحبة والتسامح تلك التي

ستكون اهم اسلحتنا حين نعود الى الوطن» ويعلن عن اسفه لان البعض من المثقفين «ما زال يروج لصحافة الاحقاد والتنافر... والتشهير بدلا من اسلوب الحوار والنقد البناء...» فهل تندرج احكام ابراهيم في خانة «النقد البناء»؟

* * *

لقد اعتذر الكاتب عن الاجابة على سؤال الملف «كيف ومتى يوقف تناسل الدمار؟» وطلب ان يعتبر هذا السؤال مثابة «ترك» على غرار اسئلة البكالوريا ايام زمان، ويا ليته تصرف هكذا مع بقية الاسئلة وانتظر الفرج الى السنة القادمة عسى ان توفق المعارضة الوطنية في ان تثبت له انه اخطأ عندما اعتبر شعار الوحدة بينها لا يقل سذاجة عن شعار الوحدة العربية، وعندها يمكن لهذه القوى ان تفتح الطريق للجيش لينطلق من ثكناته مرة اخرى ويحطم بجزمته «شرعية» النظام والمؤسسات القانونية والدستورية القائمة، التي تسد الطريق امام التحول السلمي الى شرعية ديمقراطية الدستور والممارسة.

ملاحظة اخيرة تتعلق بقسمة البركان العراقي التي اقترحها الزميلان كركوش ومحسن. لقد قالا: «وما دام العالم يتسع لاكثر من صرخة، ولان رؤيته من ذروة عالية افضل من رؤيته من السهل، اتجهنا بهذه الاسئلة الى فوهة البركان، الى المبدع العراقي : اديبا وكاتبا وشاعرا وقاصا وفنانا تكشيليا، لعلنا نساهم في تأسيس مشروع اجابة لاسئلة يرددها العراقيون بصوت عال حينا، وبصوت منكسر احيانا اخرى»...

هل يصر الاخوة المبدعون على الاستئثار بفوهة البركان؟ لابد من القول اني شعرت بالغبن بادىء الامر ازاء هذه القسمة، لكني سرعان ما تذكرت الجيولوجيا التي علمتني ان البركان هو نوع مقلوب من الجبال، تكون قمته (اي فوهته) في منخفض قد يمتد مئات الامتار في باطن الارض، وان ما يتأجج في اعماقه هو الذي يحدد قوة وموعد ثورانه حين تزلزل الارض زلزالها، ثم تندفع الحمم من اعماق البركان، فهل يرتضي مبدعو العراق المكوث في فوهة بركانه الاتي؟

حلب

تعقيب

من احداث ثورة العشرين المجيدة

عبد علوان

في العدد ٢٦٥ من مجلة الثقافة الجديدة اطلعت على ما كتبه الاستاذ هادي العلوي في ذكرى ثورة العشرين عن معركة بني لام والسواعد في العمارة، معتمدا على رواية الشيخ موسى بن لازم الساعدي، اضافة الى ما تطرق اليه الاستاذ العلوي عن الدور المتميز للشيخ مهدي الخالصي والسيد مهدي الحيدري في مقاومة الاحتلال. فوجدت لزاما علي المشاركة في الموضوع اعتمادا على ذكريات تعود الى اواسط الاربعينات وما بعدها، مستجيبا لمناشدة استاذنا العلوي، التي وردت ضمن الموضوع، لكتابة هذه المعلومات التي اعتمدت بكتابتها على الروايات ايضا.

اواسط الاربعينات ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، كنت في العمارة في باكورة نشاطي السياسي... والى جانب انشغالنا واهتماماتنا بما يعاني الناس عامة، والفلاحون خاصة، كان همنا الاكبر النفوذ البريطاني على بلادنا وما نواجهه من نشاطات مكتب العلاقات البريطاني في العمارة ودور مدرائه الانكليز بركلي وكرملي في خلق النزاعات العشائرية وشراء الوكلاء ومكافحة نشاطاتنا الوطنية خاصة بين الفلاحين.

في هذه الفترة التقيت بالحاج طارش احد وجهاء عشائر بني لام، وهو احد المقاتلين ضد الانكليز، وكنت اتردد عليه، اتحدث اليه عن نشاطات بركلي وكرملي وزياراتهما لبعض شيوخ العشائر واساليبهم التخريبية.

علق الحاج طارش بقول: نحن عشائر بني لام نعرفهم جيدا منذ بداية احتلالهم للعراق، عبثوا فساداً ودنسوا تربة الوطن واشتروا اصحاب الذمم الضعيفة، فتنادينا نحن عشائر بني لام ولبينا نداء الجهاد وحملنا السلاح ضد المحتلين الانكليز. سكت لحظات وواصل الحديث: رحمة الله عليك شيخ غضبان البنية، كان رئيسنا والاب لكل بني لام، قائد معاركنا الشجاع ضد الاحتلال البريطاني، ظل عدوا للمحتلين الى آخر ايام حياته رغم ما عاناه ورفض كل المغريات.

وتطرق الحاج طارش الى البدايات قائلا:

استخدم الانكليز عند دخولهم العراق اسلوب شراء الذمم وتوزيع الاموال على بعض رؤساء العشائر، فوجئنا نحن عشائر بني لام بوصول زورق بخاري الى مناطقنا، وهو يحمل اكياسا من النقود الهندية (الروبيات) عرضت على الشيخ غضبان البنية، هدية من الانكليز! استدعى الشيخ غضبان مجموعة من كبار العشيرة وتبادل الرأي معهم (وكان الشيخ دائما حين تواجهه مشكلة يجمع كبار العشيرة)، اتفقوا على رفض الهدية وباسلوب ذكي. رد الشيخ غضبان البنية على ممثلي الانكليز، ان بني لام لا تعجبهم (الروبيات)، يريدون الليرة الذهبية بدلا عنها! وعند مغادرة الزورق البخاري صاح المنادي بين ربوع بني لام: اطووا خيامكم واحملوا أمتعتكم الان، وعلينا الابتعاد عن نهر دجلة ولنتحرك ليلا، تحركنا الى مناطق الطيب وأم غزيلة باتجاه المشرح حيث تتواجد عشيرة السواعد.

وصلتنا وفود من الكاظمية وهم يعلنون الجهاد ضد الجيوش البريطانية المحتلة والتقوا بالشيخ غضبان البنية واتفقوا على مقاومة الاحتلال وشن الغارات على قواته. خضنا معركة ضاريةشاركنا فيها بعض ابناء عشيرة السواعد وكان بيننا الكثير من المحاربين الخيالة، كنت واحدا منهم، كبدنا قوات الاحتلال خسائر كثيرة وكسبنا الكثير من السلاح الذي تركوه في ميدان المعركة وتراجعت قوات العدو وانتصرنا في المعركة، ودافعنا الايمان باننا نحارب اجنبيا احتل ديارنا ولا بد ان نطرده منها. التجأ الانكليز الى اسلوب الخدعة وكلفوا عميلهم شيخ المحمرة خزعل لاستدراج الشيخ غضبان البنية وكان معه ابنه كريم بحجة التفاوض معه فغدر به وسلمه الى القوات البريطانية.فنفي هو وابنه كريم الى جزيرة قبرص، وهنا ينتهي حديث الحاج طارش.

اعيد الشيخ غضبان البنية الى دياره في لواء العمارة في اوائل العشرينات وظل بعيدا عن الاضواء، لم يمتلك قصراً ولا سيارة ولم يقبل نيابة الى حين وفاته، الا انه نال مجدا كبيرا انفرد به عن كافة رؤساء عشائر العمارة : مقاومة الاختلال البريطاني.

انتقل بحديثي الى دور الشيخ مهدي الخالصي وما يتعلق الامر بما نشر في صحافة الحزب الشيوعي العراقي، في العدد الاول لجريدة اتحاد الشعب التي صدرت بعد ثورة ١٤ تموز المجيدة وهو يحمل صورة الشيخ مهدي الخالصي. اضيف القول: في الاربعينات وتحديدا عام ٩٤٦ نشرت جريدة العصبة لسان حال عصبة مكافحة الصهيونية التي كان يشرف عليها الحزب الشيوعي ايضا، اعداد منها تندد فيه بمن خانوا الشيخ مهدي الخالصي الذي قاوم الانكليز ابان احتلالهم للعراق تحت عنوان «من الذي تجسس على المجاهد الشيخ مهدي الخالصي؟» ولابد من الاشارة الى ان الشيخ مهدي الخالصي نفي معه ابنه الشيخ محمد. و اذكر ايضا ان احد انجاله الذي كان سجينا سياسيا معنا عام ٩٥٠ في سجن الكوت، روى ان الحاكم العسكري البريطاني للعراق خلال فترة الاحتلال (برسي كوكس) حاول زيارة الشيخ مهدي الخالصي في داره فرفض طلبه، اصر الحاكم على لقاء الشيخ الخالصي واصطحب معه عبد الحسين عطيفة احد وجهاء الكاظمية، وربما رئيس بلديتها، وانتهزا فرصة مجيء الشيخ الخالصي لاداء فريضة الصلاة من الباب الخلفي لضريح الامام الكاظم، بادره عطيفة قائلا: الحاكم العسكري جاء يسلم عليك، رده الشيخ بغضب «قبحك الله يا عطيفة، حرمتني من المجيء الى الصلاة من هذا الباب»، ورجع عائدا الى داره.

هكذا تجسدت وتجلت الكرامة الوطنية في نفوس قادة ثورة العشرين المجيدة.

السويد٢٥/١٠/٩٥

❧ ❧ ❧

22-83 Pablo Picasso, *Guernica*, 1937. Mural, approx. 11′ 6″ × 25′ 8″.
Museo del Prado, Madrid.



غورنيكا بيكاسو



أدب وفن

لقاء مع شيركو بي كه س

«البساطة في الشعر هي الاصعب»

اجرى اللقاء: مجيد فضة

يقول نيتشه «نحن نبدع الفن، لكي لا نموت بسبب الواقع». هذا ينطبق على واقعنا العراقي المرير، لكن هناك للقضية وجها اخر، على ما يبدو، فجل النتاجات الادبية والفنية العراقية (الجادة طبعا) تنحو نحو البكائية والاغراق في الاحزان، في محاولة لتجسيد هول المحنة التي يعيشها العراقيون، وفنطازيا حياتهم.

ثمة نفر قليل من المبدعين يشذ عن هذه القاعدة، ومن بين هؤلاء، بل في طليعتهم الشاعر الكبير شيركو بي كه س الذي استضافه «البيت العراقي» في كوبنهاكن يوم ٢٢ تموز الماضي في امسية لا تنسى اعادت البهجة الى نفوس العراقيين الذين ضاقت بهم قاعة البيت. فتسمر العديد منهم ما بين الباب ومقاعد الجلوس، تفاعلوا مع الشارع بحرارة وهو يغني للانسان، للحرية، لكردستان الجريحة، للعراق، للاخوة العربية الكردية، انه التفاؤل الذي نحتاجه كحاجتنا الى الماء والهواء.

وعلى هامش الامسية اجرينا مع شيركو بي كه س هذا اللقاء:

❁ شيركو بي كه س من المع الشعراء الكرد المعاصرين، واغزرهم نتاجا. هل لك ان تحدثنا عن الينابيع الاولى التي نهلت منها؟ وما هي مراحل

التطور التي مرت بها قصيدة «شير بي كه س»؟

۞ اولا لنترك جانبا الـ «المع» وما الى ذلك، الى الاخرين، او الى قراء الشعر خاصة، حيث انني اعتبر نفسي واحدا من الشعراء الذين حاولوا، او يحاولون ان «يضيفوا» شيئا الى بيادر الشعر، او نغمة جديدة الى الغناء الشعري والحنجرة المعاصرة. انني شجرة في هذه الغابة الجميلة. لقد ولدت في بيئة شعرية، وكان الينبوع الاول في بيتنا، حيث غرست قصائد والدي الجذور الاولى في قاع احساساتي الطفولية. واتذكر انني لمحت لاول مرة كتابا في يده، وعلى غلافة صورة الهلال. انها مجلة «الهلال» المصرية. ومن يومها احببت السماء والهلال، وكنت اطير بخيالي اليهما، عابرا الحدود، سابحا في اللانهاية، التي هي عوالم الشعر ابدا. ودخلت المدرسة لاول مرة في ناحية تقع في الشمال الغربي لمدينة السليمانية حيث انبهرت بعظمة وسحر الجبال والوديان والقمم الثلجية التي تناطح الغيوم، وتلد الرياح والعواصف. انها الطبيعة الاسطورية لكردستان التي تمتزج فيها السكينة والخوف معا، المرونة والخشونة، العواصف الثلجية والاشراق الروحي، وكنت انظر لساعات طويلة الى الاخاديد التي في الجبال وكأنها رؤوس او اجساد بشرية، او على شكل طيور عملاقة. كنت أرى فيها سحرا ولغزا ولا ازال! وفي داخل هذا المهد الحجري، كنت استمع في ليالي الشتاء القاسية الطويلة الى والدتي، وهي تروي لنا الحكايات التي كانت تنسكب في دواخلنا كماء الينابيع، او كالخيوط الاولى لاشعاعات الاشراق التي لا نهاية لها. لقد نهلت من هذه الحكايات الاسطورية: حب اللغة الكردية، حب الارض، ورأيت فيها صراع الخير والشر، كما نهلت منها القلق الشعري، البذور الاولى للشك الدائم في كل شيء.

بعد وفاة والدي انتقلنا من مدينة حلبچه الى السليمانية، واستأجرنا غرفة واحدة في بيت كبير، كنت آنذاك في التاسعة من العمر، وكانت معنا في البيت عجوز جاوزت الثمانين، قدر لها ان تمارس تأثيرا مباشر على تكويني الفكري، اذ كانت تروي لنا، بأسلوب شيق، وبلغة شعرية ملحمية، عن ثورات الشيخ سعيد والشيخ محمود وبطولاتهما. فكنت انام، وانا احلم بالفرسان الذين يطوون الجبال والوديان وعلى اكتافهم النجوم والقمر، وفي عيونهم اضواء سحرية، وعلى اخامص بنادقهم تنبت الورود، وهم يخوضون معاركهم مع الاتراك والانكليز. اذن تدفقت الينابيع الاولى من قلب والدي،

ومن صخور وجبال كردستان، والحكايات الكردية، ومن الفقر الذي كبرت في ظله.

كانت البدايات الاولى للكتابة الشعرية ثمرات غير ناضجة. وكنت بحاجة الى الوقت لكي امتلك الادوات الفنية، انها سنوات الاختمار، وقد تكورت على نفسها، او كبحيرة تجمع ماؤها، ان جاز التعبير، داخل قنواتها السرية، دون التدفق خارجا. انها الطير الذي لم يكتمل بعد جناحاه للطيران! انني لم ابدأ من الشعر الكلاسيكي الكردي، وانما تكونت العلائق مع الحاضر الشعري، وبالذات مع قصائد عبد الله كوران واحمد هه ردي المعاصرة، مع الايقاعات الجديدة، والصور الشعرية الممتزجة بالواقع، مع اللغة القريبة جدا من الناس، اي اللغة التي لا تختبيء في ابراج عاجية، بل تجدها في بيوت وغرف مشرعة الابواب.

ان اللغة العربية كانت لغتي الثانية، وهي بالنسبة لي فضاء آخر، وتجربة غنية، وعالم متعدد الالوان والمساحات، وعبرها تكونت قصائدي ونضجت تجربتي الشعرية. لقد بدأت بقراءة جبران خليل جبران فحدث اول اندهاش امام الكلمة السحرية، ومن ثم تعرفت الى العذابات الشعرية، والرموز الاسطورية عند السياب. وهكذا عن طريق اللغة العربية تكونت العلاقات الجميلة والحميمة مع الاداب العالمية شعرا ومسرحا ورواية! وكان اقرب الشعر الى نفوسنا قصائد محمود درويش وسميح القاسم. كما انني كنت وما زلت معجبا بالجملة الشعرية المكثفة، والبناء الشعري، والصور عميقة الجذور لادونيس.

❁ ثمة رأي نقدي مفاده ان تناول اليومي، العادي والبسيط في حياة الناس والمجتمع، لا سيما شعريا، هو سلاح ذو حدين فقد تجنح القصيدة الى التقريرية والمباشرة. السؤال هو كيف استطاعت قصيدة شير كو بي كه س، ان تتجنب هذا المطب، وان تقدم كل هذا العالم الثر، والممتع في آن؟

❁ البساطة في الشعر هي الاصعب، لانها كالحقيقة قوية وبسيطة في نفس الوقت، والبون شاسع ما بين البساطة والسذاجة. انها الاقتراب الحذر من لب القصيدة او من جوهرها. انني لا احب القصائد المتكلفة او شامخة الانوف. او ذات البروج المشيدة من جمل حديدية والتواءات متعمدة، بغموض مفتعل لا يستهدف سوى ادهاش القراء وابهارهم. انا احب شعرا يكون كالنهر، او الينبوع او الشجرة، في بساطتها تكمن عظمتها وقوتها وحياتها.

انني احاول ان انظر الى الاشياء كعاشق يريد المزيد من الحب والمعرفة ابدا، وان اقول ببساطة شيئا مختلفا من نفس الكلمات التي يتداولها الناس فيما بينهم، ولكن بالاسلوب الذي يتطلبه الشعر والصدق، ويريده، الحلم والواقع ايضا. ان مقتل الشعر في افتعاله المتعمد. انظر الى الكثير من القصائد العربية او الكردية الان، حيث تجد القحط، قحط المعنى والايقاع والموسيقى، قحط االصور وقحط الاندهاش، قحط استخدام اللغة او الجمل في شكلها اللغوي السليم حتى لكأنها مصابة بالعنّة الشعرية!! انه الوباء الابيض! انني اكره شعر النخبة والقصائد التي لا تخرج من الغرف والرفوف لتعيش بين الناس وفي قلب الحياة. انها جدران من اسمنت الكلمات المسلحة، حيث لا مجال للتنفس، ويظل الشعر سجين صاحبه. ان السؤال المهم: كيف نكتب شعرا مالكا للشروط الفنية، وفي ذات الوقت يتجاوب مع احاسيس وخلجات الاخرين، الذين يشكلون عالم القصيدة؟ الشعر جسر، وحين تهمل الاخرين في الطرف الاخر، فهذا يعني انك قد هدمت احد ركنيه، وبالتالي ينقطع التواصل، وتبقى السباحة في الفراغ، وهنا تحدث المأساة، فتكون اللغة منزوية، ووحيدة دون حب الاخرين. انني اكتب للحب، ولا حب ابدا خارج الناس والحياة، اما الانانية النخبوية فتقفل طريق التواصل والانسجام، وتميت اللغة في مهدها. انني احاول الا افقد التواصل مع الطرف الاخر الذي يكملني، والا فماجدوى الكتابة؟!!

❁ القصيدة القصيرة اسلوب حديث العهد، يعتمد في الاساس الصورة الشعرية المكثفة، والضربة الفنية في آخر القصيدة، الا تشعر ان بعضا من هذه القصائد لم تستنفذ فكرتها المحورية بعد؟

❁ منذ عام ١٩٧٥، وانا اكتب تلك القصائد القصيرة، التي اسميتها في وقتها «البوسترات الشعرية» انها احدى المرات التجريبية ضمن محاولاتي الشعرية، وهي محاولة للتخلص من الترهل الشعري، والاقتراب من المنطقة السحرية للغة. انها حالة، قصيدة «فكرة»، ومضة. اشعاعات ذهنية ممتزجة بالواقع والحياة التي نعيشها. التعبير المكثف باقل الكلمات، تحريك الاشياء الصغيرة لكي تعبر عن الجوهر، وتقترب من الامور التي اهملناها. ربما عبرت عن هذه الحالة الشعرية في احدى تلك القصائد القصيرة، حيث اقول:

اكتب بعشبة واقرأ غابة
ارى قطرة مطر
فاسمع هدير بحر
على راحة يدي حبةُ قمحٍ
وفي سويدائي بيادر!

نعم ان بعض هذه القصائد لم تصل الى مبتغاها، اي انها لم تستكمل ما في داخلها لكي تشرق، او لكي تتمكن من دق الجرس في اللحظة المناسبة. فليس لجميع ورود الحديقة، مثلا، نفس الاريج، وليس لكل الاوتار الالحان ذاتها. لقداخفقت مرات غديدة، وكبوت لكي انهض واتجاوز من جديد. ان الكثير من كتاباتنا في آخر المطاف لن يبقى منها شيء يذكر. الذي يبقى هو القليل دائما، القليل الذي فيه سر الحياة، وروح اللغة والابداع.

✿ هل يعاني الشعر الكردي ازمة شبيهة بأزمة الشعر العربي؟ اذا كان الجواب: نعم، ما هي اسباب وتجليات هذه الازمة؟

✿ في كل الازمنة يوجد شعراء، ولا شعراء. ولكل زمان ازماته ايضا. ان الشعر الكردي الان (وفي نماذجه القليلة المبدعة) له عالمه المشرق، الغني، والمتحرك دوما نحو آفاق جديدة، وكشوفات مدهشة، وتجارب جادة نراها عند شعراء موهوبين، بدأوا يكونون الوانهم واصواتهم الخاصة، معتمدين على اجنحتهم في التحليق! اما البعض الاخر فيمتلك جرأة العاصفة في تعامله مع اللغة، وربما مثل الشعر العربي (في نماذجه الكثيرة) نعاني من ذات اللعب الصبياني باللغة، فلا نجد فيها شيئا اسمه اشراقات المعنى، او الايقاعات التي هي بمثابة روح الشعر، ولا صورا حية مدهشة، او بناء فنيا للقصيدة، او وحدة موضوعية، ولا رؤيا شاعرية بمعنى الكلمة، وانما هنالك كلمات مبعثرة على الورق، ولا شيء اخر.

انني اتابع قدر المستطاع ما تنشره المجلات الادبية العربية من الشعر، والشعر المنثور، وفي الحقيقة نادرا ما اكملت قراءة ما يكتبون، حيث انتقل الى موضوع آخر. انهم يذبحون الشعر وبدم الشعر يصبغون خارطة اللغة. كثيرا ما اسأل نفسي: انا شاعر ولا اتمكن من قراءة هذه المسماة قصيدة، فكيف بقارىء آخر؟! انا اعتقد ان انحسار الشعر، في هذه الايام، انما يعود الى هذا «الانغلاق» الذي يصنعه غير الموهوبين باسم الحداثة

والحداثوية! حيث لا متعة، ولا تأمل او اندهاش، ولا ارتعاشة قلب ولا موسيقى، ولا معنى، فأي شيء هذا اذن؟! والمأساة تكمن في تكوين «زمر شعرية ونقدية». فيزمرون ويطبلون، ويصفقون لبعضهم البعض! وفيما بينهم يوزعون الالقاب والشارات والميداليات المزيفة! في هذه الكتابات فقدت اللغة حراراتها، وحيويتها وجمالها ايضا. انها تشويه للذوق بمعنى الكلمة، وبالتالي ابعدت القراء عن الالتقاء بهم. هل هذا هو زمن اللاشعر؟!!

❁ ما مدى تأثير عدم وجود لغة كردية قياسية على تطور واغناء الشعر والادب الكرديين في الشكل والمضمون؟

❂ اللغة الكردية في تجزئتها اللهجوية، وابجديات كتابتها المختلفة (الكرمانجية الشمالية والكرمانجية الجنوبية والزازائية، وبالحرف العربية والروسية واللاتينية) هي من نتائج تجزئتها القومية بالطبع. اللغة الادبية، او اللغة القياسية لا يمكن ان توجد بدون الوحدة السياسية. اي بدون كيان سياسي مستقل وموحد. اننا كأدباء وشعراء نعاني من هذه التجزئة اللغوية، ونتيجة لهذا الواقع المر انحسر التواصل مع الاجزاء الاخرى من وطننا كردستان، وأثر بالتالي على انتشارنا. نحن نشعر بـ «غربة لغوية» او ثقافية داخل «البيت» الكردي نفسه! انها معاناة الطائر الذي يحددون له افاق الطيران، ومن ثم يقصون جناحيه اذا خالف ذلك! واود ان اضيف هنا: لاسباب تاريخية وسياسية، وثقافية، وضمن مسيرة ادبية لاكثر من ٢١٠ سنوات، فان اللهجة الكرمانجية الجنوبية التي تمتد جغرافيتها الى مناطق شاسعة من كردستان - العراق وايران، لها الصدارة الادبية والابداعية الان، اي انها باتت شبه لغة ادبية مقارنة باللهجات الكردية الاخرى، فقد كتب بها اغلب الشعراء المبدعين والادباء، والمؤرخين، ومكتبتها اكثر ثراء بالبحوث والدراسات والترجمات العلمية والادبية. كما انها اول لهجة كردية متطورة تدخل المدارس والمعاهد ولها مناهج دراسية. بينما نرى عددا اخر من الادباء والشعراء الاكراد المبدعين في اجزاء كردستان، ونتيجة لمصادرة الحريات والبطش، لم يتعلموا، ولا يستطيعون الكتابة باللغة الكردية، بل يكتبون باللغات التركية والفارسية والعربية! ربما يذكرنا هذا ببعض الادباء المغاربة الذين يكتبون باللغة الفرنسية، وهذه اشكالية ثقافية وادبية.. وهي موضوع اخر، نتحدث عنه في وقت آخر.

❁ ما مدى التأثير السلبي، الذي سيتركه القتال الانتحاري الجاري في

كردستان على مسيرة الادب، والثقافة الكردية عموما؟

◎ في الارض المحروقة كيف تنمو الشجرة الشعرية؟ وكيف نحافظ على عش الحمامة الاخضر وألسنة النار تلتهم الاخضر واليابس؟! واية حسرة تنتابك حين ترى افراد العائلة الواحدة يقتل بعضهم بعضا داخل البيت الكردي، وعلى مرمى حجر ترى في الطرف الاخر قاتلي حلبچه وهم يرقصون فرحا!! انها المأساة بابشع تجلياتها، والشاعر والفنان يفجعان قبل غيرهما، وفي الغربة تزداد الفجيعة، او الاحساس بالفجيعة، يوما بعد يوم. انني لا اريد ان اخوض هنا في تفاصيل المأساة، ولكن هناك حقيقة، هي ان مأساتنا تؤجج نارها من قبل الاعداء المتربصين في كل جانب، لكي لا تعيش ولا تدوم الحرية التي نلناها في قسم كبير من كردستان العراق بعد الانتفاضة الشعبية الباسلة. نعم انهم يريدون ذبح الحرية قبل ان تعبر الى الاجزاء الاخرى، وتبنى عليها الآمال مستقبلا! لذا فان خنقها في مهدها - وبيد كردية ايضا - يكمل مؤامرتهم.

لقد اثر الاقتتال الداخلي، بصورة واضحة، فشلّ الحركة الادبية والثقافية عموما، حيث الوضع الاقتصادي المتدهور، وغلاء المعيشة، والجوع والبطالة، وكلها تدفع باتجاه تغيير سلم الاولويات. الشاعر والاديب الان همّه الاول: كيف يعيش ويحصل على رغيف الخبز؟! الخبز قبل الكتاب والكتابة طبعا، ولذلك فالمطبوعات الادبية، دواوين شعر، قصص، بحوث ادبية وغيرها، انعدمت او تكاد، وانقطعت جسور التواصل بين كردستان وبين المصادر المهمة للمتابعات الثقافية، وتحديدا الكتب والمجلات والصحف العربية، او المترجمة الى العربية، كما ان الاقتتال قد اثر سلبا على علاقات الادباء فيما بينهم. وشل نشاطات اتحاد الادباء الاكراد. ان الاقتتال لم يكتف بقتل الناس الابرياء وحسب، بل قتل الحياة الثقافية والادبية ايضا، كما قتل الحلم والشعر، وكل شيء جميل.

لا طريق الى المستقبل السعيد، الا بالسلام والحرية، والمحبة والاخاء!

كوينهاگن

غورنيكا پيكاسو

د. محمد صادق رحيم

كانت لوحة غورنيكا Guernica ولا تزال شعارا لمعاداة الفاشية ورمزا للسلام يعتز به الشعب الاسباني وكثير من الفنانين والمهتمين بالفن في العالم. أنجز هذا الرمز في السنة الاولى من الحرب الاهلية الاسبانية، وعمل بيكاسو على تنفيذه مع ٤٥ دراسة تخطيطية، بين الاول من مايس والرابع من حزيران ١٩٣٧. كان عمره ٥٦ عاما وكان من شروطه لتنفيذ هذا المشروع ان تبقى اللوحة المنجزة معلقة في متحف الفن الحديث في نيويورك حتى ترى اسبانيا حكما ديمقراطيا يحترم الحريات الشخصية ويراعي كرامة المواطنين.

مات بيكاسو بالسكتة القلبية بعد ان اصيب بالانلفونزا التي قتلته في ٨ نسيان ١٩٧٣ وعمره ٩٢ عاما. وبعد ذلك بسنتين مات الجنرال فرانكو، الذي قاد القوميين الاسبان ضد الحكومة الجمهورية المنتخبة شرعيا وحكم اسبانيا بقبضة ديكتاتورية حديدية. فوقع المحامون القائمون على اعمال بيكاسو بعد موته في محنة، لانهم حاولوا تحديد الوقت «الديمقراطي» المناسب لاعادة الغورنيكا من نيويورك الى مدريد - حسب وصية بيكاسو فقرروا بعد جهد، ان يكون ذلك في عام ١٩٨١.

عندما بدأت الحرب الاهلية في اسبانيا في تموز ١٩٣٦، حاول (خوسيه رينيه) المدير العام للفنون الجميلة في اسبانيا ان يستميل بيكاسو لتأييد

الجبهة الشعبية التي انتخبت انتخابا شرعيا بطريقة ديمقراطية لتحكم اسبانيا في شباط من ذلك العام، فمنح بيكاسو رتبة الرئيس الاعلى لمتحف (برادو) في مدريد، وكان بيكاسو حينها مقيما في فرنسا وقد قبل الرتبة الفخرية لكنه لم يسافر الى اسبانيا لاستلامها او المهام المترتبة على ذلك.

ولكنه قبل عرضا في ١٩٣٧ لرسم جدارية يكون عنوانها اختياريا بالنسبة له لكي توضع في الجناح الجمهوري الاسباني، في معرض منجزات دولي يقام في باريس صيف ذلك العام. كان موعد انجاز وتسليم الجدارية هو الرابع من حزيران لكن بيكاسو لم يكن قد بدأ العمل بالجدارية حتى نهاية نيسان.

في الخامس والعشرين من نيسان قصفت القوات الالمانية النازية المؤيدة للجنرال فرانكو، وبتنسيق معه، اقدم مدينة تاريخية لقوم الباسك ومركز ثقافتهم وحضارتهم الاول، تلك هي مدينة غورنيكا التي زالت آثارها عن وجه الارض تقريبا . بعد القصف بيومين نشرت صحيفة ليومانتيه اليسارية الفرنسية صورا لاثار ذلك القصف الوحشي اثارت سخط العالم، شاهدها بيكاسو بلا شك، فحتى جريدة (لوفيغارو) التي تمثل اليمين المؤيد لفرانكو نشرت آثار قصف غورنيكا في الثلاثين من نيسان.

لقد اجبرت الحرب الاهلية الاسبانية اكثر المثقفين في اوروبا على الانحياز الى احد الجانبين، فاعلن كثير منهم موقفهم من موضوع القومية الفاشية، ومواجهتها للديمقراطية، وكان بعضهم اكثر وضوحا وصراحة فاعلن موقفه من موضوع الفاشية ومواجهتها الشيوعية.

لكن بيكاسو باسلوب حياته المتحلل وعشيقاته وترفه في العشرينات والثلاثينات كان بعيدا عن السياسية وقضايا الساعة. الا انه بقبوله عرض العمل على الجدارية، قد قرر ان وقت المجون قد مضى، فلم يستطع ان يلهو رغم ما يحدث في بلده، فحتى اذا تأقلم في فرنسا فان مضي اسبانيا في طريق المانيا وايطاليا سيجعل فرنسا مطوقة بالفاشية.

كانت تدور حينها شائعات مفادها ان بيكاسو كان يخفي التعاطف مع الجنرال فرانكو والفاشية، فكتب بيكاسو تصريحا في مايس ١٩٣٧ نشر بعد شهرين من ذلك التاريخ قال فيه: «المقاومة الاسبانية، هي قتال الرجعية ضد الشعب، ضد الحرية، حياتي كلها، كفنان، لم تكن سوى مقاومة مستمرة

ضد الرجعية وموت الفن، كيف يستطيع احد، ولو للحظة، ان يفكر انني على اتفاق مع الرجعية والموت؟ على اللوحة التي اشتغلها الان ـ غورنيكا ـ اضع كل فني الاخير، انني اضع بوضوح ازدرائي للعنصرية العسكرية، التي تدفع اسبانيا الى بحر من الآلام والموت»(١).

ان لهذه اللوحة اهمية سياسية عظيمة لكنها لم تكن تسجيلا وثائقيا تاريخيا لحادثة قصف مدينة غورنيكا. واختيار بيكاسو لهذا الاسلوب في التعبير عن التدمير نجده موضحا في الصور السبع التي التقطتها (دورا مار) احدى نسائه لمراحل العمل المختلفة عليها. وكذلك في ٤٥ دراسة تخطيطية يومية قام بها. اول دراسة كانت في الاول من ايار وقدمت لنا محاولات عامة وتمرينات تخطيطية بافكار غير واضحة او محددة. بالرغم من ذلك نرى تخطيط امرأة تحمل مصباحا تقودنا الى داخل مبنى. في التخطيط الثاني نجد دراسة للحصان والثور، هذه الدراسة تكون اوضح او اكثر تفصيلا وجودة في التخطيط السادس حيث نجد كذلك محاربا قتيلا مع رمحه ممتدا تحت الحصان والثور. اما في دراسة الثامن من ايار فتظهر ام وطفلها الميت على اليمين. وفي اليوم التالي لم يبد رغبة في رسم تصميم تخطيطي كامل للوحة فاقتصر على الاجزاء وتكرار بعض تفاصيل الشخوص.

في اليوم الحادي عشر من ايار نقل بيكاسو التخطيطيات الاساسية الى قماشة كبيرة الحجم (حوالي ١١,٥ قدم عرضا و ٢٥,٥ طولا). وفي حوالي ذلك التاريخ ثبت المواصفات والاشكال الاساسية للوحة (الثور، الحصان، الجندي، المرأة والمصباح، امرأة باكية، امرأة وطفل ميت).

ان سبب اختيار بيكاسو لهذه الشخوص لتعبر عن هدم مدينة من مدن الباسك يكمن في المصادر التي اعتمدها في عمله، وجلها من اعماله السابقة خاصة بين ١٩٣٠ و ١٩٣٥ ومنها عمله المعنون (ماييناتورا مافيا). كانت الشخصية الاساسية في هذا الكرافيك المتخيل هي الثور الاسطوري الاغريقي (المايناتور) الذي هو نصف رجل ونصف ثور، ويرمز تقليديا الى نتيجة ما يحصل عند التخلي عن التعقل والحكمة بسبب الرغبات والشهوات الحيوانية. كان المايناتور في هذا الحفر على المعدن يكشف امرأة نصف عارية ترتدي بزة مصارعي الثيران، والفتاة على حصان يمثل النبل

والفروسية الملكية، لكنه مصاب بجرح عميق مؤلم في بطنه، وعلى اليسار فتاة يافعة تحمل قنديلا وترمز الى العفة والطهارة والمعرفة والانارة العقائدية لظلمات الحياة. وفوقها نجد رسم امرأتين مع حمامة بيضاء. ان المعنى الذي قصده بيكاسو في هذا الرسم غير واضح، ما عدا المعنى الميثولوجي والسوريالي الرمزي للميناتور فهو محدد طبعا. نسب البعض الرسم تعبيرا عن كون بيكاسو عاطفيا او زير نساء وعن حياته وسمعته الماجنة.

في لوحة الحصان التي كان قد رسمها في عام ١٩٣٤ اشار الى مصارعة الثيران (الكوريده) والحب البدائي للقسوة والتعذيب متمثلا في الشخص المتفرج على العذاب حاملا قنديلا بيده.

في لوحة زيتية اخرى(مصارعة الثيران) لعام ١٩٣٤ نجده يرسم ثورا غامق اللون يقف كخلفية تبرز حصانا ابيض، كان هذا التضارب في التلوين يرمز الى دور الحصان المسالم والمتألم بصمت.

اضافة الى ذلك فان تأثير تاريخ الفن الحديث كان واضحا في الغورنيكا. فحجمها واسلوب الاثارة الذي تمليه والمثلث الكبير من الشخوص، مأخوذ من تكوين لوحة الرسام جيريكو (من ١٨١٨ ـ ١٨١٩) وهي لوحة اقتبس الفنان موضوعها عن حادثة غرق السفينة الفرنسية (ميدوزا) في ١٨١٦ بقرب الشاطىء الغربي لافريقيا وهي محملة بمهاجرين جزائريين وكان سبب الحادثة اهمال المسؤولين، نجا من الركاب ١٥ شخصا من مجموع ١٥٠ فتحدثوا عن القتل واكل لحم بعضهم في البحر بعد غرق السفينة.

استعمل بيكاسو ايضا في هذه الجدارية، اضافة الى الاساطير، استعارات اخرى ابعدته عن المباشَرة والاسلوب الرسمي الذي كان سيضعه بالتأكيد وجها لوجه مع الفقر الايديولوجي ومع تعثر سلامة الفكر السياسي الذي كان يعاني منه.

استعمال الاسطورة جعل حركته متوازنة ومنسقة مع حركة رواد الفن الفرنسي الذين عالجوا ووضعوا مقترحات وحلولا للعلاقة المبهمة الخفية بين التعبير الشخصي للرسام في العمل المرسوم وبين ما هو مقبول عموما كتعبير جماهيري فيه.

وهذا ـ على ما اعتقد ـ كان هو المانع لبيكاسو من استخدام اي اسلوب آخر

يقارنه يقربه من «الواقعية الاشتراكية» كما انه كان حينها غارقا ومقيدا بالحركة التكعيبية التي كان هو وجورج براك رائدين لها.
رسم اللوحة الكبيرة اجزاءً صغيرة على قطع من الورق جمعها مع بعض لتصبح لوحة كاملة، فخرجت عملا هائل الحجم باسلوب الكولاج التكعيبي، وفي الشكل النهائي للجدارية ظهرت الاشكال متداخلة ومتصلة وباسلوب تكعيبي واضح. الحصان في مركز التكوين كان متميزا بكونه مزينا بخطوط قصيرة متوازية مشابهة للخطوط التزيينية المستعملة عادة في الاسلوب التكعيبي. وفي احدى اهم الدراسات التحضيرية التي اجراها بيكاسو «ام وطفل ميت» في ٢٨ ايار ١٩٣٧ لصق شعرا حقيقيا في تلك الدراسة، والعصا التي تخترق صدر الطفل نقلها بيكاسو الى الشكل النهائي للغورنيكا لكنه جعلها تخترق الحصان، وكل الدراسات الباقية ترينا عملا دائبا وجهدا كبيرا مستمرا لايجاد حلول للمشكلة التي واجهها بيكاسو اول مرة وهي رسم جدارية تحمل موضوعا شعبيا.
اما في مجموعة صور (دورا مار) ففي اولها نرى الجندي الطريح رافعا ذراعه بطريقة اصبحت فيها قبضة يده قمة للمثلث في وسط التكوين، وكانت هذه الحركة رمزا للدفاع الذي قام به الشيوعيون وباقي اليسار في اسبانيا، وكانت تظهر دائما في ملصقاتهم ونشرياتهم. اما في الصورة الثانية فنجد الذراع وقبضة اليد محاطة بشمس، الا ان بيكاسو الغى هذا الرمز السياسي المباشر من الغورنيكا، وكان رأس الحصان الذي يبدأ ينحدر نحو الاسفل في وسط اللوحة قد حل محل تلك الذراع وقبضة اليد وغطى الفراغ الذي حصل بسبب رفعهما من التكوين. لكن بيكاسو عاد في عام ١٩٤٥ ليدعي بان وضع الحصان في هذا المكان يرمز الى الشعب. وهذا يستبدل الرمز التعبيري الشيوعي المباشر بتعبير شخصي يرمز للشعب. وبذلك غيرّ ذلك التأكيد على التضامن مع الشيوعيين الذي كان في اللوحة الى عمل يمثل ويدافع عن الانسانية المضطهدة عموما. لكن بيكاسو ابقى على شيء واحد كان رمزا مميزا للشيوعيين في اسبانيا، ذلك هو يد الجندي قابضة على سيف مكسور في اسفل اللوحة. وهذه اليد بقبضتها الصلبة الماسكة للسيف رمزت لقوة المقاومة وجبروتها، وكانت هي الملصق

(البوستر) لهيئة الدفاع عن مدريد.
لقد اعتبر بيكاسو الغورنيكا عملا خاصا مميزا من بين اعماله فقد قال في ١٩٤٥ «اذا كنت كيماويا شيوعيا او فاشيا، وصنعت دواء من سائل احمر اللون، فهذا لايعني انني احاول التعبير عن دعاية شيوعية، عندما ينظر الناس اليه، كل يستخلص مما يتلقى منه معنى مختلفا، لا اعتقد بانني حاولت ان اضع معنى محددا لتوصله لوحاتي، ولا توجد محاولات متعمدة للدعاية في رسومي عدا الغورنيكا. ففيها نداء مقصود الى الشعب، محاولة مقصودة للدعاية، الثور هناك يرمز للقسوة والتعذيب ضد الناس، هناك استعملت الرمزية ولكن ليس في الاعمال الاخرى»(٢) لكننا نجد رمزية في تخطيطات بيكاسو التي وافق على تنفيذها لصالح صندوق اللاجئين في نفس الوقت الذي كان ينفذ فيه الغورنيكا.
لقد علقت الغورنيكا في الجناح الاسباني في حزيران عام ١٩٣٧ مع جداريات اخرى رسمها خوان ميرو، وكان ذلك محاولة معتدلة للتعبير عن النضال والمقاومة الجمهورية ضد الفاشية مقارنة بالجناح السوفييتي والالماني.
عندما كان اكثر الناس معجبين بعمل بيكاسو، كان اليمين واليسار السياسي منقسمين في تقييمهم لهذا العمل بسبب القاعدة الايديولوجية التي يقفون عليها. غص الجناح الالماني بالدعاية النازية والمواصفات التي يجب ان يكون عليها الفن القومي العالي، وهاجم دليل معرضهم ما اسماه بالفن المتفسخ الحديث، وهاجم الغورنيكا دون تسميتها مباشرة واعتبرها عمل رسام مجنون صالح لتفكير طفولي.
واعتبرها كثير من اليساريين عملا فاشلا لانها لم تخاطب بشكل واضح جمهورا واسعا، ولم تكن تعبيرا مباشرا عن النضال ضد الفاشية، واقترح بعض(الباسك) رفعها ووضع لوحة عن الحرب الاهلية للرسام (اوريليو آرتيتا). اما السوفييت ففضلوا دائما فن الواقعية الاشتراكية. وهذا مافضله اليمينيون ايضا، فعندما عادت الغورنيكا الى اسبانيا، وقدم القوميون (الفاشست) البديل لها: لوحة الرسام (اسكويدو رفيفاس) من ١٩٤٤ عن مجزرة قامت بها الميلشيات الجمهورية ضد الفلاحين الفاشست في

(براكويلوس) عام ١٩٣٦ وكذلك عندما عرضت الغورنيكا في لندن عام ١٩٣٨ عرض القوميون لوحة بديلة في قاعة مجاورة، وقد كان ذلك لتخفيف الاعجاب الكبير المتزايد الذي كانت تلاقيه الغورنيكا اينما عرضت.

لقد استمرت النقاشات التي اثارتها هذه الجدارية بعد ذلك فكتب (برنان كلارك) في ١٩٤١ «لقد اظهر بيكاسو نفسه رساما حائزا على الاستحقاق كممثل لجمهور اراضي البور، هؤلاء الذين خرقوا القسوة والتناقض العجيب في مجتمعنا الحديث، غير قادرين على ايجاد ما يجمعهم مع اي من القوى التي تقرر القضايا المعاصرة، لقد فضل ان يكون واصفا متفرجا في وقت اصبحت فيه عملية التفرج خطرة وغالية الثمن».

وكتب عنها (ويندم لويس) في ١٩٤٠ وهو يميني متطرف: «انها اعلان كبير (بوستر) عالي الثقافة، لاقيمة تلوينية له، لا علاقة له بالحداثة السياسية التي يفترض انها حفزت على تنفيذه».

اما الامريكان فقد نظروا الى الغورنيكا بشكل مختلف، ففي معرض (الفريد بار) في ١٩٣٩ بمناسبة مرور اربعين عاما على اعمال بيكاسو، اعتبرت الغورنيكا نصبا عظيما لامتداد اللقاء بين تكعيبية بيكاسو وسورياليته. كان الرسام الامريكي (جاكسون بولاك) هائما بالغورنيكا فقد رسم عن دراسات بيكاسو بشكل مباشر في لوحته (مؤنث ومذكر) عام ١٩٤٢.

وكانت الغورنيكا بالنسبة لبولاك نجاحا نقديا في النظرية والاسلوب، لانها مدت الاسلوب التصويري الشخوصي السوريالي ليشمل الجداريات ايضا. فتحولت الفكرة السوريالية الى سوريالية اجتماعية شعبية.

اما في العراق فنجد النحات جواد سليم في منحوتته الجدارية (ملحمة الحرية) قد استلهم واستفاد من الغورنيكا في بعض شخوصه المنحوتة، مثل الحصان والثور والمرأة الثائرة في الوسط رافعة يديها، مقارنة بالمرأة الرافعة يديها على يمين الغورنيكا.

قرن فنانو ومثقفو الاربعينات الواقعية الاجتماعية في الفن بفشل الشيوعية في الوقوف في وجه الفاشية، الا ان الغورنيكا كانت نموذجا أعلى للذين يؤمنون بضرورة ايجاد فن اجتماعي شعبي.

لكن الصعوبة تبقى في انك اذا اردت اعطاء معان شعبية في شخوصك

ورموزك في عملك الفني، ستجد نفسك في طريق مجبولة بطابع مفهوم، مأخوذ من فكرة واضحة مستهلمة من معرفة عامة مشتركة، وليس من الخيال والفنطازيا.

مهما كانت شخوص بيكاسو محدودة وفقيرة ايديولوجيا وكون الجدارية توخت التعبير بما يلائم اغراض الفن الشعبي في العصر الحديث، لا يمكن انكار منزلة هذا العمل، انه رمز للشعب الاسباني خاصة بعد تجربة فرانكو، وهو عمل يحمل اهمية سياسية كبيرة منذ تنفيذه وحتى الان.

شهد عام ١٩٨١ تغييرا لجميع قاعات (الكاسان دي بواين ريتيرو) في متحف برادو في مدريد لجعلها مناسبة لعرض لوحة بيكاسو الجدارية والدراسات التخطيطية الخاصة بها. بعد سنتين من ذلك، يقول العاملون في المتحف، ان الفين الى ثلاثة آلاف زائر دخل المعرض كل يوم لمشاهدة هذه اللوحة.

هذا المتحف مجاور لمتحف حربي يحوي لوحات تمجد الفاشية في مدريد اليوم. وكلا المتحفين يحرسهما جنود مدججون بالسلاح.

تشرين الاول/لندن

❧ ❧ ❧

عن الفضاء الروائي
عند غائب طعمة فرمان

علي ابراهيم

كما ان لكل رواية ابطالها الادميين، كذلك وبالضرورة يجب ان يكون لها ابطالها المكانيون، والعلاقة جدلية بينهما، يؤثر كل بالاخر بنسب متفاوتة، لان المكان الروائي موجود موضوعيا ولا يمكن اكتشافه وتلمسه الا عندما تتحرك الشخصيات داخله، وتطبعه بطابعها، او ان يترك تاثيره عليها.

والمكان في كثير من الاحيان يحتوي على مدلولين: الاول صورته الواقعية الطوبوغرافية، والثاني رمزي وهو اسقاط حالة الشخصيات على المكان والتعبير عنها من خلاله. واذا تجرد المكان الروائي عن مدلوله الرمزي يتحول الى وصف فارغ.

لقد حاول غائب ان يضمّن فضاءه الروائي تلك المدلولات، وقد نجح نسبيا في مسعاه. رأينا ذلك في روايته «النخلة والجيران» حيث تلتحم الشخصيات مع المكان لتصبح جزءا منه، فمن الصعب ان نفصل بين (سليمة الخبازة) وبيتها، فهو مكان عملها واقامتها ومسرح كل ذكرياتها الجميلة والمريرة، والنخلة التي تنتصب وسطه «دون ان تحمل طلعا او تخضر لها سعفة» ترمز الى عقم

الحياة في هذا البيت المتمثل بعقم الاثنين، سليمة ونخلتها.
من هذا المكان تنطلق الشخصيات الى الحي الشعبي، وتعرفنا بالجيران وبطبيعة بيوتهم وهمومهم، ونراهم ليسوا اكثر حظا من سليمة، انهم اناس بسطاء اميون يعيشون في بيوت بائسة كبؤسهم.
ان الالتصاق بالمكان ظاهرة موجودة في كل رواياته، فالسايس (مرهون) الذي امضى عمره كله وهو يعمل في (الطولة) ويعتبرها «قطعة من عمره، كانت بيته ومأواه ومملكته» وبفضل جهله وقف ضد التطور لاعتقاده ان الجديد سيقضي على مهنته ومستقبله، وفي «ظلال على النافذة» نعيمة «تعرف ازقة بغداد جيدا كانت جزءا من حجارتها الهرمة، وترابها الهش، وسيانها، وخشبها المنخوب».
وتلك الصور لا تبتعد كثيرا في روايته الثانية «خمسة اصوات» التي تبدأ في حي شعبي، ازقته الضيقة الملتوية، المشقوقة بمجاري المياه الآسنة، ان اغلبت عناصر هذه الرواية يعيشون في نفس الاماكن التي عرفناها في «النخلة والجيران» انهم ابناء ابطال روايته الاولى، ولكنهم يختلفون عن جيل ابائهم، لانهم دخلوا المدارس وتخرجوا ثم اصبحوا «صحفيين وشعراء وموظفين» ومع ذلك ظلوا في دواخلهم مرتبطين باكثر من وشيجة، تشدهم الى ذلك الماضي بكل تناقضاته واخلاقياته. واذا كان الاباء وقفوا ضد الجديد خوفا على حرفهم ومهنهم، فان الابناء كانوا اكثر وعيا فحاربوا كل من يقف ضد التطور الحضاري بما فيه العلاقات الاجتماعية والسياسية التي بقيت متخلفة، ارادوا التخلص من السيطرة الاستعمارية والتغيير الحقيقي فتعرضوا للفصل من وظائفهم واغلاق مقر جريدة «الناس» المكان الرئيسي الذي كان يجمع شخصيات الرواية.
لكن التطور الحضاري والعمراني حصل في العراق بغض النظرعن وعي الجميع، فنرى بطل «المخاض» الذي عاش في الغربة ست سنوات، يعود ليجد كل شيء قد تغير، حتى ان محلته مسحت من الوجود واصبحت شارعا عريضا، الا انه وجد الناس قد احتفظوا بقيمهم الاساسية وتقاليدهم. ومن خلال البحث عن مكان اهله ـ وهو الخيط الذي ربط اجزاء الرواية، يعرفنا الكاتب على مدينة تتجدد، دون ان تفقد اصالتها.

وهذه القيم نفسها احتفظت بها عائلة عبد الواحد الحاج حسين النجار في «ظلال على النافذة» بعد ان انتقلت الى حي راق. فان علاقاتها وارتباطاتها بقيت مع ذلك الحي القديم سواء ظاهريا او داخليا. ولا يمكن اعتبار ذلك الحي راقيا بالمفهوم الحديث، انما هو مرحلة انتقالية بين القديم والجديد، هكذا يراه الابن الاكبر لهذه العائلة عندما رجع من الخارج بعد ان اكمل دراسته: وجدت الوشاش «منطقة خطت فيها شوارع، وبنيت دور ، الا ان عربات النفط ما زالت تسير هناك توزع النفط على البيوت وما زال باعة السمك الميت والعربات المحملة بالخس، وعربات البرتقال المغلف بطبقة دقيقة من الغبار والسيارات منطلقة على الشارع الاسفلتي تثير الغبار.. والخضرة المغبرة... رموز طفولتي الماضية رأيتها منتشرة على بقعة انظف واوسع». لقد احتفظ بكثير من سمات الحي القديم الا اننا لا يمكن الا اعتباره راقيا لانه اكتسب الملامح الاساسية التي ميزته عن الحي الشعبي (سعة البيوت، لشوارع العريضة، الحدائق، النظافة، الانارة.....الخ).

ولم تبتعد رواية «القربان» عن الحي الشعبي بل اعطت تفاصيل دقيقة عن هندسة البيوت القديمة، ومعاناة ساكنيها، ونتعرف في مقهى (دبش) على عينات تمثل شرائح المجتمع العراقي في نهاية الاربعينات وخلال لخمسينات.

ان غائب في هذه الرواية استطاع ان يجعل من المكان والشخصيات رموزا عكس من خلالها الصراعات السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة في نهاية الحكم الملكي، فالقوى الثورية والرجعية والاصلاحية حاضرة في هذه الرواية متمثلة على التوالي في صباح ـ حامدة، دبش وياس ـ عبد الله. وكل هؤلاء تفاعلوا مع المكان ومع بقية الشخصيات بشكل يجعل القارىء مقتنعا باحداث الرواية وصدق عناصرها. لقد استطاع غائب ان يخلق حدثا ذا دلالة رمزية وايديولوجية.

في رواية «آلام السيد معروف» يستقبل السيد معروف الغروب وليس الشروق من ركن منزوٍ في مقهى مطل على دجلة، والاركان عادة هي مأوى اولئك الذين يعانون من تعقيدات حياتية، والانزواء هو الابتعاد عن الاخرين او ربما عن افراحهم، وهكذا نتعرف على هذه الشخصية فيما بعد ويظهر لنا رجلا

في الاربعين اعزب ويعيل امه العمياء واختيه العانستين، وجهه قبيح، ورقبته طويلة، بالشكل الذي يؤثر على وضعه النفسي، يهوى الغروب لانه يأتي بعد يوم قضاه بين اربعة جدران وراء آلة طابعة عتيقة، يمارس عملا رتيبا، خال من اي ابداع فهو لايمتلك حتى تصحيح الاخطاء الاملائية والنحوية في الكتب الرسمية. كان تمسكه بالغروب معادلا موضوعيا لاحساسه بحياته الآيلة للغروب، انه انسان مستلب لا يمتلك حتى البيت المتداعي الذي يسكنه منذ عشرين سنة. لقد ركزت هذه الرواية على الجانب النفسي ولم يكن فضاؤها واسعا.

وفي روايته الاخيرة «المركب» يعود بنا مرة اخرى الى بغداد، ولكن هذه المرة ليست بغداد القديمة واحيائها الشعبية، فهي الان «عجوز وتتصاعد» روائح من جسدها المتخم بحلى حضارة هجينة، لتخفي ظلال الماضي الرثة» انها صورة اخرى لبغداد أفرزتها الحضارة والتطور العمراني الذي جعل بعض ابنائها يشعرون بالغربة والضياع والخوف، فالتطور غير متواز بين الفرد والحضارة.

استطاع غائب في هذه الرواية كما في رواياته الاخرى توظيف المكان لصالح العمل بشكل فني جميل، فمن خلال وصفه لمكان واحد تمكن من التعبير عن حالتين متناقضتين: الاولى الخيبة التي اصابت مجموعة الاصدقاء العاملين في «المؤسسة» بعد ان تركهم المركب على شاطىء دجلة وابحر الى جزيرة (ام الخنازير). فأحسوا وكأنهم «عري كأنهم يستحمون على الشاطىء ولما خرجوا رأوا ملابسهم قد سرقت» والثانية حالة الشيخ عبد المنعم الذي شدّ باحساسه عنهم وكان سعيدا برؤيته «الفتنة والهواء المفخور والشمس والخضرة وزقزقة العصافير واليوم الصباحي».

ان البطل المكاني الرئيسي في هذه الرواية هو «المؤسسة» التي يعمل بها كل الشخصيات الاساسية ولم يسهب غائب في وصفها واكتفى برسم صورة خارجية «بناية مقابل منارة، تتكون من اربعة طوابق» لكنه ركز على طبيعة العلاقة بين منتسبيها وما يدور في السر والعلانية، البيروقراطية، وكل الامراض المستعصية السائدة في دوائر ومؤسسات الدولة.

ان شخصيات هذه الرواية اختلفت كثيرا عما رأيناه في رواياته الاخرى،

وهذا ليس بمعزل عن اختلاف الامكنة التي شكلت فضاء واسعا، ولكنها كانت تفتقر الى التفاصيل الدقيقة التي عودنا عليها غائب. كما كانت دلالاتها الرمزية ضعيفة.

ولا بد من الاشارة الى ان التقاطب في روايات غائب بين الاحياء الشعبية والراقية لم يكن بارزا بسبب هامشية وجود الاخيرة.

ان روايات غائب تناولت نماذج عديدة من امكنة الاقامة والانتقال، اشرنا اليها في السياق، بقي ان نذكر اماكن اخرى كان لها تأثيرها في رسم الشخصيات وتكامل الفضاء الروائي. نكتفي بالاشارة المختصرة الى تلك الامكنة: بيوت الدعارة، غرفة المرسم، السجن، المقاهي والبارات.

كان لبيوت الدعارة ثلاث وظائف، مكان «عمل» غير شريف للعاهرات، مكان اقامة لحسيبة الهاربة من اهلها وهو ايضا مكان عملها، ومكان انتقال بالنسبة لـ (شريف) وغيره من الرواد.

واستخدم غائب غرفة المرسم للتعبير عن الشخصيات من خلال القوة التعبيرية للوحات والتخطيطات والالوان والفوضى احيانا.

ورغم ان كل روايات غائب كانت ذات طابع سياسي، الا اننا لم نجد حيزا مناسبا لـ «السجن» كمكان اقامة اجباري، تناوله غائب فقط في رواية «المخاض» وبشكل غير مباشر من خلال حادث دهس اعتيادي، ربما لم يكن يريد ان يحول رواياته الى شعارات سياسية.

اما المقاهي والبارات فأن لها دورا مهما في ربط الشخصيات والتعبير عن دواخلهم باعتبارها مكان انتقال واستراحة المتعبين، وقد اخذت حجمها الطبيعي في رواياته بما يتناسب مع تواجدها الحقيقي في الواقع العراقي.

هذه بعض سمات الامكنة التي استطاع غائب طعمة فرمان ان يخلق منها فضاء لعالمه الروائي صور من خلاله المجتمع العراقي منذ الاربعينات وحتى نهاية السبعينات.

❧ ❧ ❧

الحلقة المفقودة
في ظهور الفن كنشاط انساني

سعاد ستار*

رغم الدراسات التي يقوم بها علماء الاثار والمهتمون بتاريخ البشرية وتطورها، ورغم كل تلك الآثار والمخلفات الهائلة التي تم اكتشافها في هذه البلاد او تلك، لم نتعرف على تلك الحقبة المجهولة التي ظهر فيها الانسان ككائن يتميز بصفات جديدة في عالم الحيوانات ولم نعرف الفترة الزمنية التي استغرقتها الطلائع البشرية الاولى في ظهورها بالميزات التي تم التعرف عليها بعد اكتشاف متحجرات العظام والهياكل العظمية التي تشبه الانسان الحالي في كثير من صفاتها. ورغم ان علماء الآثار يكتشفون بين فترة واخرى هياكل عظمية تقلب تصوراتهم التي كونوها في ابحاثهم، ورغم الاختلافات الموجودة في ارائهم حول تاريخ الانسان، استطاع الباحثون التعرف على الحضارات القديمة والكثير من سمات النشاط الانساني في عصور ما قبل التاريخ معتمدين على المخلفات التي صنعها الانسان القديم ومتحجرات العظام الحيوانية التي كانت تعايش الانسان بالاضافة الى دراسة الرسوم والادوات التي صنعها واستعملها في حياته اليومية. واننا نستطيع ان نقسم هذه المخلفات الى قسمين: ١ - المخلفات الطبيعية ٢ - المخلفات المصنوعة.

*فنان تشكيلي كردي - خريج اكاديمية الفنون الجميلة ١٩٧٧، له معارض كثيرة - حاليا رئيس فرع النحت في معهد الفنون الجميلة/السليمانية

يمكن تمييز المخلفات الطبيعية بان يد الانسان لم تلعب دورا في تكونها مباشرة. اما المخلفات المصنوعه فهي تشمل الرسوم والمنحوتات والاسلحة الحجرية التي وجدت في اماكن التجمعات البشرية والكهوف التي يعيش فيها.

ان دراسة هذين الجانبين تعرفنا على مستوى تفكير الانسان وحياته الاجتماعية، وتصوراته عن العالم المحيط به وطرق معيشته ونستطيع ان نقول انه لابد ان نجد بين هذه المخلفات ما يدلنا على وسائل الاتصال والتفاهم والمحاولات الاولى لنقل المعلومات والتجربة الذاتية والجماعية الى افراد المجموعة.

وهنا سؤال يطرح نفسه حول هذه الوسيلة: هل هي لغة «صوتية» تعتمد الكلمات المتفق عليها او المتكونة صدفة؟ واذا كان الجواب بالايجاب، فهذا يعني ان هذا الانسان ذو جهاز كلامي متطور وان تطور يديه لم يسبق «الجهاز الحركي الكلامي». وهذا يناقض علم فسلجة الدماغ الذي يؤكد بان النظام الاشاري الثاني هو نظام حديث التكوين في القشرة الدماغية.

يقول بيولد: لقد جرى القول بان الكلام كان بداية الانسنة Menschwerden وقد يكون الامر كذلك ولكن قبل الكلام يوجد Instrumental thinking التفكير الاداتي القائم على اساس استخدام الادوات، اي فهم الارتباطات الآلية، وابتداع وسائل آلية، لاغراض آلية، ويمكن القول باختصار: قبل ظهور الكلام يصير الاداء قائما على المعنى بطريقة ذاتية.

ان المنطق العلمي يؤكد ان المراكز الدماغية المسؤولة عن حركة الجسم وتنظيمه وتنسيقه هي اقدم وجودا في الجهاز العصبي المركزي، وان المراكز الحديثة التكوين تعتمد على خبرة المراكز الاقدم منها. لذلك فان القول بامكانية وجود الكلام قبل تكور اليدين هو فكرة عقيمة لا يمكن الاعتماد عليها في تفسير نشاط الانسان الفكري في العصور القديمة.

هناك تجربة في تعليم الشمبانزي، حيث يقول (بيركس) ان المشكلة في تعليمها تكمن في ما يعوزها من القدرة على تقليد الاصوات، ولكنها تتمكن من بعض الايحاءات الاصطلاحية ووظيفتها تكون نفس وظيفة الاصوات الاصطلاحية.

وما يهمنا من هذه المقدمة الفن التشكيلي. فالرسم مارسه الانسان البدائي كنشاط يومي يضاف الى عملية الصيد والبحث عن الغذاء. تنبع اهمية الفن التشكيلي من انه نشاط مارسه الانسان دون ان يكون له فعل مباشر او اداة تدخل في عملية الصيد او جمع الغذاء، اي لم يكن هناك دافع فسيولوجي او غريزي او نتيجة للحركة الدائبة والصراع الدائم مع بيئته مما يجعله يمارس نوعا من النشاط لا

علاقة له بالبقاء والحفاظ على النوع مباشرة.

واذا قلنا ان تلك الاعمال (الفنية) كانت تخدم السحر والافكار الميتافيريقية فان ذلك يعني ان الانسان قد تكونت عنده مفاهيم وافكار شبه متكاملة وكانت هناك وسيلة جماعية لانتقاء افضل الافكار واختيار ما يلعب دورا في عملية الحفاظ على الذات. وهذا يعني امتلاكه لغة يستطيع بواسطتها نقل تلك المعلومات الى الاخرين. وهذا كما قلنا يخالف فكرة تطور الجهاز العصبي المركزي واستعمال اليدين في صناعة الادوات.

اننا لم نصل الى رأي قاطع يؤكد الطرق التي كان الانسان القديم يتبعها للاتصال مع بني جنسه. ولا يمكن الجزم بان الانسان كان يملك وسائل تعتمد على «الكلمات» لنقل تلك المعلومات والخبرات اليومية في الظروف البيئية المعقدة. لان «التعميم والتجريد» من خواص اللغة التي تستطيع ان تنقل الخبرة الذاتية والجماعية الى الاخرين. اي ان التجربة الشخصية، لما تحمل من شروط طبيعية وذاتية خاصة جدا، تبقى في الجهاز العصبي المركزي (القشرة الدماغية) ولا تكون قابلة للتوصيل اذا لم تجد قناة تستطيع من خلالها النفاذ الى خارج الذات، واذا كانت تلك القناة هي «الكلمة» فان عملية الاتصال تكون صعبة ما لم تكن الكلمة كوحدة للتعميم وبمستوياتها قابلة لان تلم بالتفاصيل الكثيرة المتشابكة نظرا لشروطها التكوينية المعقدة. فان الكلمة لن تكون مفهومة ما لم تستوف تلك الشروط. وبمعنى آخر توفر الارتباطات الوقتية المتكونة في القشرة الدماغية التي تخص النظام الاشاري الاول والثاني وبمستوياتها الضرورية والعلاقة المتبادلة بين النظامين.

ان مستويات الارتباط المخية عند الانسان البدائي (الصوتية واللغوية) غير متكونة بشكل يستطيع ان يعمم تصوراته. وفي نفس الوقت كانت حاسة البصر وارتباطاتها الوقتية (المعلومات البصرية) غنية ولها تاريخ طويل يرجع الى ما قبل تطور الانسان (او اثناء الفترة الانتقالية) ككائن له امكانية استعمال يديه في ابتداع ادوات تعينه على تذليل الصعوبات الحياتية في علاقته مع الطبيعة.

ان المنعكسات الشرطية للمؤثرات الخارجية تمثل عمليات اساسية تكمن وراء اي نشاط نفسي او فكري، قبل ان تظهر بشكل اصوات مجردة تنبعث من اجهزة لم تتطور ادواتها (اجهزة النطق) لتنقل تلك التجربة الحياتية ذات الارتباط الوثيق بغريزة البقاء (التغذية) لافراد اخرين. وربما كانت اجهزة الكلام في بداية تطورها حيث ان الاصوات لم تتحول الى (اشارات الاشارات) اي اصوات تعبر عن

الموضوع بشكل دقيق وتحمل صفات الموضوع. ولا بد ان توجد هناك منافذ اخرى اكثر تطورا وتعبيرا عن النشاط الذهني الضروري لعملية الصيد، على سبيل المثال، كمصدر رئيسي للغذاء، وهي الوسيلة الوسيطة لنقل المعلومات. التي لا يمكن ممارستها الا بعد الخبرة والممارسة البصرية الدائمة والمستمرة الموضوع. هناك تقوم اليدان بمهمة القوس الانعكاسي في تصوير الكائن الحي (الضروري كغذاء) باعتباره اهم اثارة قوية غير آنية، اي ان الصور المرسومة تجعل الاخرين يستندون الى تجاربهم البصرية الفنية في فهم تلك الصور دون الحاجة الى تعميمات وتجريدات معقدة لاتسهّل عملية الفهم. وربما تحتاج هذه الصور الى «اصوات» بسيطة التركيب لتكملة عملية نقل التجربة (هذه العملية ما يزال الانسان يمارسها في وقتنا الحاضر).

ان تكون الارتباطات الوقتية (المعلومات) في القشرة الدماغية نتيجة للمؤثرات البيئية (الغذائية) بين المراكز المسؤولة عن البحث عن الطعام والبصر والارجل واليدين، التي توجه الانسان البدائي في البحث عن ما يحافظ به على نوعه (الغذاء) تجعل من المنعكسات الشرطية(قبل ان تكون لغوية) غير ذات جدوى في عملية البحث ما لم تتحول الى حركات خاصة بالاطراف (لاسيما اليدين) في صنع واستعمال ادوات الصيد. وعندها تكون اليدان من اهم العناصر في القوس الانعكاسي بعد استعماله لتلك الآلات. وهذا يجعل اجزاء من القشرة الدماغية. حديثة التطور تكوّن ارتباطات وقتية بينها وبين الاجزاء الاخرى كمهمة جديدة للقشرة الدماغية. فحاسة البصر واليدان تصبح المحور في عملية نقل صورة الحيوان من الذهن الى جدران الكهوف وعلى الصخور لمعرفة الخواص الشكلية للكائن وابعاده ليتم بواسطتها التوصل الى طريقة مثلى للصيد .ونستطيع ان نضع احتمال اشتراك جميع افراد المجموعة في عملية الرسم بشكل مباشر او غير مباشر. وان عملية الرسم كانت تتم في بداية الامر خارج الكهوف، على الصخور او الارض. ثم انتقلت الى داخل الكهوف بعد ان اشتدت حاجة الانسان الى تلك الصور.

يقول فيجونسكي: «تتمثل الخاصية الاساسية للسلوك الثقافي في اختراع واستخدام ادوات العمل (الاعضاء المصطنعة Artificial Organs) للانسان وهذا ما يفسر لماذا يرتبط نمو الوظائف العقلية العليا بخلق «ادوات سايكولوجية» معينة تعدل الوظائف الاولية. ويتمثل هذا في الاشارات sings (الكلمات، الرموز، الخطط، الخرائط، الرسوم البيانية) التي تؤلف تلك الادوات. وبمعنى اخر ان

الاشارات وسائط سايكولوجية للمثير ابتدعها الانسان بالاضافة الى موضوعات المثير التي تعمل خارج الانسان اذ تقوم هذه الاشارات بتيسير حل المشكلات العقلية. وهي تعطي للعمليات العقلية خاصيتها التوسيطية غير المباشرة التي تميز الوظائف العقلية العليا عن الوظائف الدنيا التي لا ترتبط باستخدام الادوات المصطنعة. فالوسائل التي تستخدم لتيسير ولتعجيل التذاكر اشبه بالنقوش التي كان يعملها الناس في العصور القديمة.

وهناك امثلة حية كثيرة، منها ممارسة الانسان للرسم والايحاءات كوسيلة للتفاهم. فالهنود الحمر كانوا يتحدثون بلغة مزيج من الاشارات والايحاءات الصورية مع لغة صوتية مكملة لايصال مفاهيمهم وتصوراتهم عن الحدث او الموضوع. وكانت لغتهم شبيهة بلغة الصم والبكم. وهؤلاء فاقوا غيرهم في ارسال الاشارات عبر مسافات طويلة واعدوا لذلك نظاما دقيقا دون الحاجة الى مراسلين لقطع تلك المسافات، وكذلك التفاهم بلغة خاصة وغريبة في المسافات البعيدة وهي لغة الصفير.

وهذه دلائل تؤكد بأن اللغة الصوتية جاءت متأخرة عن محاولات الانسان البدائي في الرسم والايحاءات كاستخدام وظيفي للاشارات في التفاهم ونقل الخبرات.

وفي اعتقادي ان الاصوات المنبعثة من حناجر الانسان البدائي في هذه المرحلة من حياته لم تتحول الى مجردات الاشياء وخواصها، ربما توصل الى بعض الاصوات المركبة كأصوات تحذيرية وشبه لغوية غير متبلورة لا تستطيع ان تعبر عن كل ما يحتاجه. وخلاف ذلك كما اراه لم تكن هناك حاجة الى رسم تلك الصور الجميلة والدقيقة.

وبعد سنين طويلة تغير وتطور الهدف والمعنى في عملية نقل تلك الصور الضرورية للانسان. حيث اصبحت الرسوم هي الهدف وفيها القوة الكامنة للسيطرة على الكائن الحي وان نجاح عملية الصيد هي في عملية الرسم. «وكانت هناك قبائل الى وقت قريب تتصور ان التصوير ينتزع الروح من اجسادها» ثم اصبح الرسام كائنا مختلفا عن الاخرين وله قدرات خارقة. فجعلوه كاهنا عليهم الى العصور التي تراكمت فيها الثروات وظهرت الملكية والحكام. فاصبح الرسام كاتبا ومصورا للنشاط السياسي والاجتماعي والديني للطبقات الحاكمة.

❧ ❧ ❧

قراءة في «زهرة الانبياء» لسالمة صالح

ترميم الماضي عبر الحاضر الغريب

لؤي عبد الإله

تسعى سالمة صالح في كتابها الاخير (زهرة الانبياء) الى استرجاع الماضي الذي عاشته في فترة طفولتها، ممثلا بالاماكن والاشياء التي مرت بها آنذاك. هنا تصبح مدينة الموصل البؤرة التي تتجمع فيها صور الماضي البعيد.

منذ البدء تضع الكاتبة شروطا قاسية لتداعياتها صوب الطفولة النائية: تجنب الكتابة عن شخصيات قريبة لها تجنب الكتابة عن نفسها (باستثناء ما يود الفرد ان يسمعه من الاخرين حوله).

لتحقيق هذه الشروط قامت سالمة صالح بتفكيك عناصر الماضي الى عناوين: غزال، المعصرة، الطاحونة، النهر، بيتنا، اسماك... وتحت كل عنوان، كان هناك فصل قائم بذاته يدور حول تلك الثيمة، لا يزيد حجمه على الاغلب عن ثلاث الى اربع صفحات، بتقسيم الكتاب البالغ عدد صفحاته مائة وثلاثين، الى ثلاثة وثلاثين فصلا، وبجعل كل فصل مستقل عن الفصول الاخرى، اصبحنا في مواجهة كتاب لا تنمو احداثه بشكل مضطرد، بل بشكل متواز، واصبحت امكانية قراءة الكتاب من اي نقطة يرتأيها القارىء امرا مفروغاً منه. هنا يبدو كأن الماضي قد تحول الى كسر مرآة متناثرة، وبالتقاط تلك القطع الصغيرة وشدها الى بعض سنشاهد صورا صغيرة منفصلة عن بعضها بخطوط الكسر. من جانب آخر،هذا الماضي الذي نسعى الى

استرجاعه هو محكوم بالحاضر. فكم ستكون صورته مختلفة لو ان الكاتبة عاشت في العراق خلال العشرين سنة الاخيرة، او لو انها عاشت في بلد شبيه بالموصل، كحلب على سبيل المثال!
هل الدافع وراء كتابة هذه النصوص هو الاحساس بفجيعة فقدان الماضي، ضمن حاضر لا يمت بأي صلة مكانية له؟ أم هي الخدعة التي يحملها الجميع في اعماقهم، بان الماضي الذي عاشوه اجمل من الحاضر الباهت، هذه الهالة الاسطورية حول الماضي هي التي تسمح لنا بمواصلة الحلم، وان نظل مختلفين عن اجهزة الروبوت الحديثة.
تفتتح سالمة صالح في اول فصل بمقطع جميل مقدمةً اجابة على هذا السؤال: «اعرف انني ساعود يوما، ابحث عن تلول النرجس تحت ساعة البريد، عن طريق ينحدر عبر حقول القمح الى محطة القطار، عن اعمدة المرمر وتيجانها ترتمي في ساحة دار كانت ذات يوم دارنا. واعرف انني لن اجد شيئا من ذلك. لقد بحثت مرة عن غابة حور انسلت يوما بين اشجارها فابتلت قدماي بماء لم اره، لم يكن قد مر على ذلك سوى بضع سنوات، بحثت عنها فما وجدت سوى جدار اصم من التوتياء كتبت عليه اعلانات بحروف ملونة كبيرة. وفي مرة اخرى بحثت عن غابة سرو في «زاويته»، تلك المدينة الضائعة في انحناءات الطرق، كنت قد فتنت بها طفلةً، فلم اجد المدينة برمتها. كانت ارض اخرى باشجار اخرى وشوارع جديدة قد احتلت ذلك المكان. ابحث عن اطفالا لعبت معهم فاجدهم قد شاخوا، فلماذا اعذب نفسي بحثا عما لا عودة له؟».(ص١)
هذا القسر الذاتي الذي اتبعته سالمة صالح في استرجاع الماضي، حول الكتابة الى عمل واع بشكل كبير، وافقدها فرصة الاندفاع في تداعيات الاسترجاع، سنجد حتى في الفصل الواحد ذلك التنقل من موقع الى آخر، وهذا ما يتعب القارىء في المتابعة، عدا عن كونه يتحرك وسط عالم من الاشياء والحيوانات والنباتات دون حضور الجانب البشري بكثافة حسية كافية. سنجد في فصل (غزال) اخر المقطعين وكأنهما وضعا جنبا الى جنب تحت حكم مصادفة غريبة، او تحت حكم لضرورة التبويب:
«نقترب من الغزال فيحذر، ننظر في عينيه السوداوين فلا نقرأ فيهما الالفة التي اعتدناها في عيون القطط الصغيرة. نتأمل شعره القصير الاغبر، ندنو منه فيبتعد، ولا نجرؤ على لمسه، نمضي جانبا من النهار في محاولات يائسة

لكسب صداقة هذا الحيوان الذي يبدو اقل اكتراثا، ثم ننصرف الى اللعب وقد ادركنا لا جدوى محاولاتنا.

الكلب السلوقي الذي رافق ابي في رحلات صيده، اقام في البيت طويلا، حُمل مرة او مرتين الى مكان في المدينة، لكن امي وجدته في الصباح التالي، يقعى امام الباب». ص٥٦

في استرجاع الماضي يصبح السرد المتدفق الوسيلة الاساسية ان لم تكن الوحيدة المتوفرة تحت يد الكاتب، لكننا هنا وفي الكثير من الاجزاء نجد الاحداث منقولة بشكل اخباري والسرد فيه ذا بعدين، مما يجعلنا عاجزين عن مسك الحدث وربطه بما سبقه، لننتهي وسط عالم شبحي تغيب عنه الحركة والاصوات والاحداث المجسمة. سنجد مقابل ذلك المبالغة في تقييم الذات، الى حد صعوبة التصديق، ففي سن التاسعة كان بامكان سالمة صالح ان تميز بين ما هو ذكي وما هو بليد:

«في قصة «الفأر فرفر» في كلماته الموجزة وجمله القصيرة ما يمكن ان اعتبره مسليا، وكنا قبل ذلك قد قرأنا في الكتاب المدرسي قصصا من كليلة ودمنة وحفظنا عن ظهر قلب اخبار حلم معن بن زائدة. لكن جحا الذي دخل على قومه دون ان يبلله المطر المنهمر في الخارج وادعى انه سار بين القطرة والقطرة بدا اكثر ذكاء من الفأر الذي يدلي ذنبه في قارورة العسل»(ص٧٠)

تظل الفصول التي كتبتها سالمة صالح عن بيت الاهل اجمل ما في الكتاب، فكأن تساقط الغرف فيه وتحولها الى فراغات شبيه بما تخلفة وراءنا من اثار تنتمي الى الماضي، عدا عن السرعة التي يندفع فيها الزمن في غفلة منا، وكم هي قليلة تلك الفقرات التي ينسفح السرد فيها تلقائيا وساخنا بهذا الشكل:

«ستمر سنوات، وسيتابع هؤلاء الاعمام زياراتهم ويتحدثون عن ذلك الميراث، ثم سيأتي ذات يوم اولادهم وربما احفادهم، وسيتحدثون ايضا عن ذلك البيت الذي كان يوما مثل قلعة شامخة، ولم يبق من بهائه سوى القليل، سيلتقون مرة كل بضع سنوات ويتحدثون عنه من جديد ولن يتفقوا. لن يبق من ذلك البيت سوى ارضه وشجرتي التوت... الا ان احدا لن ينجح في تصفية هذه التركة. عدد الورثة يزداد من جيل الى جيل ويصبحون غرباء، بعضهم لا يعرف بعضا. وليس ثمة من يملك الصبر ليبحث في دوائر التسجيل عن اوراق عمرها مائة عام ويعيد اليها النظام. وخلال ذلك

ستتحول غرف واروقة اخرى الى حجارة» (ص٩٦).

باصداء بعيدة لشخصية اورسولا في رواية «مائة عام من العزلة» لغارسيا ماركيز، تكتب سالمة صالح عن امها وسط تزايد الخراب حول عائلتها:

«كانت ثمة اشياء تنهدم على الدوام، وكانت امي تملك موهبة فذة في ترميمها. ما ان يتهدم شيء حتى تمر اليه يدها فتعيد اليه الحياة. كانت اثوابها القديمة تتحول الى اثواب جميلة لنا، والغرف المنهدمة الى حدائق مزهرة، لقد دأبت تحارب الخراب بعزيمة لا تفتر ثلاثين سنة، اربعين سنة، باكثر الوسائل تواضعا».

لسكان الموصل خصصت الكاتبة فقرة واحدة جاءت بشكل تقريري ضمن فصل عنوانه «محمد قره علي»:

«الاشخاص القليلون الذين حاولوا في الشعر ما افلحوا في تجاوز حدود المدينة. لكن كان للمدينة رسامون طبيبات واطباء قديرون. وكان لها مؤرخون. كانت الحياة الثقافية تتحرك في مكان ما دون ضجيج. وفي زقاق ضيق ارضه مبتلة، تتدلى لافتة منسية لجريدة لاشأن لاحد بها. وعلى بعد خطوات تتدلى في الجهة المقابلة لافتة لجريدة اخرى. بين حين واخر كانت الحياة الثقافية تمنح لمساتها الرشيقة لمعرض او مهرجان، فتسير في شوارع المدينة رؤوس هائلة مطليّة بالجبس، تشكلت في مرسم لمدرسة باشراف احد الفنانين، وكانت هذه اللمسات تضيع في البهاء الذي يسم المدينة باكملها حينذاك. اما الفنان فيتابع عمله دون ادعاءات ودون اوهام».(٤)

على القارىء ان يكون صبورا قليلا في قراءته لهذا الكتاب، اذ رغم كل هذه التضييقات التي فرضتها الكاتبة على نفسها، وكل هذا التخطيط القسري لمسار النص، فهناك مقاطع مشرقة، يستطيع الكثير منا ان يقرأ طفولته فيها... انه في الاخير سعي لاعادة بناء عالم غائص في دياجير العتمة، لا صلة له بالحاضر، ولا وثائق موجودة تشير الى وجوده الحقيقي، باستثناء ذلك التوق الداخلي صوبه عبر الاحلام وعبر الكتابة المشابهة في صعوبتها الى فعل تحضير الارواح!

*ملاحظة: في ص ٤٩ ذكرت سالمة صالح البيت التالي على انه منسوب الى ابي تمام وهو في الحقيقة للمعري:

فلا نزلت علي ولا بأرضي   سحائب ليس تنتظم البلادا

❧ ❧ ❧

معجـزات*

يوسف ابو الفوز

.... ولا استطيع ان احدد لك تفاصيل المكان بدقة لكني اتذكر جيدا ان كل شيء هناك يلفه بياض ناصع،، الجدران، الابواب، النوافذ، الملابس والافرشة. كل من حولي يلوح عليهم الاطمئنان والرضا. ووسط الهدوء الشامل كنت اسمع اصوات تسبيح وصلوات، ومن بعيد تصلني انغام سرية تخترق الجدران والروح. كل هذا مسّني بحالة صفاء جعلتني احس اني مقبل على رؤية معجزة، لذلك كنت اسير بحذر مبهورا بما حولي، منسجما مع صفائي. فجأة يظهر لي من لامكان، وكأننا افترقنا البارحة وبملابسه العادية التي كنت اراه يرتديها بعد العمل. اتذكر جيدا مكان ورشة الاحذية، حيث كان يعمل، وفتحة الزقاق المؤدي اليها، زقاق صغير يتفرع من (ناصر خسرو) لا يمكن الاستدلال عليه بسهولة وسط الزحام الذي يشهده الشارع. كنا تقريبا كل يوم نلتقي في (كوجه مروي) مرة عند «هادي الاخرس» ونشرب شايا عراقيا مهيلاً، مخدرا على الجمر، او عند «ابو زكي الپاچه»، وفي كل مرة كان يبدو لي برما من حياته في طهران قلقا على مصيره فيها. حين اخبرته بقرب مغادرتي لايران اتذكر كيف فتح عينيه وتوقف الاستكان عند شفتيه وتساءل:

- كثيرون يعرفون بذلك؟

اعتقدت حينها اني فهمت ما كان يقصد:

- انت الثاني بعد ابن عمي الذي دبر كل شيء.

ترك الاستكان فجأة وعانقني وسط استغراب «هادي الاخرس» للدموع في عيني صاحبي، اراد ان يقبلني، من اضطرابه قبلني على عنقي بدلا من وجنتي.....
ـ اعرف انك تو دفئ وتثق فيّ لكن، ...... لا داع لان يعرف كثيرون بذلك، فاحرص على هذا .
وسافرت. تركته هناك بين ورشة الاحذية (وكوجه مروي) والاحتراق. يحلم بمعجزة توفر له المبلغ الكافي لمغادرة ايران. وها هي معجزة تحصل واراه امامي...... ورغم محبتي له ومحبة اهلي بل واعرف ان والدي لم يكن ليعارض لو انه تقدم لخطبة اختي الوسطى، لو لم تنشب الحرب ونهرب سوية الى ايران، رغم كل ذلك سألته وبحسد:
ـ ما الذي جاء بك الى هنا؟
وببساطة وكأننا نقف عند «هادي الاخرس»:
ـ جئت لاراك.
صحت بفزع:
ـ لكن... ، لكن ابن عمي... كتب لي انهم ......؟
رد وهو يبتسم وكأننا نتحدث عن بنت الجيران التي كنا نتنافس للفوز بحضوة لديها:
ـ هذا صحيح جدا .
رده جعلني اشعر برجفة في القلب، اعرف انك قد لا تصدق ما تسمع، انت حر لكن ذلك هو الذي حصل، وواصلت معه اسئلتي بنفس اللهفة:
ـ كيف حصل هذا؟
وبنفس البساطة شبك ذراعه بذراعي مثلما كنا نفعل ايام المدرسة:
ـ تسللت الى كردستان ومن هناك الى ديالى، اتدري؟ في كل الاحوال كنت سأموت، كنت اريد رؤية والدي قبل ان يودع الدنيا، واخواتي اللاتي كبرن واطفالهن الذين ولدوا بعدي، ورؤية بيتنا وشجرة السدر، حديقة الجيران وابنتهم التي تعلقنا بها سوية........ اتذكر كيف..........
زاد وجيب قلبي، صدقني، لم استطع الرد، لم استطع محاورته، كيف ارد عليه؟ ابن عمي من طهران كتب لي مرة ان صاحبي يخطط لزيادة اهله والحصول منهم على مبلغ من المال ليهاجر الى بلد اخر غير ايران، وصدقت ما كتبه ابن عمي لان صاحبي ذاته كتب الي وطلب معلومات عن طرق

السفر فزودته بكل ما اعرف وببعض العناوين وارقام هواتف، فبماذا تريدني ان ارد عليه وهو يحكي لي عن بنت الجيران ويبتسم بعذوبة ويهمس لي بعد ذلك بحرقة:
- كنت واثقا من نفسي اكثرمما يجب واردت ان اقدم خدمة للاخرين، اقترحت الفكرة على بعض المعارف، لم يوافقني احد، ربما تصورني البعض مجنونا، كنت اهبل حقا اذ وصلت اخباري الى هناك قبل وصولي دار اهلي، وجرى كل شيء مثلما كتبوا لك.
صعدت المرارة الى حلقي، لا تبتسم بالله عليك صدقني، لقد شعرت بذلك، نعم رغم كل شيء، ورمقته بحرقة:
- لكني كتبت لك أن لا تغامر؟
رد بود:
- استلمت رسائلك وكتبت لك الرد. رسالة وداع تركتها في طهران، فكرت في كل شيء، وباسوأ الاحتمالات. كتبت عدة رسائل، واحدة لك، وطلبت ان ترسل لاصحابها حال ان يحصل لي شيء ما، الم تستلمها؟
اجبته بصدق:
- ابدا، علمت بذلك، كتبت مرارا لطهران اطالب برسالتك، بشكل عام نحن، هنا في هذه البلدان الباردة وعلى مقربة من القطب، لا يثير فينا الدفء سوى رسائل الاحبة والاهل، فكيف برسالة منك، من انسان........
وتوقفت فجأة عن الكلام،... كنت في حيرة من امري: كيف يستطيع انسان تعرض للتعذيب، متهما بالتآمر على نظام الحكم، ثم اعدم في (ابو غريب) ان يقوم بزيارتي؟ لكني تجاهلت ذلك وواصلت...
- شخصيا، اعيش على هاجس واحد، انتظار رسائل الاهل، شغلي الشاغل هو ما يحمله لي البريد، عيناي ابيضتا من قراءة رسائلكم القديمة، ففي ساعات حزني، وما اكثرها هنا، اتخيل وصول رسائل وهمية منكم اتلوها على نفسي بصوت عال، تحكون لي فيها عن ايام عشناها معا، عن احداث مرت بنا و ... عدم وصول رسائل جديدة يعذبني كثيرا، يعذبني لحد......
وضاعت مني الكلمة التي اردت قولها، ادركت اني اطلت عليه الكلام، ويبدو انه لاحظ ذلك، عاود الابتسام وقال بثقة:
- لا تقلق ستصلك رسائلك بالتأكيد، في زيارتي القادمة سأحضرها معي وبنفسي....

لم اتمالك نفسي، صحت به:

ـ لكنك ميت؟!

فتح عينيه على سعتهما:

ـ اذا كنت تحسب ان رؤية الميت تجلب النحس او هي انذار بالموت فأني على استعداد لقطع زياراتي عنك.

اصابني ذلك بالفزع. فقد برقت في ذهني فكرة،لا تبتسم ارجوك اعرف انك قادر على قراءة افكاري ولا تظنني سكرت، فأن عدد الكؤوس التي تجرعتها من هذا السم المقطر ليست كثيرة، صدق اني انقل لك كل شيء بأمانة مثلما حصل، اقول برقت في ذهني فكرة فشددت ذراعه وحدقت بعينيه الجميلتين، ان له عينين جميلتين لم تكن اختى الوسطى تخفي اعجابها بهما، فكانت تفلت منها عبارات تنم عن ذلك، كنت لحظتهامستعدا لتقبيلهما رغم الشائع ان ذلك يجلب الفراق، وقلت له:

ـ ما دمت تستطيع زيارتي بهذه السهولة وتستطيع جلب رسالتك من طهران، هل تستطيع ان تقوم بزيادة اهلي وتجلب لي رسائلهم، شرط ان لا تزعجهم باخباري فهم يظنون اني اعيش في النعيم، دعهم يتصورون الامر كذلك فما يعانون يكفيهم و..........

اتسعت ابتسامته، تصور، وتحولت الى ضحكة خافتة، كنت اظنه سيسخر مني لكنه فاجأني:

ـ كنت اريد ان اجعل ذلك مفاجأة في زيارتي القادمة، ولكنك دوما تستبق الامور، ساجيئك برسائلهم وايضا بحفنة من ثمار سدرة الجيران التي كنا...........

بقية الحديث وما تلاه من عتاب على امور قديمة ربما لا يهمك سماعه، لكني واثق انه سيقوم بمعاودة الزيارة وسأروي لك التفاصيل كلها، وسأحتفظ لك ببعض حبات النبق، ولي الان رجاء واحد ان ترفع هذه التقطيبة عن جبينك وان لا.............

كانون الاول١٩٩٤

سجن بيارنو۔ استونيا

❧ ❧ ❧

* من مجموعة مخطوطة بعنوان «طائر الدهشة» تبحث لها عن ناشر.

حالـــة

كريم حسين

في الممـر الطويل للمسـتشـفى الكبير، راوده يقين ان الحالة الكلبـية منتـشـرة في المدينة، وجـد كلابا مـسـترخـية على كراسي الانتظار، واخرى تسير متبخترة لاعقة بوزها، كأنها فرغت للتو من فطيسة عامـرة، وعند زاوية الممـر، هناك كلبـان يتضـاجعـان دون عـجلة من امرهمـا، كلاب كثيرة مـلأت ممرات المستشفى، والبشر على قلتـهم يسيرون حذرين برعب. انكفأ علي ساقه، وجد الثقب قد توسع وتهدلت حوافه، صـار ينظر منه الى الجـانب الاخر من ساقه. سمع صوتـا كحشرجة تأتي من بعيد بأن ادخل، تلفت حواليه، كان الممر نظيفا، تفوح منه رائحة الادوية، وخاليا الا من هذا الرجل الذي يستعـجله للنهوض. كان الرجل متـجهم الوجه، واقـفا قرب باب نصف مفتوح، دخل حيث اشار الرجل، واجه قاعة كبيرة تتوسطها مناضد طويلة عليهـا آثار دمـاء، وطبيبـا ضـامرا ومـختـفيا داخل صـدريته البيضـاء، يذرع القاعة جيئة وذهابا بحركة نابضية. اوقف الطبيب حركته واخذ يروز الساق الجريحة. بعد لحظات كأنها الدهر اصدر صوتا من داخل صدريته البيضاء:

ـ هل معك ورقة من الشرطة؟

كأنه جوبه بشيء لم يكن بحسبانه، شيء ثقيل يشبه ارتطامه بصخرة في فضاء مظلم:

ـ لكنه كلب...

ـ كلب او ابن كلب... انك جريح وكفى

بدأ جسمه يلفظ الم الجرح، ويمتص بدله الما اخر اقسى عليه وابشع، انه الخوف، لم يتمكن من تحديد منبعه، امن الشرطة، ام من داء الكلب؟ «مؤكد انه مريض، الكلب السوي يأخذك بالنباح اولا...» كان الزقاق موحشا لا احد يدري الى اين هجرته كائناته، ولا هو يدري لماذا اختاره هذه الليلة، ليس هو الزقاق الذي يسلكه كل ليلة للوصول الى بيته... لم يلحق ان يتبين ذلك الصوت الذي اتاه من العتمة، كان مثل صوت مهشم الى قطع صغيرة وموضوع في زجاجة مغلقة، شعر ان سيخا حاميا اخترق ساقه اليسرى وظل يدور داخل بطة الساق، ثم لمس ثقبا وسائلا ساخنا يخرج منه، بلل سرواله وصار يتجمع في الحذاء.

«الغدر سمة الكلب المريض» وانا؟ انا سمتي الخوف من الكلاب والشرطة... اي حظ عاثر هذا الذي جعلني بين الكلاب والشرطة... وهذا الطبيب الذي لا ادري الى ايهما يميل».

خرج من المستشفى يتناهشه هاجسان يشوبهما الرعب، اي رغب سيختار؟ «اذهب الى البيت، هناك حيث لا شيء غير صراخ وولوة الاطفال وامهم والخرق القديمة اشد بها على الجرح، واقطع النزف بالماء المثلج... ثم ماذا؟ ماذا سأفعل لداء الكلب؟ مرض مميت هو، يطرح فريسته في الفراش اسابيع يجعله خلالها ينبح مثل اي كلب... ثم تأتي بعد النباح مرحلة الموت، قد يمهلني اسابيع، لكنه سيأتي ليخمد انفاسي... هكذا يقولون، علاجه الوحيد ابر تضرب في البطن، اين اجد هذه الابر؟! وقبلها اين اجد المال الذي سأشتريها به، انا عاجز عن سد الافواه التي تنتظرني في البيت... لا ... لا، هذا غير محتمل سأذهب الى الشرطة واجلب تلك الورقة اللعينة.

ـ اسمك؟

ـ كذا

ـ عمرك؟

كذا

عملك؟

ـ كذا...كذا

ـ من جرحك واين ومتى؟ (بعد هذا السؤال ستنبت لورطتي قرون)

ـ سيدي ، لم يجرحني احد،الكلب عضني

ـ اي كلب هذا الذي عضك؟

ـ سيدي ، انا لا اعرف اسمه!!

ـ انا اعرف،يا كلب، ان الكلاب عندنا لا تحمل اسماء.. اقصد اي نوع من الكلاب... كلب حراسة ام كلب سائب؟

ـ سيدي، كان الوقت ليلا، والكلاب عندنا متشابهة، لكني اعتقد انه كلب سائب، اقصد انه هرب ولم يدخل الى بيت معين.

ـ تعتقد؟ تعتقد... ها؟

ساعتها ستتلبسني الورطة، ورطة خطيرة.. كيف اثبت لهم ان الكلب كان سائبا، وحتى لو سمحوا لي بالبحث عنه، بكفالة،ووجدته، كيف اقنعه ليأتي معي ويدلي بشهادته، هو في كل الاحوال سيكون شاهدا، لا جانيا، القوانين عندما وُضعت للبشر، ليس للكلاب، ثم من اين لي ان اضمن انه لا يعضني ثانية... ستثبت عليّ التهمة بأن الكلب الذي عضني هو كلب حراسة، هذا يثبت للشرطة انني كنت اسرق، او حاولت السرقة. لا فرق عندنابين الفعل والمحاولة ـ والقانون صريح:تبتر يد السارق حتى لا يكرر السرقة غيره... بدل ان يعالجوا ساقي، سيبترون يدي... لا ... لا،هذا ايضا غير محتمل .

افاق من تداعياته على صوت زمور صاخب لسيارة مسرعة، وجد ان الالم قد زايله تماما، ما شعر به بوضوح هو لسعة البرد الصيفية تضرب صدره العاري... اخذ يغذ السير في الشارع المظلم قاصدا الساحة الكبيرة التي تراكمت فيهاالقمامة، مثل تلال وجدت منذ الازل في هذا المكان.

هولندا

١٩٩٥/٣/١٤

❧ ❧ ❧

قصائد

كريم عجيل الدريعي

فضاء البيضة

من وراء قشرة البيضة الرقيقة

رأيت فضاءً واسعا باتساع السماء

تحلق فيه طيور العصور الماضية

والطيور التي في الفضاء الان

برزخ العبور

بحر من حليب

وبحر من سم

والبرزخ غشاء بكارة

عبر اطفال

عبرت بذور

عبرت بيوض

عبرت ضروع

عبرت كائنات

الا ان مخلب كائن ما

جرح البكارة

فامتزج البحران

طوفان

كان الطوفان فم غول

يبتلع ساق الشجرة

وفي اعلى الغصن

كانت الوردة

تحضّر لقاحها

فيما كنت اتأمل النجوم

رأيت اجنة تهبط من السماء

ريشها ضوء

اجنحتها غشاء بكارة

اجسادها اثداء

استوطنت ارحام العذارى

❧ ❧ ❧



صباح شرهان

اعطيك يا قاتلتي اساور المدار والظهيره
اعطيك من حديقة الوهم حصاد الزمن العاثر
ان لا تغرسي خطاك في انعتاقها المارد يا اسيره
عيناكِ ام احداق ميدوزا ؟ استحال الزهرُ
في حدائق النرجس وردا حجريا ضوعُهُ الأفول
عيناك ام زوبعة الموت إذن تجيء من نهاية الحقول؟
وجهك يا قاتلتي رأيته علامة في كل فصل قادمٍ
اشرب من جبينه ماء التلاشي - صرت لا
... صرختُ لا... لا تسرقي اغفاءة الصنوبر
الحالم فوق متنه، فليس كل غابةٍ تلبس ثوبَ
الماء، يا قاتلتي، جزيره
الموج صخرٌ يمنح الحضور لولا حقدك الماطر من توهجٍ

الارحام/ ما كانت الاعشاب تستلقي على اهدابها
تنتظر الجرح الذي ينزف من مواسم الهطول.
ما كنتُ قد عبرت من تسعين بابا البَسْ الفضول
امس رسمتُ بالنجيع وجه من اهوى، ختمتُ سرهُ
بالشمع.. قلت للإساز؛ الان لا ارض ولا امطار.
ضحكتُ للايام وارتميتُ في ذاكرتي
رأيتُ شيخا يمتطي غصنا على الجدار
القيتُ سيفي وانحنيتُ خاشعا
رأيتُ ما لم تره الاعين في الافق ، هَوَتْ حفنةُ
رمل في يدي، صرخت: لا ، فقال :خذ
عَلَمتنَي البكاء في ولائم الاعراس، صرتُ توأما للبيد
والجدب معا.
بكيتُ، يا قاتلتي
ماذا تريدينَ؟ انا العابُ، استحالت بيننا الاضداد لا.

❧ ❧ ❧

الحلاق

اميري فندي

حلاقٌ...
هذه البلدةِ الخالية من الاجراس،
والمليئة بالتحايا،
من حرمِ الحمّام يصغي...
لأذان الفجر،
اسمه وسيماهُ
عطرٌ باهت
اي صوت هذا الذي...
يزحف اسفل المصلى،
ليجعل الاباريق تتعثر ببعضها؟
سطح هذا «الصالون»...
شارع بليد،
ومهرةُ قبّة هذا المسجد..
المترامي.
لم يعد الحلاق متراصفا،
فهو لا يدري في اية ركعةٍ هو،

إنما
حدقتاه مغروستان في عمامة الإمام،
والسؤال الازلي..
يقفز الى ادنيه مع...
فرقعة القفل،
يا ترى..
من له الثواب الاكبر
المؤذن،
ام مردد الاذان،
اي سؤال هذا؟!
الان فقط..

ادرك سر تأخر نمو شعر هؤلاء
وكونه جافا مجعدا.

ناكري - عقرة، ايار ١٩٩٥

ترجمة تازاد دارناش عن الكردية



السعر عشرة دنانير